

تقرير المصادقة على التقدّم في تنفيذ المعيار للعراق (2024)

تقييم التقدّم في تنفيذ معيار مُبادرة الشفافية في
الصناعات الاستخراجية (EITI) 2019

المحتويات

3	الاختصارات
4	المُلخص التنفيذي
4	نطاق تنفيذ العراق لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية والتحقّق منها
4	الإنجازات الرئيسية
5	مجالات التحسين
5	التقدّم في التنفيذ
8	جدول تقييم المصادقة
9	كيف تعمل درجات ونقاط المصادقة في مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI)
10	1. مؤشرات الفعالية والاستدامة
13	2. النتائج والأثر
17	3. التزام أصحاب المصلحة
25	4. الشفافية
26	نظرة عامة على قطاع الصناعات الاستخراجية (المتطلبات 3.1، 6.3)
27	البيئة القانونية والنظام المالي (المتطلبات 2.1، 2.4، 6.4)
31	التراخيص وحقوق الملكية (المتطلبات 2.2، 2.3)
34	الملكية النفعية (المتطلب 2.5)
36	مشاركة الدولة (المتطلبات 2.6، 4.2، 4.5، 6.2)
43	الإنتاج والصادرات (المتطلبات 3.2، 3.3)
45	تحصيل الإيرادات (المتطلبات 4.1، 4.3، 4.4، 4.7، 4.8، 4.9)
51	إدارة الإيرادات (المتطلبات 5.1، 5.3)
53	المساهمة شبه الوطنية (المتطلبات 4.6، 5.2، 6.1)
58	خلفية السياق
59	الموارد والمصادر
60	الملحق أ: تقييم المتطلب 1.3 بشأن مشاركة المجتمع المدني

الاختصارات

Bpd	: برميل في اليوم
BOC	: شركة نفط البصرة
BRI	: مبادرة الحزام والطريق
CBI	: البنك المركزي العراقي
CSO	: منظمة المجتمع المدني
DFI	: صندوق تنمية العراق
EITI	: مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية
FRBNY	: بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك
GDP	: الناتج المحلي الإجمالي
GFS	: إحصاءات المالية الحكومية
IBSA	: ديوان الرقابة المالية الاتحادي العراقي
EITI	: مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق
IMF	: صندوق النقد الدولي
ITAEI	: تحالف الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق
IOC	: شركات النفط الدولية
KCF	: صندوق تعويضات الكويت
KRG	: حكومة إقليم كردستان
MdOC	: شركة نفط الوسط
MIM	: وزارة الصناعة والمعادن
MNR	: وزارة الموارد الطبيعية (حكومة إقليم كردستان)
MOC	: شركة نفط ميسان
MoO	: وزارة النفط
MoF	: وزارة المالية
MSG	: مجلس أصحاب المصلحة المتعددين
NGO	: منظمة غير حكومية
NOC	: الشركة الوطنية للنفط
OPEC	: منظمة الدول المصدرة للنفط
OGRA	: حساب عائدات النفط والغاز (يُستخدم بالتبادل مع حساب صندوق تنمية العراق)
OPRA	: حساب إيصالات عائدات النفط (يُستخدم بالتبادل مع حساب صندوق تنمية العراق)
PCLD	: دائرة العقود والتراخيص النفطية
PRC	: جمهورية الصين الشعبية
PSC	: عقد مشاركة الإنتاج
Scf	: قدم مكعب قياسي
SOE	: مؤسسة مملوكة للدولة
SOMO	: شركة تسويق النفط العراقية
Tcf	: تريليون قدم مكعب
ToR	: الشروط المرجعية
UN	: الأمم المتحدة
UNOHCHR	: مكتب الأمم المتحدة للمفوض السامي لحقوق الإنسان
USD	: دولار أمريكي

المُلخَص التنفيذي

يُقدّم تقرير المصادقة نتائج التحقّق الذي أجرته الأمانة الدولية لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI) بشأن العراق، والذي بدأ في 1 يوليو/تموز 2024. تم الانتهاء من إعداد المسودة لمراجعتها من قِبَل مجلس أصحاب المصلحة المتعددين (MSG) في 17 يناير/كانون الثاني 2025. بعد تلقّي الملاحظات من مجلس أصحاب المصلحة المتعددين في 14 فبراير/شباط 2025، سيتمّ إتمام تقرير المصادقة تمهيداً لعرضه على مجلس إدارة EITI. يتفق ردّ مجلس أصحاب المصلحة المتعددين مع تقييم المسودة، ويُشير إلى أن الخطوات اللازمة لمعالجة الإجراءات التصحيحية قد تم أخذها بعين الاعتبار بالفعل في خطة العمل لعام 2025. يُشير التقييم إلى أن العراق لم يتجاوز أيّاً من متطلبات مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، وقد استوفى بالكامل أربعة متطلبات، واستوفى 12 مطلباً في الغالب، واستوفى 11 مطلباً جزئياً، بينما لم يستوفِ مطلباً واحداً، وتم تقييم مطلب آخر على أنه غير قابل للتطبيق.

نطاق تنفيذ العراق لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية والتحقّق منها

بموجب التنفيذ المُعدّل الذي وافق عليه المجلس، يقتصِر نطاق هذا التقييم على قطاع النفط والغاز مع استثناء الكيان الفيدرالي لإقليم كردستان العراق. واصل العراق نشر تقارير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية وفقاً لهذا [التنفيذ المُعدّل الموافق عليه من قِبَل المجلس](#)، الذي تمّ تمديد مؤخرًا ليشمل تقارير مبادرة الشفافية للفترة 2019-2021 في [فبراير/شباط 2021](#). يُؤكد قرار مجلس مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية أن الحكومة الفيدرالية لا تستطيع إجبار الشركات والوكالات الحكومية في إقليم كردستان على المشاركة في العملية، ولكنه يتطلب من مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق الاستمرار في التواصل مع حكومة إقليم كردستان والشركات الاستخراجية العاملة في المنطقة. عندما لا يتم الحصول على معلومات شاملة من هذه الكيانات، يُتوقع من مجلس أصحاب المصلحة المتعددين الإشارة إلى مصادر أخرى مُتاحة للجمهور للحصول على البيانات. وبالتالي، تستعرض هذه المصادقة مستوى المشاركة مع الكيانات الحكومية الإقليمية والشركات الاستخراجية في إقليم كردستان، بالإضافة إلى التقدّم الذي أحرزته مبادرة الشفافية في العراق في جمع البيانات المتعلقة بالأنشطة الاستخراجية في المنطقة من الإفصاحات المنهجية الحالية المُتأثية من كيانات حكومة إقليم كردستان والشركات العاملة في المنطقة. يتم تقييم التزام العراق بشروط التنفيذ المُعدّل لإقليم كردستان في المطلب 4.6 المتعلق بالمدفوعات المباشرة شبه الوطنية، الذي يُغطي المدفوعات المباشرة من الشركات إلى وحدات الحكومة شبه الوطنية (وفي هذه الحالة: إقليم كردستان أو حكومة إقليم كردستان).

استمرّت تقارير مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق في تغطية كُُل من قطاع النفط والغاز وقطاع التعدين. يُسلط تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2021 الضوء على أن مساهمة قطاع التعدين في الاقتصاد لا تزال محدودة، حيث تشكل فقط 0.1% من الناتج المحلي الإجمالي (مقارنة بـ 45.5% من النفط والغاز) و0.02% من إجمالي الصادرات (مقارنة بـ 98.7% من النفط والغاز). ورغم عدم تقديم أي أرقام دقيقة بشأن مساهمة قطاع التعدين في الإيرادات الحكومية، من المفترض أن تكون هذه الأرقام ضئيلة جداً. وبناءً عليه، لا تُعتبر الأمانة الدولية أن قطاع التعدين يُساهم بإيرادات حكومية كبيرة في الفترة قيد المراجعة، رغم أن الطموحات الخاصة بمبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق لتوسيع الشفافية في هذا القطاع، بهدف دعم جهود الحكومة في تنويع الاقتصاد، تُعتبر جذرية بالثناء. ونظراً لعدم وجود إيرادات حكومية مادية من قطاع التعدين، تركز هذه المصادقة على تنفيذ مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية فيما يتعلق بقطاع النفط والغاز، مع الاعتراف بالجهود المبذولة لتحسين الشفافية في قطاع التعدين.

الإنجازات الرئيسية

- على الرغم من الوضع الأمني والسياسي المتقلب الذي تزامن مع جائحة كوفيد-19، تمكّن العراق من مواصلة تنفيذ مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، بما في ذلك نشر تقارير المبادرة بانتظام ضمن الإطار الزمني الذي وافق عليه مجلس الإدارة. وبصفته خامس أكبر منتج للنفط في العالم وثاني أكبر منتج في منظمة أوبك، استمر العراق في تقديم إفصاحاته المتعلقة بمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، ويُعد أكبر دولة نفطية في المبادرة من حيث الإنتاج والإيرادات الحكومية (70 مليار دولار أمريكي في تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية الأخير لعام 2021). وتظل مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق نقطة مرجعية ثابتة لأصحاب المصلحة، وقد تلقت دعمًا كبيرًا من البنك الدولي في عامي 2023-2024.
- استمرّ العراق في تقديم إفصاحات رائدة حول بيانات بيع عائدات النفط الخام العينية للدولة، حيث كشف عن أكثر من 800 شحنة فردية سنويًا بقيمة تتجاوز 70 مليار دولار أمريكي في عام 2021. كما قام العراق بتوسيع تفاصيل الإفصاحات، وهو ما يعد أمرًا فريدًا بالنسبة لدول المنطقة. في تقارير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية

الأخيرة، بدأ العراق في نشر بيانات مفصلة عن صادرات النفط الخام على مستوى الشحنات، مما يعد تحسناً مقارنةً ب المصادقة السابقة، كما وسّع جهوده في مجال الشفافية لتشمل صادرات المنتجات البترولية المكررة. كما رحّب أصحاب المصلحة بتغطية قطاع التعدين، في ظل طموحات الحكومة العراقية لتنويع الاقتصاد.

- على الرغم من التدهور الواسع والمثير للقلق في المجال المدني، فقد عزّز المجتمع المدني مشاركته في أنشطة التوعية والنشر المتعلقة بقضايا مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، حيث قام بنشر كُتيبات إرشادية باللغة العربية ومواد اتصال أخرى حول مواضيع ذات اهتمام عام مثل عقود النفط.

مجالات التحسين

- تمتلك مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق فرصاً لتعزيز دورها في النقاش العام بشأن "تخصيصات البترودولار"، من خلال الإفصاح عن معلومات دقيقة وموثوقة حول القواعد والممارسات المتعلقة بالتحويلات شبه الوطنية لعائدات النفط والغاز، بما في ذلك صيغ تقاسم العائدات. تحظى هذه القضية باهتمام واسع النطاق، انعكس في الاحتجاجات الشعبية المستمرة منذ أكتوبر/تشرين الأول 2019 بشأن إدارة عائدات النفط والغاز.
- يُمكن تعزيز عمق واتساق القيادة الحكومية في عملية مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق، خاصةً فيما يتعلق بتجاوز العقبات التي تُعيق الإفصاح ومواءمة تنفيذ المبادرة لدعم الأولويات الوطنية. يُنبغي على الحكومة تنظيم اجتماعات مجلس أصحاب المصلحة المتعددين في مبادرة الشفافية بانتظام أكبر، مما يُمكنها من فرض رقابة فعلية تشمل جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المستويات الفنية داخل لجان المبادرة.
- بالإضافة إلى تقاريرها المتعلقة بصادرات النفط الخام (3.8 مليون برميل يوميًا في عام 2024)، يجب على مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق تعزيز شمولية الإفصاحات المتعلقة بسلسلة القيمة المحلية للنفط والغاز. تتوفر فرص للعراق للاستفادة من إفصاحات المبادرة لدعم الإصلاحات في قطاع النفط والغاز من خلال زيادة الشفافية حول تدفق النفط والغاز إلى القطاع الوسيط الوطني (مثل المصافي ومحطات توليد الطاقة) ووضع توصيات إصلاحية ذات صلة.
- رغم نجاح المجتمع المدني العراقي في تعزيز التواصل ونشر المعلومات بدعم من منظمة "أنشر ما تدفعه" الدولية، إلا أن مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق ودوائرها الأوسع لم تعتمد بعد استراتيجية شاملة ومنهجية للتواصل والنشر. ومع مرور 13 عامًا على نشر بيانات مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق في المجال العام، تبرز فرص أمام المبادرة لإضافة قيمة أكبر من خلال تحويل تركيزها نحو تحليل البيانات وتعظيم الاستفادة منها.

التقدّم في التنفيذ

تقوم عملية المصادقة بتقييم البلدان على أساس ثلاثة عناصر – "مشاركة أصحاب المصلحة" و"الشفافية" و"النتائج والأثر" ..

مُشاركة والتزام أصحاب المصلحة

على الرغم من الظروف السياسية والأمنية الصعبة في الفترة بين 2019 و2024، واصلت الحكومة قيادة مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية وتنفيذ أنشطتها المدعومة من البنك الدولي. استمرت الشركات في المشاركة في إعداد تقارير المبادرة والمساهمة في اجتماعات مجلس أصحاب المصلحة المتعددين. وقد امتثلت الشركات الداعمة لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية التي لديها فروع تعمل في العراق إلى حد كبير لمُتطلبات إعداد التقارير، كما هو موثق في هذه المصادقة، رغم أن 57 شركة من أصل 97 الشركات ذات المدفوعات المؤثرة لم تقدم التقارير الخاصة بها لإعداد تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2021. كما قدم المجتمع المدني بعض المساهمات المهمة في الفترة بين 2019 و2022، من خلال الحملات المتعلقة بقضايا الحوكمة وتقديم التحليلات، رغم أن فجوات التمويل الحكومي فرضت قيوداً على الأنشطة التي يقودها المجتمع المدني.

تمت جهود لمعالجة بعض القضايا التي أثّرت في عمليات المصادقة السابقة، على الرغم من أن المجتمع المدني أبدى الحاجة إلى مزيد من الجهود من جانب الحكومة، خصوصاً فيما يتعلق بإعادة تشكيل مجلس أصحاب المصلحة المتعددين. لا تزال الأوامر الديوانية التي تحكم مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق تُثير قضايا تتعلق بتقليص عدد المقاعد المخصصة للمجتمع

المدني في مجلس أصحاب المصلحة المتعددين. هناك مجال لتحسين الالتزام بقواعد الحوكمة الداخلية في الممارسة العملية، مثل توقيت تجديد أعضاء مجلس أصحاب المصلحة المتعددين. تدير مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق، بقيادة الأمانة الوطنية، العديد من المجموعات الفرعية لدعم مجلس أصحاب المصلحة المتعددين وتنفيذ المبادرة. يُمكن تعزيز الأمانة من خلال توفير مزيد من الوضوح بشأن تكوينها وتفويضاتها والمساءلة أمام مجلس أصحاب المصلحة المتعددين. في أواخر عام 2023، تم تعزيز طاقم الأمانة العامة ليشمل الآن حوالي عشرة موظفين، معظمهم مندوبون من شركات النفط الوطنية.

تم تقليص التمويل الحكومي لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية في عام 2019، نتيجة لتغيير في اللوائح التي تمنع شركات النفط الوطنية من تمويل هيئات مُستقلة مثل مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، وهو ما كانت تقوم به حتى تلك اللحظة. وقد قضى المُنسق الوطني وقتًا كبيرًا في تأمين الموارد الحكومية لعملية المبادرة. كما كانت هناك نقاط ضعف في توفير بعض البيانات الحكومية للبيانات المطلوبة لإعداد تقارير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية. بشكل عام، وعلى الرغم من تدهور بيئة الفضاء المدني الأوسع، والتي شهدت احتجاجات عنيفة في عامي 2019 و2022، لم يُسجل هذا التقييم أي دليل على وجود خرق لبروتوكول مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية فيما يتعلق بمشاركة المجتمع المدني خلال الفترة قيد المراجعة.

الشفافية

يَعمل العراق بنظام عقود الخدمة، حيث لا تمتلك شركات النفط والغاز الخاصة حقوق الاستخراج كما في معظم البلدان الأخرى، بل تمتلكها شركات مملوكة للدولة. تقوم الدولة بمنح عقود الخدمة للشركات الخاصة، مما يمنح هذه الشركات الحق في تقديم الخبرة والخدمات الفنية، ويتم تعويضها من قبل الحكومة من خلال مُخصصات النفط الخام (رسوم الأجر واسترداد التكاليف). تستمر الأمانة الدولية في اعتبار عقود الخدمة (كما في عمليات المصادقة السابقة) اتفاقيات تضع شروط استغلال موارد النفط والغاز. وبالتالي، تُعتبر اتفاقيات عقود الخدمة بمثابة عقود (كما في تقييمات المصادقة السابقة لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية)، ويُعتبر سجل حاملي عقود الخدمة (المتطلب 2.4) بمثابة سجل الترخيص (المتطلب 2.3)، كما أن الملكية النفعية تنطبق على حاملي عقود الخدمة (المتطلب 2.5). علاوة على ذلك، يُعتبر بيع النفط والغاز من قبل شركة سومو المملوكة للدولة، الذي يظل تحت ملكية الحكومة، بمثابة بيع لحصة الدولة في الإنتاج (المتطلب 4.2).

شُهدت الفترة قيد المراجعة العديد من التطورات في هيكل صناعة النفط والغاز في العراق، حيث انسحب العديد من المستثمرين الكبار مثل Shell و Exxon Mobil من عقود الخدمة، بينما حصل مستثمرون صينيون جدد حصصاً في جولات الترخيص الأخيرة. هناك فرص أمام العراق تحديث ونشر المعلومات العامة عن التراخيص وعقود الخدمة، إما من خلال إفصاحات الحكومة أو عبر مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية. ومع ذلك، لم يحقق العراق بعد تقدماً في نشر عقود الخدمة التي تحدد الشروط المالية لمشاريع النفط والغاز في غياب قانون بترولي وطني. وعلى الرغم من عدم وجود إفصاحات في العام قيد الاستعراض، فقد بذل العراق بعض الجهود لطلب الملكية القانونية والمنفعة من الشركات الكبرى.

تأتي الإيرادات الرئيسية للحكومة من النفط والغاز من بيع حصة الدولة من الإنتاج، والتي تمثل فعلياً إجمالي إنتاج العراق من النفط بعد خصم المدفوعات العينية لشركات النفط العالمية لتغطية تكاليفها ومكافأتها. وقد كشفت شركة تسويق النفط العراقية عن أحجام وقيم مبيعات شحنات النفط بالتفصيل، وهي تُعد أكبر مجموعة من الإفصاحات عن مبيعات النفط بين دول مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، كما نلاحظ استمرار هذه الإفصاحات الريادية في المنطقة. هناك فرص أمام مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق لتعزيز تتبعها لإيرادات النفط من خلال مراجعة البيانات المالية لحساب صندوق تنمية العراق الذي يتلقى عائدات مبيعات النفط، كما كانت تفعل في تقارير المبادرة السابقة. ينبغي توسيع نطاق هذه الشفافية لتشمل المدفوعات الداخلية التي تدفعها الحكومة لشركات النفط الوطنية لتغطية تكاليف إنتاجها، بالإضافة إلى مبيعات النفط والغاز إلى سلسلة القيمة المحلية المتوسطة (مثل التكرير وإنتاج الكهرباء)، والتحويلات شبه الوطنية. توجد أيضاً فرص لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لتقديم معلومات عن القرض الصيني المدعوم بالنفط من خلال الاتفاقية مع شركة تأمين الصادرات والائتمان الصينية Sinosure وتتبع تنفيذها كجزء من عضوية العراق في مبادرة الحزام والطريق منذ عام 2019. وقد تعرضت هذه المصادقة إلى مخاوف مرتبطة بشمولية ومستوى التفصيل وجودة المعلومات المنشورة في تقرير المبادرة. كانت هناك تأخيرات في عمليات تدقيق الحكومة، كما أن نشر شركة النفط الوطنية للبيانات المالية (غير المدققة) كان غير منتظم. يُمكن لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية أن تلعب دوراً أكبر في تطوير ومتابعة التوصيات لتعزيز ممارسات التدقيق والضمان، خاصة لشركات النفط الوطنية، وتوضيح علاقاتها المالية مع الدولة، كما تم ذكره في عمليات المصادقة السابقة.

النتائج والأثر

لقد كان لنقص التمويل منذ عام 2019 تأثير كبير على قدرة المبادرة في العراق على تنفيذ الأنشطة المخطط لها وإحداث تأثير، والاستفادة من الإفصاحات والتحليلات الواردة في تقرير المبادرة. ومع ذلك، لا ينبغي التقليل من أهمية استمرار جهود إعداد التقارير في ظل الاضطرابات السياسية ونقص الموارد. وقد انخفضت بعض الأنشطة الأساسية لتتوقف خلال أجزاء من الفترة، مثل تخطيط العمل واستعراض النتائج والأثر. لم يتمكن هذا التقييم من العثور على دليل على وجود آلية قوية لمتابعة نتائج عملية المصادقة السابقة والتوصيات الواردة في تقارير المبادرة بشكل متنسق ومنتظم. في الأشهر التسعة الماضية تغير هذا الأمر بشكل كبير للتحضير للمصادقة الجارية وإذا ما تم إعادة التمويل الحكومي فإن المبادرة في العراق لديها أساس قوي إلى حد ما للعمل به. ومن أجل تعزيز تأثيرها، ينبغي على مجموعة أصحاب المصلحة المتعددين أن ينظر في أن تعكس في تقاريرها كيف يمكن للمبادرة أن تساهم في الاستجابة لبعض قضايا الحوكمة الرئيسية. ينبغي تعزيز أنشطة النشر وإشراك أصحاب المصلحة على نطاق أوسع، مثل الصحفيين والبرلمانيين.

جدول تقييم المصادقة

النقاط	التقدّم	متطلب مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI)	المكوّن والوحدة
100/55.5	منخفض إلى حد ما		إجمالي النقاط
0.5		النقاط الإضافية: مؤشرات الفعالية والاستدامة	النتائج والأثر
↑ 75	تم استيفاؤه في الغالب	خطة العمل (#1.5)	
= 60	تم استيفاؤه في الغالب	النقاش العام (#7.1)	
- 90	تم استيفاؤه بالكامل	إتاحة البيانات والبيانات المفتوحة (#7.2)	
↓ 30	تم استيفاؤه جزئيًا	توصيات مبادرة الشفافية (#7.3)	
= 60	تم استيفاؤه في الغالب	النتائج والأثر (#7.4)	
100/63.5	منخفض إلى حد ما		نقاط المكوّن: النتائج والأثر
↓ 60	تم استيفاؤه في الغالب	مشاركة الحكومة (#1.1)	الإشراف متعدد الأطراف
= 60	تم استيفاؤه في الغالب	مشاركة الصناعات (#1.2)	
↓ 60	تم استيفاؤه في الغالب	مشاركة المجتمع المدني (#1.3)	
↓ 30	تم استيفاؤه جزئيًا	حوكمة مجلس أصحاب المصلحة المتعددين (#1.4)	
100/52.5	منخفض إلى حد ما		نقاط المكوّن: مشاركة أصحاب المصلحة
= 90	تم استيفاؤه بالكامل	بيانات الاستكشاف (#3.1)	نظرة عامة على الصناعات الاستخراجية
= 90	تم استيفاؤه بالكامل	المساهمة الاقتصادية (#6.3)	
↓ 60	تم استيفاؤه في الغالب	الإطار القانوني (#2.1)	الإطار القانوني والمالي
- 30	تم استيفاؤه جزئيًا	العقود (#2.4)	
- -	لم يتم تقييمه	التأثير البيئي (#6.4)	التراخيص
↓ 30	تم استيفاؤه جزئيًا	تخصيص العقود والتراخيص (#2.2)	
↓ 30	تم استيفاؤه جزئيًا	سجل التراخيص (#2.3)	الملكية
- 30	تم استيفاؤه جزئيًا	الملكية النفعية (#2.5)	
= 60	تم استيفاؤه في الغالب	مشاركة الدولة (#2.6)	مشاركة الدولة
- 60	تم استيفاؤه في الغالب	الإيرادات العينية (#4.2)	
= 60	تم استيفاؤه في الغالب	معاملات الشركات المملوكة للدولة (#4.5)	
= 60	تم استيفاؤه في الغالب	النفقات شبه المالية (#6.2)	الإنتاج والصادرات
↓ 60	تم استيفاؤه في الغالب	بيانات الإنتاج (#3.2)	
↓ 60	تم استيفاؤه في الغالب	بيانات التصدير (#3.3)	تحصيل الإيرادات
↓ 30	تم استيفاؤه جزئيًا	الشمولية (#4.1)	
- 60	تم استيفاؤه في الغالب	اتفاقيات المقايضة (#4.3)	
= -	لا ينطبق	إيرادات النقل (#4.4)	إدارة الإيرادات
- 30	تم استيفاؤه جزئيًا	التفصيل (#4.7)	
= 90	تم استيفاؤه بالكامل	توقيت البيانات (#4.8)	إدارة الإيرادات
↓ 30	تم استيفاؤه جزئيًا	جودة البيانات (#4.9)	
↓ 30	تم استيفاؤه جزئيًا	توزيع الإيرادات (#5.1)	إدارة الإيرادات
- -	لم يتم تقييمه	إدارة الإيرادات والنفقات (#5.3)	
↓ 60	تم استيفاؤه في الغالب	المدفوعات شبه الوطنية المباشرة (#4.6)	المساهمات شبه الوطنية
↓ 0	لم يتم استيفاؤه	التحويلات شبه الوطنية (#5.2)	
- 60	تم استيفاؤه في الغالب	النفقات الاجتماعية والبيئية (#6.1)	
100/50.5	منخفض إلى حد ما		نقاط المكوّن: الشفافية

كيف تعمل درجات ونقاط المصادقة في مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI)

المكون والنتيجة الإجمالية

تُحصل كل من المكونات الثلاثة لعملية المصادقة وهي "الشفافية"، و"مشاركة أصحاب المصلحة"، و"النتائج والأثر"، على درجة من 100. وتُحتسب الدرجة الإجمالية على أساس متوسط درجات هذه المكونات.



تقييم مُتطلبات مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية

تقيم المصادقة مدى استيفاء كل متطلب من مُتطلبات مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية باستخدام خمس فئات. وتُحتسب درجة المكون كمتوسط النقاط الممنوحة لكل متطلب يندرج ضمن ذلك المكون.



- تجاوز المُتطلب (100 نقطة): تم تنفيذ جميع جوانب المتطلب، بما في ذلك الجوانب "المُتوقعة"، "المُشجّع عليها"، و"المُوصى بها"، وتم تحقيق الهدف الأوسع للمُتطلب من خلال الإفصاحات المنهجية في أنظمة الحكومة والشركات.
 - تم استيفاء المُتطلب بالكامل (90 نقطة): تم تحقيق الهدف الأوسع للمُتطلب، وتمت معالجة جميع الجوانب المطلوبة للمُتطلب.
 - تم استيفاء المُتطلب في الغالب (60 نقطة): تم تنفيذ جوانب رئيسية من المُتطلب، وتم تحقيق الهدف الأوسع للمُتطلب إلى حد كبير.
 - تم استيفاء المُتطلب جزئياً (30 نقطة): لم يتم تنفيذ جوانب رئيسية من المُتطلب، ولم يحقق الهدف الأوسع للمُتطلب.
 - لم يتم استيفاء المُتطلب (0 نقطة): لم يتم تنفيذ جميع جوانب المتطلب أو معظمها، والهدف الأوسع للمُتطلب بعيد عن تحقيقه.
 - لم يتم تقييمه: يُشجّع الإفصاح عن هذه الجوانب، لكنها ليست مطلوبة، وبالتالي لا تُؤخذ بعين الاعتبار في التقييم.
 - لا ينطبق: أثبت مجلس أصحاب المصلحة المتعددين أن المتطلب لا ينطبق على الحالة.
- عندما لا تشير الأدلة بوضوح إلى تقييم مُعين، أو تتباين آراء أصحاب المصلحة بشأن المسألة، أو لا يتفق مجلس أصحاب المصلحة المتعددين مع تقييم الأمانة العامة، يتم وصف الوضع في تقرير المصادقة بشكل دقيق.

1. مؤشرات الفعالية والاستدامة

يتم منح 0 أو 0.5 أو نقطة واحدة لكل من المؤشرات الخمسة. ثم تُضاف النقاط إلى النتيجة المكونة للنتائج والأثر.

1.1 الأهمية الوطنية لتنفيذ مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية

يتناول هذا المؤشر مدى تنفيذ مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق للتحديات والمخاطر المرتبطة على المستوى الوطني في قطاع الصناعات الاستخراجية.

إن ما يقرب من نصف أهداف خطة عمل مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية الأخيرة في العراق (2024-2025) تتماشى مع الأولويات الوطنية. وقد تبنّى مجلس أصحاب المصلحة المتعددين نهجًا استشاريًا في وضع أهداف لخطة عمله الأخيرة لأول مرة، حيث أنشأ "فريق الإسناد" المخصص لهذا الغرض. وسعى التوجه الاستشاري إلى جمع المدخلات الجماعية لأهداف خطة العمل على مدى فترة خمسة أشهر من نوفمبر/تشرين الثاني 2023 إلى مارس 2024. يعالج تنفيذ مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق بعض التحديات الوطنية ذات الصلة بالصناعة الاستخراجية، بما في ذلك التأثيرات الاجتماعية والبيئية للصناعات الاستخراجية، والتعدين الحرفي وصغير النطاق، ومخاطر الفساد في قطاع النفط والغاز، بالإضافة إلى تعبئة الموارد المحلية من الصناعات الاستخراجية. هناك فرص أمام العراق لاستخدام تنفيذ مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لمعالجة تحديات أخرى في الصناعة الاستخراجية الوطنية، مثل حوكمة وإدارة مالية الشركات المملوكة للدولة في قطاع النفط والغاز، بما في ذلك نفقاتها شبه المالية، فضلاً عن الشروط المالية لإنتاج النفط والغاز بموجب عقود الخدمة. ثمة مجال أمام مجلس أصحاب المصلحة المتعددين لنشر مراجعة لنتائج وأثر عملية مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، وهو ما يُعد خطوة مهمة في تحسين تنفيذ المبادرة.

تُظهر الأدلة، خاصة في خطة عمل مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق للفترة 2024-2025، أن مجلس أصحاب المصلحة المتعددين اتخذ خطوات لتجاوز الحد الأدنى من متطلبات معيار مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية. استمر العراق في استخدام تقارير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية السنوية للتوفيق بين مبيعات صادرات النفط والإفصاحات من جانب مشتري النفط، كما كان يفعل منذ بدء تقارير المبادرة. ومع ذلك، تتوقع خطة العمل للفترة 2024-2025 أنشطة تتعلق بتحديد نطاق أنشطة التعدين الحرفي والصغير في العراق، وهو ما يتجاوز الحد الأدنى من متطلبات معيار مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية.

ولا يبدو أن مجلس أصحاب المصلحة المتعددين ناقش قضايا حوكمة الصناعات الاستخراجية الأخرى منذ آخر عملية تحقق. هناك فرصة أمام مجلس أصحاب المصلحة المتعددين لبدء مناقشة قضايا فساد محددة في قطاع النفط والغاز، مثل [الإدانات](#) التي صدرت في المملكة المتحدة في عام 2020 ضد تجار شركة أوننا أويل بتهمة رشوة مسؤولين في شركة نفط الجنوب ووزارة النفط في العراق بعد تحقيق أجراه مكتب مكافحة الاحتيال في المملكة المتحدة. ويجري حاليًا تمرين تنسيق مع هيئة النزاهة، وهي هيئة حكومية مستقلة مسؤولة عن مكافحة الفساد، لضمان التكامل، وهو ما قد يُؤتي ثماره في الأشهر المقبلة.

تقترح الأمانة العامة إضافة 0.5 نقطة إضافية إلى النتيجة المتعلقة بالنتائج والأثر لهذا المؤشر.

1.2 الإفصاحات المنهجية عن بيانات الصناعة الاستخراجية

أنشأ العراق بعض الإفصاحات المنهجية المحدودة للبيانات المطلوبة بموجب معيار مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، من قبل كيانات حكومية وشركات النفط والغاز. ينشر [موقع شركة تسويق النفط الحكومية \(سومو\)](#) بيانات شهرية بتنسيق مفتوح تشمل إجمالي أحجام صادرات النفط، مقسمة بين الصادرات عبر ميناء البصرة والصادرات من كركوك (عبر ميناء جيهان). كما يوفر [الموقع](#) بيانات سنوية عن صادرات المنتجات البترولية وبيانات [مجموعة](#) حول واردات المنتجات البترولية. كما أنشأت دائرة عقود وترخيص البترول التابعة لوزارة النفط [موقعًا إلكترونيًا](#) مخصصًا للبيانات المتعلقة بعقود خدمات النفط والغاز الممنوحة حتى عام 2020، إلا أن هذه البيانات لم يتم تحديثها لتعكس عقود الخدمة الممنوحة أو عمليات تحويل الملكية ([انظر المتطلب 2-3](#)).

. بالإضافة إلى ذلك، يحتوي [الموقع](#) على معلومات أساسية عن جولتي تقديم العطاءات الخامسة والسادسة لعقود الخدمات. نشرت جميع شركات النفط الوطنية سابقًا بياناتها المالية (غير المدققة) على مواقعها الإلكترونية الخاصة في عام 2019 قبل المصادقة السابق. ومع ذلك، تختلف استمرارية الإفصاحات المنهجية للبيانات المالية المدققة بين الشركات. يعمل [موقع](#) مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق كمركز مقاصدة (ضمان وتأكيد المعاملات قبل التسوية)، حيث ينشر معظم البيانات المالية

لشركات الدولة، شركات النفط والغاز، ومصافي التكرير لعامي 2021 و2022. ومن الجدير بالذكر أن شركة توزيع المنتجات النفطية (OPDC) بدأت مؤخرًا في الكشف بشكل منهجي عن مبيعاتها الشهرية.

تنشر شركات النفط العالمية العاملة في العراق وإقليم كردستان، والتي تتخذ من الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والنرويج وكندا مقرًا لها أو مدرجة في البورصة، بيانات سنوية بتنسيق (PDF) عن مدفوعاتها للحكومة، سواءً للحكومة الاتحادية العراقية أو حكومة إقليم كردستان. تشمل هذه الشركات بي بي، وتوتال إنبرجي، وتاليسمان إنبرجي، وبيرينكو، وجينيل إنبرجي بي إل سي، وغلف كيبستون بترولويوم المحدودة. مؤلت شركة بي بي تطوير نظام تكنولوجيا معلومات جديد لتسهيل تقديم التقارير إلى وزارة النفط من قبل شركات النفط العالمية العاملة بموجب عقود الخدمة، إلا أن البيانات التي يتم جمعها من هذا النظام لم تُكشف علناً. وأشارت مشاورات أصحاب المصلحة إلى أن وزارة النفط تعمل على تطوير لوحة معلومات تفاعلية ستكشف بشكل منهجي عن بيانات مبيعات النفط والغاز وأرقام التصدير عبر موقع الوزارة على الإنترنت، ومشاركتها مع مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية. لتعزيز الإفصاحات المنهجية من قبل الشركات، طلبت دائرة الشركات من الحكومة تحديد المتطلبات التي يجب على الشركات الالتزام بنشرها بشكل روتيني، مثل العقود، نظراً لعدم وجود أساس قانوني لهذه الإفصاحات حالياً. وفي سبتمبر/أيلول 2024، ناقشت مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق والبنك الدولي الاستعانة بمستشار عالمي لصياغة سياسة الإفصاح في العراق وتنفيذ الإفصاحات المنهجية لقطاع الاستخراج. وقد استعرض العمل حتى الآن تجارب دول أخرى والتحديات التي تواجه العراق في هذا المجال.

تتضمن خطة عمل مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق للفترة 2024-2025 هدفاً محدداً مع أنشطة مخصصة لتعزيز الإفصاحات المنهجية للبيانات المطلوبة بموجب معيار مبادرة الشفافية. ومع ذلك، فإن التقدّم في تنفيذ هذه الأنشطة كان محدوداً حتى الآن. تعمل مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق على تطوير موقع ويب جديد في النصف الثاني من عام 2024، بهدف دمج الإفصاحات المنهجية لبيانات مبادرة الشفافية من قبل الكيانات الحكومية مع بيانات المبادرة التاريخية.

توفر الإصلاحات الجارية لإنشاء مركز بيانات وطني لجميع الكيانات الحكومية في الحكومة الاتحادية العراقية فرصة لتعزيز الإفصاحات المنهجية لبيانات مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية. ومع ذلك، لم تضع مبادرة الشفافية في العراق خطاً واضحة للاستفادة من هذه الإصلاحات الجارية حتى الآن.

تقترح الأمانة العامة إضافة صفر نقطة إضافية إلى النتيجة المتعلقة بالنتائج والأثر لهذا المؤشر.

1.3 بيئة مشاركة المواطنين في حوكمة الصناعة الاستخراجية

يُقيم هذا المؤشر مدى توفر بيئة تدعم مشاركة المواطنين في حوكمة القطاع الاستخراجي، بما في ذلك إشراك الفئات المتضررة.

في العراق، تظل آليات إشراك المجتمع المدني في حوكمة القطاع الاستخراجي محدودة. وقد أشارت منظمات المجتمع المدني إلى غياب توجه رسمي لمشاركة المجتمع المدني في عمليات صنع القرار المتعلقة بحوكمة هذا القطاع، باستثناء إطار عمل مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية. ورغم الجهود التي بذلتها هيئة النزاهة، وهي وكالة مستقلة تُعنى بالتحقيق في قضايا الفساد، لتوفير [تدريبات حول مكافحة الفساد](#) للمجتمع المدني، إلا أن الهيئة لم تمنح المجتمع المدني دوراً فعالاً في عمليات صنع القرار الخاصة بحوكمة الصناعات الاستخراجية. كما أكدت منظمات المجتمع المدني أن مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية تمثل المنصة الوحيدة المتاحة لهم للمشاركة، مما يعكس غياب آليات بديلة للحوار أو التأثير على القرارات.

وعلى الرغم من أهمية إشراك المجتمع المدني في الإشراف وتقديم المدخلات، لم يتم العثور على أي أدلة تُشير إلى مناقشات ضمن مجلس أصحاب المصلحة المتعددين بشأن تحسين المساحة المدنية أو إنشاء آليات لتعزيز مشاركة المجتمع المدني في الحوكمة وصنع القرار في الصناعات الاستخراجية.

تقترح الأمانة العامة عدم إضافة أي نقاط إضافية إلى النتيجة المتعلقة بالنتائج والأثر لهذا المؤشر.

1.4 إمكانية الوصول إلى بيانات الصناعة الاستخراجية واستخدامها

يُقيم هذا المؤشر مدى إمكانية الوصول إلى بيانات القطاع الاستخراجي واستخدامها لأغراض التحليل والبحث والمناصرة.

على الرغم من محدودية البيانات المتاحة، استغل المجتمع المدني بيانات مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لمراقبة الإيرادات المحولة إلى صندوق تنمية العراق ومقارنتها بالإيرادات المعلنة في الميزانية العراقية. على سبيل المثال، كشف تحليل

تقرير المصادقة على التقدّم في تنفيذ المعيار للعراق 2024
تقييم التقدّم في تنفيذ معيار مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI)

لتقرير مبادرة الشفافية لعام 2016، الذي أجراه أعضاء مجلس محافظة واسط ومحكمة المحافظة في عام 2019، عن وجود تناقض كبير بين مبالغ دولارات النفط المخصصة للمحافظة في الميزانية العامة والأموال الفعلية المستلمة. وقد دفع هذا الاكتشاف محافظة واسط إلى تقديم طلب رسمي¹ إلى الحكومة المركزية لصرف الأموال المتبقية المستحقة. ومع ذلك، لوحظت أمثلة قليلة على استخدام البيانات في الفترة 2020-2024.

أشار ممثلو دائرة الشركة في مشاورات مع أصحاب المصلحة إلى أن عملية مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية ساهمت في تبسيط عملية جمع البيانات وتعزيز الوصول إلى معلومات إنتاج النفط وتصديره. ونتج عن هذه الشفافية تحسينات تشغيلية داخل شركة سومو، مثل إدراج شرط نشر مشتريات النفط الخام من سومو في تقارير المبادرة.

استخدم البرلمانيون بيانات مبادرة الشفافية في مراقبة صادرات النفط العراقية وتدفقات الإيرادات. كما أتاحت تقارير المبادرة معلومات مفصلة حول مبيعات النفط والمشتريين، مما ساعد أصحاب المصلحة على التحقق من دقة تقارير الإيرادات وتتبع تخصيص الإيرادات الحكومية.

وقد استخدم المجتمع المدني بيانات المبادرة للتحقيق في قضايا مثل الملكية النفعية والمدفوعات شبه الوطنية. وفي مثال مُحدد أُثير أثناء مشاورات مع منظمات المجتمع المدني، كشفت بيانات مبادرة الشفافية عن أن شركة مشاركة في عقد ما لم تكن مقيمة في العراق، وهو شرط أساسي لإبرام العقد. وقد أدى ذلك إلى طرح تساؤلات حول قانونية العقد، وتمت مناقشة هذه القضية داخل مجلس أصحاب المصلحة المتعددين.

تفتقر الأمانة العامة عدم إضافة أي نقاط إضافية إلى النتيجة المتعلقة بالنتائج والأثر لهذا المؤشر.

1.5 التغييرات المتعلقة بمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية في سياسة وممارسات الصناعة الاستخراجية

يتناول هذا المؤشر مدى تأثير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية على السياسات والممارسات ذات الصلة بالقطاع الاستخراجي.

تُشير المراسلات من وزارة النفط في سبتمبر/أيلول 2023 إلى تركيز مُتجدد على شفافية العقود ونشر البيانات المالية للشركات المملوكة للدولة. يتماشى هذا الالتزام مع متطلبات معيار مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية بشأن الإفصاح المنهجي، مما يُشير إلى خطوة إيجابية نحو تعزيز الشفافية في قطاع الصناعات الاستخراجية في العراق. ومع ذلك، تُعترف الأمانة الدولية بوجود نمط من النشاط المُتزايد في الفترة التي تسبق وأثناء مُراجعات المصادقة، يتبعه تراجع ملحوظ في جهود التنفيذ. وقد أدى هذا التوجه الدوري إلى تقدّم متقطع وأدى إلى تقييد التأثير طويل الأمد للتغييرات المدفوعة بمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية على الممارسات في القطاع. على الرغم من تعليمات وزير النفط وراعي مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية بنشر عقود النفط، إلا أنه لم يتم بعد جعل هذه العقود مُتاحة للعموم.

تتضمن خطة العمل الحالية للفترة 2024-2025 أنشطة تتعلق بتأسيس وصيانة سجل رسمي للملكية النفعية الذي يكشف علناً عن المُستفيدين الحقيقيين من العقود والتراخيص. كما تُركز جزء من خطة العمل على زيادة الوصول إلى البيانات، خاصةً فيما يتعلق بالإيرادات والعقود والتأثيرات البيئية. تعكس خطة العمل دور مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية في بناء القدرات وتقديم التوجيه للحكومات وأصحاب المصلحة الوطنيين. إلا أن فعالية هذه الأنشطة تظل غير مؤكدة، حيث كان من الصعب تحقيق تنفيذ مستدام. وتلاحظ الأمانة أن عدم الاستمرارية في تنفيذ هذه المبادرات يُقلص من إمكانية حدوث تغييرات دائمة في السياسات والممارسات.

تفتقر الأمانة العامة عدم إضافة أي نقاط إضافية إلى النتيجة المتعلقة بالنتائج والأثر لهذا المؤشر.

¹ وفقاً للعرض الذي قدمته ITAEI إلى لجنة الأوراق المالية والبورصات في مارس 2020.

2. النتائج والأثر

هذا المُكون يُقيّم مُتطلبات مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية 7 و1.5، والتي تتعلق بالتقدم المُحرز في معالجة الأولويات الوطنية والنفّاش العام.

التقدّم والانجاز حسب المُتطلبات والإجراءات التصحيحية

التقييم التفصيلي للتقدّم المُحرز في تنفيذ كل مُتطلب من مُتطلبات مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية أو الإجراءات التصحيحية متاح من خلال نماذج جمع البيانات المشار إليها في الملحق المُرفق بهذا التقرير.

متطلبات وتقييم مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية	ملخص التقدّم المُحرز في تنفيذ مُتطلبات مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية
خطة العمل (المتطلب 1.5) تم استيفؤه في الغالب مع تحسينات ملحوظة	<p>يُشير تقييم الأمانة العامة إلى أن المتطلب 1.5 قد تم استيفؤه في الغالب، مع تحسينات كبيرة منذ المصادقة السابقة، خاصة في ضوء العملية التشاورية التي جرت أثناء تطوير خطة العمل للفترة 2024-2025. يعتبر نموذج "النتائج والأثر" لمجلس أصحاب المصلحة المتعددين وتقييمه الذاتي أن هدف المتطلب 1.5 قد تم استيفؤه بالكامل. ومع ذلك، ترى الأمانة العامة الدولية أن خطة العمل يُمكن أن تستفيد من المزيد من التوافق مع الأولويات الوطنية، بالإضافة إلى ضرورة تضمين تكلفة وتخصيص الموارد للعديد من الأنشطة في خطة العمل، نظرًا لوجود قيود هامة في التمويل والحاجة إلى اتخاذ قرارات استنادًا إلى التمويل المُتاح. شملت العملية التشاورية لتطوير خطة العمل الأخيرة لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية دوائر أوسع عبر تشكيل "مجموعة إسناد" مُخصّصة. هذه العملية تمثل تقدّمًا كبيرًا مقارنةً بعمليات تخطيط العمل التي تم تقييمها في المصادقة السابقة.</p> <p>لقد كان مجلس أصحاب المصلحة المتعددين يمتلك خطة عمل قائمة لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية باستمرار طوال الفترة منذ المصادقة السابقة، باستثناء عام 2023² وقد وافق مجلس أصحاب المصلحة المتعددين على خطة العمل لعام 2024 في ديسمبر/كانون الأول 2023، ثم تم تحديث الخطة للفترة 2024-2025 في أبريل/نيسان 2024 وأكتوبر/تشرين الأول 2024. تتوافق أهداف خطة العمل للفترة 2024-2025 إلى حد ما مع الأولويات الوطنية ومبادئ مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية. من بين 11 هدفًا في الخطة، يرتبط خمسة³ أهداف منها بشكل واسع بالأولويات الوطنية، في حين ترتبط الأهداف الستة المتبقية بتلبية مُتطلبات مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية. رغم ذلك، حتى بالنسبة للأهداف الأكثر ارتباطًا بعملية مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، هناك العديد من الأنشطة التي تهدف إلى توسيع نطاق تنفيذ المبادرة لمعالجة أولويات وطنية مثل التأثيرات البيئية والاجتماعية للصناعات الاستخراجية والتعدين الحرفي وصغير النطاق. لأول مرة منذ المصادقة السابقة، تبنى مجلس أصحاب المصلحة المتعددين توجيهًا أكثر تشاورًا في تطوير خطة العمل 2024-2025. حيث كانت خطط العمل السابقة للفترة 2021 و2022 و2024 قد تم إعدادها في البداية من قبل أمانة مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق، ثم خضعت للمراجعة من قبل مجلس أصحاب المصلحة المتعددين دون دون الرجوع إلى قواعدهم الواسعة. بعد تلقي ردود الأمانة الدولية بشأن خطة العمل لعام 2024، أنشأ مجلس أصحاب المصلحة المتعددين مجموعة عمل مؤقتة (مجموعة الإسناد - انظر المتطلب 1.4) ضمّت أعضاء من مجلس أصحاب المصلحة المتعددين وأعضاء من القواعد لتحديث الخطة بناءً على مشاورات أوسع. عملت "مجموعة الإسناد" عبر تنسيق من خلال مجموعة واتساب تضم حوالي 30 عضوًا، من نوفمبر/تشرين الثاني 2023 إلى مارس 2024 لتحديث أهداف وأنشطة خطة العمل 2024-2025 بناءً على المدخلات من دوائرها الانتخابية.</p> <p>تُحدد خطط العمل لعامي 2024 و2024-2025 الأنشطة المطلوبة ضمن كل هدف، مع بعض الإشارة إلى الأطر الزمنية لكل نشاط، لكنها تحدد التكاليف وأثار الموارد ومصادر التمويل لعدد قليل جدًا من الأنشطة. كما أنه من غير الواضح كيف يُتوقع أن يتقدم كل نشاط نحو الهدف المعلن، خصوصًا للأهداف المرتبطة بالأولويات الوطنية. تحدد معظم الأنشطة في خطة العمل مجلس أصحاب المصلحة المتعددين</p>

2 بينما كانت مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية العراقية قد وضعت **خطة عمل** للفترة من مايو/أيار 2019 إلى ديسمبر/كانون الأول 2020 عند انتهاء آخر عملية تحقق في أكتوبر/تشرين الأول 2019، وافق مجلس أصحاب المصلحة المتعددين بسرعة على **خطة عمل** في أواخر عام 2019 لمتابعة نتائج عملية المصادقة. ثم وافق مجلس أصحاب المصلحة المتعددين على **خطة عمله** للفترة 2021-2022، إلا أنه لا يوجد دليل على وجود خطة عمل لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية في عام 2023.

3 الأهداف الثلاثة التي تُعتبر متمشية مع الأولويات الوطنية هي: (أ) الهدف 5: تحسين الفهم العام لتوزيع الإيرادات والآثار الاجتماعية للصناعات الاستخراجية، (ب) الهدف 7: تعزيز شفافية الملكية الانتفاعية للحد من الفساد، (ج) الهدف 8: تحسين الشفافية ودعم الجهود الرامية إلى معالجة الآثار البيئية للصناعات الاستخراجية، (د) الهدف 9: دعم السلطات التنظيمية والقضائية للحد من الفساد وتحسين مناخ الاستثمار، (هـ) الهدف 10: الحد من الفساد والقرصنة، وتحسين الشفافية في حوكمة الموارد الطبيعية وإعلام المواطنين.

تقرير المصادقة على التقدّم في تنفيذ المعيار للعراق 2024
تقييم التقدّم في تنفيذ معيار مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI)

	<p>والأمانة الوطنية كأطراف مسؤولة عن التنفيذ، مما يعني أن أنشطة مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية ليست مدمجة بشكل كامل ضمن برامج الإصلاح الحكومية الأخرى. تتضمن الخطة جانباً عن "الجهات المستهدفة" لكن من غير الواضح ما إذا كان يُشير إلى مصدر التمويل أو الجهة المسؤولة عن التنفيذ.</p> <p>تشمل الخطة أيضاً أنشطة تتعلق بتجاوز العوائق أمام التنفيذ مثل شفافية العقود، وتُخصّص هدفاً كاملاً لمتابعة توصيات مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، على الرغم من أن الأنشطة المتعلقة بها هي أنشطة عامة. بينما تبدو العديد من الأنشطة ضمن الأهداف السبعة الأولى المرتبطة بشكل وثيق بتنفيذ مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية إجرائية أكثر من كونها استراتيجية، فإن بعض الأنشطة ضمن الأهداف الأوسع (من 7 إلى 9) تبدو مرتبطة بشكل استراتيجي مع الحد من الفساد، تعبئة الموارد المحلية، وتحقيق التحول في مجال الطاقة. تشمل الخطة هدفاً كاملاً بشأن الإفصاحات المنهجية وعدداً من الأنشطة العامة نسبياً المتعلقة بتحسين شفافية العقود.</p> <p>في حين تم الوفاء بالعديد من الجوانب الفنية للمتطلب 1.5، يجب معالجة القصور في تحديد المسؤوليات لكل نشاط، ويجب تعزيز الترابط بين كل نشاط والتقدّم المُحرز نحو الهدف المُعلن بشكل كبير. يُمكن لمجموعة عمل الخبراء متابعة هذا الترابط في مراقبة وتقييم التقدّم نحو الخطة، مع التركيز على كيفية ارتباط الأنشطة مع النتائج المُتوقعة في تحقيق الأهداف المُعلنة. يربط المتطلب 1.5 في معيار 2023 تخطيط العمل بالمراقبة والمراجعة، حيث يُعزز هذا الارتباط بشكل أكبر.</p>
<p>المناقشة العامة (المتطلب 7.1) تم استيفائه في الغالب</p>	<p>يُشير تقييم الأمانة العامة إلى أن المتطلب 7.1 قد تم استيفائه جزئياً كما في المصادقة السابقة. يعتبر نموذج "النتائج والأثر" لمجلس أصحاب المصلحة المتعددين أن هدف تمكين النقاش العام القائم على الأدلة قد تم استيفائه بالكامل. ومع ذلك، ترى الأمانة العامة الدولية أن الهدف لم يُحقق بالكامل بعد. قامت مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق ببعض الجهود لنشر تقاريرها والتفاعل مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، لكن لا تزال هناك تحديات في ضمان نقاش عام هادف وفعال. وقد اعتبر أصحاب المصلحة من المجتمع المدني أن أنشطة التوعية لم يكن لها تأثير كبير على النقاش العام. وأشارت الحكومة إلى أن النشر المحدود في السنوات الثلاث الماضية كان بسبب نقص التمويل وجائحة كوفيد-19.</p> <p>خلال الفترة التي تم تقييمها، قامت مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق بتنظيم أنشطة للتوعية، بما في ذلك ورش عمل وندوات استهدفت المسؤولين الحكوميين، مُمثلي الصناعة، ومُثلي المجتمع المدني. وشملت هذه الأنشطة ورش عمل في مختلف المحافظات في عام 2022، وحملة لتوزيع تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية الأخير على الجامعات. ومع ذلك، أشار بعض أصحاب المصلحة إلى أن هذه الجهود يُمكن أن تكون أكثر اتساقاً وشمولية، لتشمل الصحفيين والمجموعات الأوسع من المجتمع المدني. كما قدمت جانحة كوفيد-19 وفترة غياب الحكومة في 2021-2022 سبباً لبطء نشر المعلومات في عامي 2020 و2021. في أغسطس/آب 2024، نظمت مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق وشركة سومو ورشة عمل داخلية لأصحاب المصلحة، بما في ذلك أعضاء مجلس أصحاب المصلحة المتعددين وموظفي الأمانة، لمراجعة آليات التصدير، والمُتطلبات العالمية، والمعايير الرئيسية لتسعير صادرات النفط الخام واستيراد المنتجات البترولية. وأشارت استشارات أصحاب المصلحة إلى أنه من المخطط عقد فعالية إطلاق تتضمن الدوائر الانتخابية والشركاء الأوسع لتقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2022.</p> <p>وصف تقرير التقدم السنوي لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2023 بإيجاز خمس ورش عمل وندوات أقيمت في عام 2022 في مدينة ميسان في محافظة العمارة (24 سبتمبر/أيلول 2022)، في النديّة في محافظة ذي قار (18 يونيو/حزيران 2022)، في كركوك في محافظة كركوك (25 مايو 2022)، في الكوت في محافظة واسط (8 مايو 2022)، وفي مدينة المطيحة في محافظة البصرة (22 أبريل/نيسان 2022). كانت هذه الورش والندوات تستهدف المسؤولين الحكوميين المحليين والمركزيين، والشركات الوطنية المعنية، والمجتمع المدني، وتركزت على موامة مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية مع الأولويات الوطنية وإدارة التأثيرات البيئية في قطاع النفط والغاز. كما يُصِف تقرير التقدم السنوي لعام 2023 ورشة عمل لمجلس أصحاب المصلحة المتعددين عُقدت في مارس 2024 في إسطنبول، تركيا، تُركّز على شفافية الملكية النفعية، على الرغم من أن هذه الورشة تبدو أكثر اجتماعاً داخلياً لمجلس أصحاب المصلحة المتعددين منها كأنشطة توعية أو نشر. خلال المشاورات، أشار المجتمع المدني إلى أن نقص التمويل لأنشطة التوعية الخاصة به قد حدّ بشكل كبير من التأثير على النقاش العام. نظراً لقلّة الإفصاحات حول التحويلات شبه الوطنية (انظر تقييم المتطلب 5.2) في التقرير الأخير، لم يكن بالإمكان متابعة التوعية في موضوعات ذات اهتمام خاص كما كان يحدث سابقاً.</p> <p>قامت مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق بتطوير ملخصات لتقارير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية وكُتيبات عن الصناعات الاستخراجية. ومع ذلك، فإن الملخصات غير مُتوفرة على</p>

تقرير المصادقة على التقدّم في تنفيذ المعيار للعراق 2024
تقييم التقدّم في تنفيذ معيار مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI)

	<p>موقع مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، ولا يزال نطاق نشرها غير واضح. هناك فرص لإشراك جمهور أوسع من خارج مجلس أصحاب المصلحة المتعددين. يتم نشر تقارير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية على موقع مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق، ويتم الإعلان عنها عبر وسائل التواصل الاجتماعي.</p>
<p>سهولة الوصول إلى البيانات والبيانات المفتوحة (المتطلب 7.2) تم استيفائه</p>	<p>يُشير تقييم الأمانة العامة إلى أن المتطلب 7.2 قد تم تحقيقه بالكامل. وقد أكد نموذج "النتائج والأثر" الخاص بمجلس أصحاب المصلحة المتعددين هذا الإنجاز، حيث اعتبر أن الهدف المنشود قد تحقّق بشكل كامل. ويتماشى هذا التقييم مع وجهة نظر الأمانة العامة الدولية، التي ترى أن العراق قد أحرز تقدماً ملحوظاً في اعتماد سياسة البيانات المفتوحة ونشر مجموعات بيانات مفتوحة بالتزامن مع تقارير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية.</p> <p>لا تزال مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق تلتزم بسياسة البيانات المفتوحة التي تم الاتفاق عليها في ديسمبر/كانون الأول 2016، والتي خضعت للمراجعة في عمليات المصادقة السابقة. تُغطي هذه السياسة الشروط المتعلقة بإصدار البيانات واستخدامها وإعادة استخدامها. وأظهرت مشاورات أصحاب المصلحة أن هناك نقاشاً جارياً داخل مجلس أصحاب المصلحة المتعددين حول تعزيز وضوح الكيانات المسؤولة عن الإفصاح، مع الإشارة إلى الحاجة إلى إدخال تحسينات على السياسة الحالية للبيانات المفتوحة.</p> <p>يُنشر موقع مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق ملاحق تقرير المبادرة لعام 2021 بتنسيق مفتوح على نفس صفحة الويب، مما يُعطي جزءاً كبيراً من الجداول المدرجة في التقرير. كما قامت مجموعة عمل الشفافية بإعداد ملفات بيانات مختصرة بصيغة مفتوحة، تشمل الإفصاحات المالية الرئيسية للمبادرة لكل عام تغطيه التقارير، بما في ذلك الأعوام 2018، 2019، 2020، و2021.</p> <p>ولا يزال هناك مجال لتعزيز جهود مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق من خلال نشر جميع جداول التقارير بشكل مُنسق بجانب نسخة التقرير بصيغة PDF على الموقع الإلكتروني. كما يمكن أن تشمل الجهود المستقبلية لتحسين الإفصاحات المنهجية إصدار إرشادات حول نشر المعلومات المطلوبة بصيغة مفتوحة، مما يسهم في تعزيز الشفافية وتيسير الوصول إلى البيانات.</p>
<p>التوصيات الناتجة عن تنفيذ المبادرة (المتطلب 7.3) تم استيفائه جزئياً</p>	<p>يُشير تقييم الأمانة العامة إلى أن المتطلب 7.3 قد تم استيفائه جزئياً، ولكن يُعتبر تراجعاً عن المصادقة السابقة. لم يُجرِ نموذج "النتائج والأثر" الخاص بمجلس أصحاب المصلحة المتعددين تقييماً للتقدم المُحرز نحو تحقيق هذا الهدف، الذي يتمثل في ضمان أن يكون تنفيذ مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية عملية تُعلم مستمرة تساهم في صنع السياسات.</p> <p>يتحقّق ذلك عبر دراسة مجلس أصحاب المصلحة المتعددين للنتائج والتوصيات الصادرة عن عملية مبادرة الشفافية بانتظام، والعمل على تنفيذ التوصيات التي تراها ذات أولوية. ترى الأمانة العامة الدولية أن الهدف لا يزال بعيداً عن التحقق، نظراً لعدم وجود آلية مستدامة ومنهجية لمتابعة التوصيات الصادرة عن تقارير مبادرة الشفافية والتحقق من تنفيذها. آلية متابعة توصيات مبادرة الشفافية التي أنشأها مجلس أصحاب المصلحة المتعددين قبل المصادقة السابقة في عام 2019 لم يتم الحفاظ عليها، خصوصاً بعد تغيير وزير النفط في مايو 2020، والذي أدّى إلى مغادرة مُناصري المبادرة.</p> <p>هذا التغيير أثر على استمرارية المتابعة الفعّالة للتوصيات. يُقدم تقرير مبادرة الشفافية لعام 2021 تحديثاً للحالة حتى ديسمبر/كانون الأول 2023 بشأن متابعة التوصيات من المصادقة السابقة وتقرير مبادرة الشفافية لعام 2019-2020. وقد أُشير إلى أن 11 توصية من أصل 12 توصية من تقرير 2019-2020 لم تحقّق أي تقدم، بينما وضعت علامة "تم استيفائه جزئياً" على توصية واحدة فقط. أما تقرير التقدم السنوي لعام 2023، فقد قدم تحديثاً للحالة حتى مارس/آذار 2024 بشأن متابعة التوصيات السابقة، والتي تبدو أنها مقتصرّة على توصيات تقرير 2021، حيث نظّل جميع التوصيات قيد التنفيذ. لم يُقدّم أي توثيق إضافي يُثبت متابعة مجلس أصحاب المصلحة المتعددين لتوصيات مبادرة الشفافية لاستعراضها في هذا التحقق. تُظهر اجتماعات مجلس أصحاب المصلحة المتعددين تركيزاً أكبر على الامتثال الفني والتحديات التشغيلية، لكن تمت الإشارة بشكل مختصر إلى متابعة التوصيات من المصادقة السابقة في اجتماع أبريل/نيسان 2024. اعترف المجلس خلال هذا الاجتماع بأن الإخفاق في معالجة القضايا العالقة قد يُؤدي إلى تعليق العضوية. كما ناقشت متابعة التوصيات في اجتماع نوفمبر/تشرين الثاني 2023، إلا أن ذلك لم يُظهر تقدماً كبيراً في التنفيذ.</p>
<p>مراجعة النتائج والأثر من تنفيذ المبادرة (المتطلب 7.4) تم استيفائه في الغالب</p>	<p>يُشير تقييم الأمانة العامة إلى أن المتطلب 7.4 قد تم استيفائه في الغالب، كما كان الحال في المصادقة السابقة. يُعتبر نموذج "النتائج والأثر" الخاص بمجلس أصحاب المصلحة المتعددين أن الهدف المُحدّد لهذا المتطلب قد تم استيفائه بالكامل. يتمثل الهدف في ضمان مراقبة وتقييم منتظمين للتنفيذ، بما يشمل تقييم مدى تحقيق مبادرة الشفافية لأهدافها، وذلك لتعزيز المساهمة العامة عن العملية. ومع ذلك، ترى الأمانة العامة الدولية أن هذا الهدف لم يتحقّق بعد بشكل كامل، نظراً لانقطاع طويل الأمد في مراجعة مجلس أصحاب</p>

تقرير المصادقة على التقدّم في تنفيذ المعيار للعراق 2024
تقييم التقدّم في تنفيذ معيار مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI)

المصلحة المتعددين لنتائج وتأثير المبادرة. ورغم ذلك، فإن نشر تقرير التقدم والانجاز لعام 2023 يمثل خطوة إيجابية نحو إعادة تأسيس مراجعات منتظمة لنتائج وتأثير المبادرة.

لم يُعَمِّد العراق بنشر مراجعة سنوية لنتائج وتأثير العملية بين تقرير التقدم السنوي لعام 2018 الذي صدر في يناير/كانون الثاني 2019 وتقرير التقدم السنوي لعام 2023 الذي نشر في مارس/آذار 2024. وقد نُشرت التقارير في كلا المرتين قبل أشهر قليلة من عمليات المصادقة اللاحقة، وهي متاحة على الصفحة العربية لموقع مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق. إلا أن الموقع يُعاني من ضعف في الأرشيف؛ إذ تتوفر تقارير 2018 و2023 فقط على النسخة العربية، بينما توجد تقارير أقدم (مثل 2010، 2014، و2016) على النسخة الإنجليزية من الموقع.

يُوفر تقرير التقدم لعام 2023 معلومات حول تنفيذ أنشطة خطة العمل والتقدم نحو تلبية متطلبات المبادرة، إلى جانب تحديثات حول متابعة التوصيات السابقة وأوصاف موجزة لاجتماعات مجلس أصحاب المصلحة المتعددين والندوات وورش العمل التي نظمتها المبادرة. يُشير التقرير إلى تقدم ملحوظ في تعزيز الشفافية، لا سيما من خلال ورش العمل والمشاورات التي شملت أعضاء المجموعة والمجتمع المدني وشركات القطاع الاستخراجي. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات مثل التأخير في تقديم البيانات من قبل الشركات والجهات الحكومية.

يقدم تقرير أداء المبادرة لعام 2023 وصفاً لنتائج عملية المبادرة، مع التركيز بشكل أساسي على أنشطة مثل إصلاحات ملكية المنفعة والمشاورات مع أصحاب المصلحة، لكنه يفتقر إلى أدلة جوهرية على التأثير الأوسع نطاقاً بخلاف الأمثلة السردية. وفي حين أُجريت مشاورات مع مختلف الدوائر، إلا أن التحديات المتعلقة بتوافر البيانات والمشاركة غير المتسقة من أصحاب المصلحة الرئيسيين حدّت من القدرة على توثيق نتائج ملموسة. يسلب التقرير الضوء على الحاجة إلى آليات محسنة لقياس أثر أنشطة المبادرة وضمّان الإفصاح عن بيانات أكثر شمولاً.

تولّت أمانة مبادرة الشفافية العراقية قيادة إعداد تقارير التقدم السنوية، حيث أعدت مسودات نُوقشت ووافق عليها مجلس أصحاب المصلحة المتعددين دون إشراك واسع للقواعد. ولم تتضمّن محاضر الاجتماعات أي مناقشات جوهرية حول نتائج وتأثير العملية، والتي ظلّت في الغالب إجرائية ومركزة على الامتثال.

أشار أصحاب المصلحة من مختلف القواعد إلى أن تأثير المبادرة على المستوى الوطني لا يزال محدوداً بسبب تحديات عدة، أبرزها ضعف انتظام مشاركة الحكومة، وغياب متابعة قوية لتوصيات المبادرة. وعلى الرغم من تحقيق تقدم في الشفافية بقطاعي النفط والغاز، فإن الأهداف الأوسع نطاقاً المتعلقة بتعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد لم تُنجز بالكامل. دعا أصحاب المصلحة من المجتمع المدني إلى تحسين التنسيق، وزيادة جهود بناء القدرات، واستخدام بيانات المبادرة بفعالية أكبر لدفع الإصلاحات السياسية وتعزيز المساءلة العامة.

الإجراءات التصحيحية والتوصيات الجديدة

- وفقاً للمتطلب 1.5، يتعيّن على خطة عمل مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق أن تُبرز أهداف تنفيذ المبادرة بوضوح، بحيث تتماشى مع مبادئ المبادرة وتعكس الأولويات الوطنية للصناعات الاستخراجية. كما يجب أن تشمل خطة العمل على أنشطة قابلة للقياس ومُحددة زمنياً لتحقيق هذه الأهداف المُتفق عليها، مع تحديد تكاليف الأنشطة بوضوح، إلى جانب مصادر التمويل المحلية والخارجية والمساعدة الفنية، عند الاقتضاء. ينبغي لهذه الخطوات أن تُسهم في تمكين عملية تحديد الأولويات بناءً على التمويل المُتاح، مما يضمن التنفيذ الفعّال والمُتزامن لخطة العمل. لتعزيز التنفيذ، يُوصى بتشجيع مجلس أصحاب المصلحة المتعددين على ربط خطة العمل بإطار عمل للرصد والتقييم، بما يضمن المتابعة المنتظمة للتقدم المُحرز وتحقيق الأهداف المنشودة بشكل فعّال.
- وفقاً للمتطلب 7.1، يجب على العراق تنظيم أنشطة نشر المعلومات بشكل مُستمر، مع تعزيز الشمولية والاتساق في أنشطة النشر والتوعية. يجب أن يتضمّن ذلك إشراك مجموعة أوسع من أصحاب المصلحة وجعل فعاليات إطلاق تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية حدثاً سنوياً في إطار عملية المبادرة. على مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق أن تضمن توفير التقارير الموجزة والمواد المستهدفة على نطاق واسع، بما في ذلك بمختلف اللغات المستعملة، لضمان وصول المعلومات إلى أكبر عدد مُمكن من المعنيين.
- لتعزيز تنفيذ المتطلب 7.2، تُشجّع مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق على التعاون مع الكيانات المُبلّغة لضمان نشر الإفصاحات المنهجية بصيغة مفتوحة، وقابلة للقراءة آلياً، ومتوافقة مع أنظمة التشغيل المختلفة. كما ينبغي ترميز أو وضع علامات على إفصاحات مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية وملفات البيانات الأخرى بحيث يُمكن مقارنة هذه المعلومات مع البيانات المتاحة للعموم بشكل ميسر وفعّال.

تقرير المصادقة على التقدّم في تنفيذ المعيار للعراق 2024
تقييم التقدّم في تنفيذ معيار مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI)

- وفقاً للمتطلب 7.3، يجب على العراق إنشاء آلية قوية متعددة الأطراف خاضعة للمساءلة العامة لمتابعة التوصيات الواردة في تقارير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية السابقة. ولتعزيز التنفيذ، تُشجّع مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق على الموافقة على التوصيات ومتابعتها من أجل تعزيز أنظمة الحكومة وحوكمة الموارد الطبيعية.
- وفقاً للمتطلب 7.4، يجب على العراق أن يُجري مراجعة سنوية على الأقل، ويوثق علناً تلك المراجعة لتأثير ونتائج تنفيذ مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، وذلك من خلال تقرير تقدم سنوي أو وسائل أخرى يتم الاتفاق عليها من قبل مجلس أصحاب المصلحة المتعددين. يجب أن يكون جميع أصحاب المصلحة قادرين على المشاركة في مراجعة تأثير تنفيذ مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية. ينبغي لمجموعات المجتمع المدني والصناعة المشاركة في مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، وخاصة أولئك الذين يخدمون في مجلس أصحاب المصلحة المتعددين، أن يكونوا قادرين على تقديم ملاحظات حول عملية مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، وأن تنعكس آراؤهم في المراجعة السنوية للتأثير والنتائج لضمان التعلّم المستمر وتعزيز فعالية العمل في المبادرة. يجب أن تتضمن المراجعة السنوية للتأثير والنتائج وصفاً سردياً للجهود المبذولة لتعزيز تأثير تنفيذ مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية على حوكمة الموارد الاستخراجية، بما في ذلك أي إجراءات لتوسيع تفاصيل ونطاق تقارير المبادرة أو لتعزيز المشاركة مع أصحاب المصلحة. يجب أن تصف المراجعة أيضاً الأساس المنطقي لقرارات الحكومة ومجلس أصحاب المصلحة المتعددين بعدم تنفيذ أو التحقق من توصية واردة في تقارير المبادرة، في الحالات التي تم اتخاذ مثل هذه القرارات فيها، وتقديم ملاحظات حول السياق المتغير الذي قد يؤثر على التنفيذ في المستقبل، مثل خطة العمل.

3. التزام أصحاب المصلحة

يقوم هذا المكون بتقييم متطلبات مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية من 1.1 إلى 1.4، التي تتعلق بمشاركة الدوائر المختلفة والإشراف من قبل أصحاب المصلحة المتعددين طوال عملية مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية.

التقدم والإنجاز حسب المتطلبات والإجراءات التصحيحية

التقييم التفصيلي للتقدم المحرز في تنفيذ كل مطلب من متطلبات مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية أو الإجراءات التصحيحية متوفر في نماذج جمع البيانات المرفقة في الملحق الخاص بهذا التقرير.

ملخص التقدم المحرز في تنفيذ متطلبات مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية	متطلبات وتقييم مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية
<p>يُشير تقييم الأمانة العامة إلى أن المتطلب 1.1 قد تم استيفؤه في الغالب، ولكن هناك تراجع مقارنة بالمصادقة السابقة. بينما يعتبر نموذج "مشاركة أصحاب المصلحة" الخاص بمجلس أصحاب المصلحة المتعددين أن الهدف قد تم استيفؤه بالكامل، مستشهداً بقيادة وزير النفط والمشاركة الكاملة للحكومة في مجلس أصحاب المصلحة المتعددين وتنفيذها، بالإضافة إلى دعمها للدوائر الأخرى، يرى أصحاب المصلحة من المجتمع المدني والحكومة الذين تمت استشارتهم أن الهدف قد تم استيفؤه جزئياً، نظراً لعدم تقديم الحكومة الدعم المالي اللازم لتنفيذ مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، فضلاً عن القصور في الإبلاغ والنشر والتوعية.</p> <p>ترى الأمانة العامة الدولية أن الهدف قد تم استيفؤه في الغالب، بسبب ضعف القيادة الحكومية العليا للعملية والثغرات في المشاركة التشغيلية للكيانات الحكومية ذات الصلة بمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية. ومع ذلك، تم مراعاة هذه النقاط السلبية بالنظر إلى استمرار مشاركة الحكومة في المبادرة رغم الظروف السياسية والأمنية الصعبة التي واجهتها البلاد.</p> <p>شهدت القيادة الحكومية العليا للعملية تراجعاً منذ المصادقة السابقة، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى السياق السياسي الأوسع. فقد شكّلت الفترة الممتدة لعام كامل بعد انتخابات أكتوبر/تشرين الأول 2021، التي شهدت غياب الحكومة حتى أكتوبر/تشرين الأول 2022، تحديات كبيرة بالنسبة للمبادرة، خاصة من حيث القيادة الحكومية العليا أو من حيث قضايا أوسع مثل غياب الميزانية الفيدرالية لمدة عام. على الرغم من هذه التحديات، لم تُسجل أي تصريحات علنية بارزة من كبار المسؤولين الحكوميين لدعم عملية مبادرة الشفافية في</p>	<p>إشراك الحكومة (المتطلب 1.1) تم استيفؤه في الغالب</p>

تقرير المصادقة على التقدّم في تنفيذ المعيار للعراق 2024
تقييم التقدّم في تنفيذ معيار مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI)

الصناعات الاستخراجية من أكتوبر/تشرين الأول 2019 إلى 2023، على الرغم من أن نائب رئيس الوزراء ووزير النفط حيان عبد الغني السواد قد أكد التزام الحكومة بالمبادرة عندما ترأس أول اجتماع لمجلس أصحاب المصلحة المتعددين في نوفمبر/تشرين الثاني 2023 وفي مايو/أيار 2024.

تأثر استقرار المسؤول الحكومي الذي يقود المبادرة بالاضطرابات السياسية الأوسع نطاقاً، حيث لم يكن هناك قائد حكومي للمبادرة من أكتوبر/تشرين الأول 2021 إلى أكتوبر/تشرين الأول 2022. في يونيو/حزيران 2020، تم استبدال قائد المبادرة السابق نائب رئيس الوزراء ووزير النفط ثامر الغضبان، بوزير النفط إحسان عبد الجبار إسماعيل، الذي استمر في منصبه حتى الانتخابات في أكتوبر/تشرين الأول 2021. ثم تم تعيين حيان عبد الغني السواد نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للنفط في أكتوبر/تشرين الأول 2022، ليصبح قائد للمبادرة. ومن الجدير بالذكر أن وصول المنسق الوطني علاء محي الدين إلى قائد المبادرة شهد تحسناً محدوداً، رغم أن أي قائد لم يُشارك بنشاط في تنفيذ المبادرة منذ عام 2019.

على المستوى التنفيذي، تظل الوزارات والوكالات الحكومية الفيدرالية المعنية مُتمثلة في مجموعة عمل المبادرة. على الرغم من أن مجلس أصحاب المصلحة المتعددين يعتبر شركات النفط الوطنية جزءاً من الصناعة، إلا أن الشركات المملوكة للدولة تُعتبر جزءاً من الحكومة في هذا التقييم، نظراً لارتباطها المباشر بوزارة النفط. لم تقدم الأمانة الوطنية سجلات حضور لاجتماعات مجلس أصحاب المصلحة المتعددين، مما حال دون تقييم حضور الحكومة ومشاركتها في هذه الاجتماعات. كما أشار أصحاب المصلحة إلى أن ضعف السجلات يعود إلى نقص الموظفين في الأمانة الوطنية حتى أواخر عام 2023. ومع ذلك، تم ملاحظة أن مُناصر هذه المبادرة ترأس اجتماعات مجلس أصحاب المصلحة المتعددين لفترة قصيرة فقط، وكان يفضل تفويض رئاسة الاجتماعات إلى المنسق الوطني.

واصلت الجهات الحكومية الفيدرالية الرئيسية تقديم البيانات المطلوبة لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، رغم وجود فجوات في شمولية وتوقيت الإبلاغ. وكان تقرير مبادرة الشفافية لعام 2021 صريحاً بشأن التأخيرات والتحديات المتعلقة بتقديم التقارير من قبل الجهات الحكومية. كما لوحظت فجوات كبيرة في التقارير من بعض الوزارات، بما في ذلك شركة نفط البصرة، وهو ما يُمثل مصدر قلق كبير نظراً لأهمية دور هذه الشركات في إنتاج النفط والغاز. لم يتم توفير أي دليل موثوق على متابعة الحكومة لهذه البيانات التي لم تقدم تقاريرها. تعكس هذه النقاط السلبية أيضاً درجات متفاوتة من مشاركة الحكومة في المشاورات التي تمت بهذه المصادقة⁴. لاحظ بعض أصحاب المصلحة وجود وعي ضئيل جداً في الحكومة بشأن تقارير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، مما جعل جمع البيانات مهمة شاقة. ومع ذلك، أشارت المشاورات الحكومية إلى أن هذا يعود جزئياً إلى دوران واستبدال الموظفين ومستوى السرية العالي عموماً داخل الحكومة، وليس إلى نقص في المشاركة. تُشير مراجعة متابعة توصيات مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية في تقارير مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق إلى أمثلة قليلة حيث اتخذت الحكومة خطوات للمساعدة في التغلب على الحواجز القانونية أو التنظيمية التي تحول دون تنفيذ المبادرة. على سبيل المثال، في سبتمبر/أيلول 2023، وجه نائب رئيس الوزراء ووزير النفط حيان عبد الغني شركات النفط الوطنية ومنتدى شركات النفط الدولية للالتزام بسياسة الحكومة بشأن شفافية العقود ونشر البيانات المالية لجميع شركات النفط والغاز المملوكة للدولة، على الرغم من أن هذه التوجيهات لم تُنفذ بالكامل، حيث تم نشر البيانات المالية لبعض الشركات المملوكة للدولة فقط.

في حين يبدو أن قائد المبادرة قد اتخذ خطوات للتغلب على الحواجز أمام تنفيذ المبادرة، إلا أن هذه الخطوات لم تُنفذ بشكل كافٍ في الممارسة العملية. لا يوجد دليل ملموس على استخدام الحكومة لبيانات المبادرة أو المساهمة الفعالة في نشرها والتوعية بها منذ المصادقة السابقة. كانت أنشطة النشر محدودة (المتطلب 7.1). يُشير نموذج "إشراك أصحاب المصلحة" إلى أن شركة تسويق النفط كانت نشطة للغاية في شرح أنشطتها للمجتمع المدني، كما في الندوات التي عُقدت في نوفمبر/تشرين الثاني 2022 وفبراير/شباط 2024.

فيما يتعلق بتوفير الموارد الفنية والمالية لتنفيذ مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، استمرت الحكومة في تمويل نشر تقرير المبادرة، وكذلك رواتب الموظفين (من خلال إغارة موظفي شركات النفط الوطنية) وتكاليف المكاتب العينية منذ المصادقة السابقة. ومع ذلك، أشار تقرير التقدم السنوي لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2023 إلى القيود المالية التي تُواجه المبادرة في العراق. أفاد المسؤولون الحكوميون الذين تم استشارتهم أن الدولة كانت المصدر الوحيد لتمويل المبادرة، بينما أكد نموذج "إشراك أصحاب المصلحة" أن آخر مساهمة مالية من الحكومة كانت في عام 2019. وأشارت المشاورات إلى أن توجيهها جديداً دخل حيز التنفيذ يحظر على الشركات المملوكة للدولة تمويل هيئات مستقلة مثل المبادرة، مما

⁴ وشاركت في المشاورات كل من وزارة الموارد الطبيعية وشركة تسويق النفط، بينما لم يُشارك أعضاء حكوميون آخرون من دائرة العقود والتراخيص البترولية ووزارة المالية وشركة نفط البصرة.

تقرير المصادقة على التقدّم في تنفيذ المعيار للعراق 2024
تقييم التقدّم في تنفيذ معيار مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI)

	<p>أدى إلى توقّف المساهمات المالية السابقة من الشركات المملوكة للدولة في المبادرة، بما في ذلك تقرير المبادرة لعام 2021. أوضحت الحكومة أن مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية قد أعيد تسميتها إلى "الجنة شفافية الموارد الطبيعية" وتنتظر دمجها في وزارة النفط كدائرة مُستقلة للسماح بتخصيص التمويل الحكومي لها. ومع ذلك، يظل موقع المبادرة الوطني يعرض الاسم والشعار السابقين.</p> <p>يُشير تقرير التقدّم السنوي لعام 2023 إلى قيود قدرة الأمانة الوطنية، موضحاً أن موظفي الأمانة العشرة في عام 2023 مثّلوا 65% فقط من العدد المطلوب من الموظفين (عشرين موظفاً) لأداء وظائف الأمانة بشكل كامل. خلال المشاورات، لاحظت الحكومة أن جميع الموظفين تم انتدابهم من شركات مملوكة للدولة، وأنه تم تعيينهم في الغالب في نهاية عام 2023. قبل نوفمبر/تشرين الثاني 2023، كان الموظفون يتكونون من المنسق الوطني وموظفين إداريين. وأشار التواصل بين الحكومة المركزية وإقليم كردستان إلى وجود محدودية في التعاون خلال الفترة قيد المراجعة، كما تم تقييم جهود العراق في إشراك المجتمع المدني في المتطلب 4.6.</p>
<p>إشراك الشركات (المتطلب 1.2) تم استيفؤه في الغالب</p>	<p>يُشير تقييم الأمانة العامة إلى أن المتطلب 1.2 قد تم استيفؤه في الغالب، كما كان الحال في المصادقة السابقة. لم يقدم نموذج "مشاركة أصحاب المصلحة" لمجلس أصحاب المصلحة المتعددين تقييماً ذاتياً لتحقيق الهدف المتمثل في المشاركة الكاملة والنشطة والفعالة لشركات الاستخراج في مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، سواءً من حيث الإفصاحات أو المشاركة في عمل مجلس أصحاب المصلحة المتعددين، بالإضافة إلى ضمان الحكومة لبيئة مواتية لذلك. اعتبر أصحاب المصلحة الحكوميون الذين تم استشارتهم أن الهدف قد تم استيفؤه في الغالب، حيث شارك عضو واحد فقط من أصل اثنين من أعضاء الصناعة في مجلس أصحاب المصلحة المتعددين في العملية. في المقابل، اعتبرت الشركات الداعمة أن المتطلب قد تم استيفؤه بالكامل، نظراً لألية التشاور مع الدائرة الانتخابية الأوسع عبر منتدى شركات النفط العالمية. وأشاروا إلى أن القيود اللغوية، بما في ذلك عقد اجتماعات مجلس أصحاب المصلحة المتعددين والوثائق باللغة العربية، كانت عائقاً أمام ممثلي الشركات الدولية للمشاركة بشكل فعّال.</p> <p>من جانبها، ترى الأمانة الدولية أن الهدف قد تحقّق في الغالب، حيث أن المشاركة غير المتكافئة من أحد عضوي مجلس أصحاب المصلحة المتعددين الرئيسيين في الصناعة، فضلاً عن ضعف مشاركة الشركات الكبرى، يجب أن تُقارن مع العدد الكبير من الشركات (بما في ذلك مشتري النفط) المشمولة في نطاق تقارير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية كل عام. كما أن جميع الشركات الكبرى تقدم تقاريرها، حيث لا يُوجد حد أدنى للأهمية في ذلك. كما أشارت دوائر انتخابية أخرى إلى أن المشاركة الحالية لممثل الشركة في العملية قوية بما فيه الكفاية.</p> <p>شهدت الفترة منذ المصادقة السابقة العديد من التطورات في هيكل صناعة النفط والغاز في العراق، حيث انسحب مستثمرون تاريخيون كبار من القطاع مثل شل وإكسون موبيل، في حين تم منح كتل نفطية وغازية جديدة لمستثمرين صينيين جُدد. ومنذ انضمام العراق إلى مبادرة الحزام والطريق في عام 2019، حصل على قرض مدعوم بالنفط من شركة "سينشور"، حيث تم رفع النفط من قبل شركتي "شينهوا" و"سينوكيم". في الوقت نفسه، في عام 2021، أبرمت شركة توتال إنيرجيز، وهي شركة داعمة لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، اتفاقية بقيمة 27 مليار دولار أمريكي مع الحكومة تغطي مشاريع في قطاع النفط والغاز والطاقة المتجددة. ورغم هذه التغييرات في هيكل الصناعة، فإن انخراط القطاع الصناعي في تنفيذ مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق لا يزال محصوراً في ممثل رئيسي واحد في مجلس أصحاب المصلحة المتعددين، وهو ممثل شركات النفط العالمية من منتدى شركات النفط العالمية⁵.</p> <p>على الرغم من أن شركات النفط الوطنية تعتبر نفسها ممثلة لدائرة الصناعة إلى جانب شركات النفط العالمية، إلا أن مصالح شركات النفط الوطنية في الممارسة العملية ترتبط بشكل مباشر بمصالح وزارة النفط وتُعتبر جزءاً من تقييم مشاركة الحكومة (انظر المتطلب 1.1). كما كان الحال في الفترات التي تمت مراجعتها في عمليات المصادقة السابقة لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، كان تمثيل الصناعة في مجلس أصحاب المصلحة المتعددين (MSG) غير متساو، حيث تم تمثيل شركات النفط العالمية العاملة بموجب عقود الخدمة في العراق بشكل أكبر. يتعيّن على الشركات التي تشتري النفط الخام من شركة تسويق النفط (سومو) تقديم بياناتها إلى مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية وفقاً لأحكام عقود بيع النفط الخام مع سومو. لم يكن لإعادة هيكلة مجلس أصحاب المصلحة المتعددين MSG تأثير فوري على دائرة الشركات، حيث استمر تمثيل نفس العضو الرئيسي في المجموعة. كمتابعة للمصادقة السابقة، تم تعيين عضو ثانٍ من شركة توتال إنيرجيز في فبراير/شباط 2024. ورغم ذلك، لا يوجد توثيق لحضور ممثلي الشركات في اجتماعات مجلس أصحاب المصلحة المتعددين MSG. ومع ذلك، أشار أصحاب المصلحة من الحكومة والشركات إلى أن ممثل</p>

⁵ أعضاء منتدى اللجنة النفطية الدولية هم: سي إن بي سي، بتروناس، بي بي، شل، إيني، سونانجول، جابكس، إيتوشو، لوك أويل، غازبروم، إنكس، سينوك، ميتسوبيشي، بيرتامينا، باسنتف، زانوا، كوجاس، كي إي سي، نفط الهلال.

تقرير المصادقة على التقدّم في تنفيذ المعيار للعراق 2024
تقييم التقدّم في تنفيذ معيار مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI)

الشركة المُعين حديثاً لم يشارك بعد في اجتماعات مجلس أصحاب المصلحة المتعددين⁶. لا يوجد أيضاً أي دليل على أي تواصل مع الدوائر الانتخابية للشركات العاملة في إقليم كردستان العراق (انظر المتطلب 4.6) بسبب التحديات الأوسع نطاقاً التي تُواجهها المنطقة. استمرت مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق في تضمين جميع شركات النفط العالمية العاملة بموجب عقود الخدمة وجميع مشتري النفط الخام في نطاق تقارير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، مما أدى بحكم الأمر الواقع إلى تحديد عتبة مادية عند الصفر. قدمت 17 من 24 (71%) شركة نفط عالمية أساسية و34 من 56 (61%) من مشتري النفط الخام الأساسيين نماذج تقارير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2021. أثناء المشاورات، لاحظت دائرة الشركات أن نطاق مُتطلبات إعداد التقارير قد زاد مع تقرير عام 2021، وأن نماذج التقارير سيكون أكثر تفصيلاً ويستغرق وقتاً طويلاً لملئه، وهو السبب الرئيسي لمعدل المشاركة.

في الممارسة العملية، استمرت دائرة الصناعة في التنسيق مع منتدى شركات النفط العالمية. وأكد مُمثل الشركة أن تنفيذ مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية تمت الموافقة عليه ومناقشته في اجتماعات مباشرة رفيعة المستوى مع شركات النفط العالمية ووزير النفط. وقد تم نقل انشغالات الدوائر الواسعة بشأن مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية من خلال مُمثل اللجنة الدولية للصناعات الاستخراجية في لجنة الخبراء. وقد دعا أصحاب المصلحة في الصناعة الذين تم التشاور معهم الحكومة إلى إضفاء الطابع الرسمي على مُتطلبات الإفصاح عن البيانات الخاصة بالشركات، وذلك لتوفير الوضوح للشركات التي تسعى إلى الامتثال لقواعد الحكومة.

لا يُوجد دليل يُذكر على استخدام شركات الاستخراج لبيانات مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية أو المساهمة النشطة في نشر وتوعية مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية منذ عملية المصادقة السابقة. ولا تُوجد في الوثائق المُقدمة إلى الأمانة الدولية أية معلومات عن شركات تقوم بجهود نشر أو تُشارك في جهود النشر.

وثائق وجود شركات داعمة لمبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق (لم يتم أخذها في الاعتبار في التقييم)

يُضمن هذا التقييم جزءاً للتقدّم الذي أحرزته شركات دعم مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية نحو توقعات المعلومات، وهو ما لم يتم أخذه في الاعتبار في المصادقة. الشركات الداعمة لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية والتي تعمل في العراق، إما كمشركين في عقود الخدمة مع شركات النفط الوطنية العراقية أو كمشترين لصادرات النفط الخام هي شركة BP (BP العراق NV)، مشغل الرميطة)، وإيني (إيني العراق بي في، مشغل الزبير وإيني للتجارة والشحن - إيطاليا، المشتري)، وإكسون موبيل (إكسون موبيل العراق المحدودة، التي خرجت من مشاركتها في غرب القرنة 1 ولكنها تواصل تشغيل عقود تقاسم الإنتاج في منطقة كردستان العراق وشركة إكسون موبيل للمبيعات والتوريد وهي مشتري)، وبرتامينا (تمتلك شركة بي تي بيرتامينا العراق حصة 20% في غرب القرنة)، ورييسول (رييسول للتجارة هي مشتري)، وشل (مشتري)، وتوتال إنرجيز (تشارك توتال إي أند بي العراق في عقود خدمة حلفايا وأرطوي وتوتسا توتال أويل تريدينغ وهي مشتري)، وقطر إنرجي، التي تشارك منذ عام 2023 في عقد خدمة أرطوي مع توتال. من بين هذه الشركات، تُعد شركة بي بي عضواً قديماً في مجلس أصحاب المصلحة المتعددين وتشارك بنشاط في اجتماعات مجلس أصحاب المصلحة المتعددين وإعداد التقارير، وتنسق مشاركة الدائرة الأوسع في عملية مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق. العضو الآخر في مجلس أصحاب المصلحة المتعددين هو شركة توتال إنرجيز (منذ فبراير/شباط 2024)، والتي لم تشارك بعد في اجتماع لمجلس أصحاب المصلحة المتعددين. وأوضح أحد أصحاب المصلحة في الصناعة الذين تمت استشارتهم أنه كانت هناك قيود على قدرة الشركة على المشاركة في مجلس أصحاب المصلحة المتعددين على الرغم من دعمها القوي لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، نظراً لزيادة التزامات الإبلاغ التي تركت فريق إعداد التقارير في الشركة مضغوطاً بالتزامات إضافية.

التوقع 1: فيما يتعلق بالتعبير عن الدعم العام لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، فإن جميع الشركات لديها بيان دعم باستثناء شركة قطر إنرجي، حيث يبدو أن الإشارة إلى مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية قد تمت إزالتها من بياناتها من أجل الشفافية.

التوقع 2: فيما يتعلق بالإفصاحات الشاملة وفقاً لمعيار مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، قدمت جميع الشركات الداعمة التي تحمل عقود خدمة بياناتها. لم تقدم شركة قطر إنرجي أي مدفوعات بعد. عند تقديم

⁶ هناك معلومات متضاربة في الوثائق الخاصة بهذا المصادقة. فمن ناحية، يُلاحظ أن شركة توتال إنرجيز انضمت فقط في فبراير 2024، في حين يُشير نموذج مشاركة أصحاب المصلحة إلى أن شركة توتال إنرجيز تولت المنصب من شركة بتروناس في مارس 2019.

تقرير المصادقة على التقدّم في تنفيذ المعيار للعراق 2024
تقييم التقدّم في تنفيذ معيار مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI)

	<p>البيانات الخاصة بمشتريات النفط من سومو، لم تقدم الكيانات المشتريّة من إيني وإكسون موبيل البيانات في الوقت المحدد للإبلاغ.</p> <p>التوقع 7: فيما يتعلق بوجود سياسة لمكافحة الفساد والعناية الواجبة واستخدام بيانات الملكية النفعيّة في فحص الشركاء التجاريين، فإن كل من بي بي وبرتامينا لديهما سياسة عامة لمكافحة الفساد ولكنها لا تلص على ما إذا كانت تستخدم بيانات الملكية النفعيّة في تقليل مخاطر شراكاتها التجارية. تنشر إيني "دليل نظام الإدارة: مكافحة الفساد7". تنشر شركة إكسون موبيل سياسة لمكافحة الفساد تحدد كيفية إدارة الشركة لمخاطر الفساد، بما في ذلك تحديد واستخدام بيانات المالكين المستفيدين. أما شركة شل، فتطبق مدونة قواعد سلوك تتضمن مبدأ "اعرف شركيك التجاري" وفقاً لدليل مكافحة غسل الأموال والأنشطة التجارية. من جهة أخرى، تقوم شركة بيرتامينا بإجراء العناية الواجبة في العلاقات التجارية. ورغم أن فحص المالكين المستفيدين لا يتم ذكره بشكل محدد، إلا أن الشركة تُجري فحصاً "معقولاً" ضمن إجراءات العناية الواجبة.</p>
<p>إشراك المجتمع المدني (المتطلب 1.3) تم استيفائه في الغالب</p>	<p>يُشير تقييم الأمانة العامة إلى أن المتطلب 1.3 قد تم استيفائه في الغالب، ما يُشير إلى تراجع عن المصادقة السابقة حيث كان قد تم الوفاء بالمتطلب بالكامل. الهدف من هذا المتطلب هو ضمان مشاركة المجتمع المدني بشكل كامل ونشط وفعال في عملية مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، وخلق بيئة مواتية لذلك. تُعد المشاركة النشطة للمجتمع المدني أمراً أساسياً لضمان أن الشفافية التي تقدمها مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية تؤدي إلى تعزيز المساءلة وتحسين حوكمة الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز والمعادن. تسعى الأحكام المتعلقة بمشاركة المجتمع المدني إلى توفير الظروف اللازمة لتحقيق ذلك على المدى الطويل. وقد اعتبر نموذج "مشاركة أصحاب المصلحة" المقدم من المجتمع المدني والتقارير المقدمة لهذه المصادقة أن الهدف قد تم استيفائه جزئياً، حيث أشار إلى نقص الأموال المخصصة للمجتمع المدني للقيام بالأنشطة والورش التوعوية. كما أشار إلى التغييرات في تخصيص مقاعد المجتمع المدني في مجلس أصحاب المصلحة المتعددين. ومع ذلك، لم يذكر المجتمع المدني أي انتهاك لحرية التعبير⁸، مؤكداً أن مشاركته في كافة جوانب عملية مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لم تكن محدودة. في المقابل، أشار أصحاب المصلحة في الحكومة والشركات إلى أنه لم يكن هناك أي قيود على حرية التعبير أو العمل للمجتمع المدني. تُعتبر الأمانة العامة أن الهدف قد تحقق في الغالب، حيث قدّم المجتمع المدني مساهمات كبيرة في الفترة من 2019 إلى 2022 في مجالات مثل حملات للتسيس عن مشاكل الحوكمة وتقديم التحليل، رغم التحديات المرتبطة بالتمويل منذ عام 2023. كما تم إثبات وجود أنشطة لتطوير القدرات والمشاركة في تقارير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية وتخطيط العمل، بالإضافة إلى توسيع العضوية والتوازن بين الجنسين في الدائرة الانتخابية الأوسع⁹. وعلى الرغم من تدهور البيئة المدنية الأوسع في العراق، لا تُوجد مؤشرات على وجود نمط من القيود الحكومية على المجتمع المدني المنخرط في عملية مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، سواءً في مجلس أصحاب المصلحة المتعددين أو في الدائرة الانتخابية الأوسع عبر تحالف "انشر ما تدفعه". وقد تم تقديم مراجعة للتوجهات في الفضاء المدني، بما في ذلك تراجع العراق في تقييمات الفضاء المدني الدولية، في الملحق أ. عزّزت المشاركة المدنية بشكل كبير في الفترة 2020-2022 بدعم من منحة من الوكالة النرويجية للتنمية (NORAD) من خلال برنامج "انشر ما تدفعه"، على الرغم من أن الدعم يحتاج إلى استدامة أكبر. وضمن هذا البرنامج، نظّم أعضاء التحالف أربع ورش عمل في أربيل، السليمانية، بغداد، والبصرة، حيث ساعدوا في بناء قدرات المجتمع المدني على تحليل الميزانية الوطنية ومقارنة الخطط الحكومية واقتراح توصيات لتحسين عملية إعداد الميزانية المستقبلية.</p> <p>لم تلاحظ الأمانة العامة أي خروقات لبروتوكول "مشاركة المجتمع المدني" خلال الفترة قيد الاستعراض. ولكن، أشار التقييم إلى أن نقاط الضعف في مشاركة المجتمع المدني في عملية مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، فضلاً عن القيود التي تفرضها الميزانية على تنفيذ المبادرة في العراق، قد حالت دون استفادة المجتمع المدني بشكل كامل من هذه العملية لدعم تحقيق أهدافه. يُمكن الاطلاع على التفاصيل الكاملة لهذا التقييم في الملحق أ.</p>
<p>مجلس أصحاب المصلحة المتعددين (المتطلب 1.4)</p>	<p>يُشير تقييم الأمانة العامة إلى أن المتطلب 1.4 قد تم استيفائه جزئياً، ما يُعتبر تراجعاً مقارنةً بالمصادقة السابقة. يُعتبر نموذج "إشراك أصحاب المصلحة" الخاص بمجلس أصحاب المصلحة المتعددين أن هدف الإشراف المتوازن لأصحاب المصلحة على عملية مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية قد تم استيفائه</p>

7 تصف سياسة مكافحة الفساد الخاصة بالشركة كيفية إدارة الشركة لمخاطر الفساد فيما يتعلق بتحديد واستخدام بيانات المالكين المستفيدين في قسم "العناية الواجبة" على صفحة الويب الخاصة بـ "برنامج الامتثال لمكافحة الفساد".
8 يشير بروتوكول المجتمع المدني ودليل المصادقة إلى الحواجز القانونية والإدارية التي تُحد من قدرة منظمات المجتمع المدني على العمل بحرية فيما يتعلق بعملية مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI).
9 انضمت اثنتا عشرة منظمة كأعضاء جدد إلى تحالف "انشر ما تدفعه" خلال عام 2020، ليصل إجمالي العضوية إلى 62 عضواً. كما ارتفع معدل عضوية الإناث في التحالف من 11.5% إلى 32% في عام 2021.

تقرير المصادقة على التقدّم في تنفيذ المعيار للعراق 2024
تقييم التقدّم في تنفيذ معيار مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI)

<p>تم استيفاءه جزئيًا</p>	<p>بالكامل، مستشهدًا بالتقدم المحرز في إعادة تشكيل مجلس أصحاب المصلحة المتعددين في عام 2023، مما وفر تمثيلًا كافيًا لكل دائرة. وقد اعتبر أصحاب المصلحة الذين تمت استشارتهم أن الهدف قد تم تحقيقه في الغالب، وأشاروا إلى أوجه القصور الجديدة في تمثيل المجتمع المدني في مجلس أصحاب المصلحة المتعددين، بالإضافة إلى مشاركة دائرة الشركات جزئيًا فقط. ومع ذلك، تعتبر الأمانة العامة الدولية أن الهدف لا يزال بعيدًا عن التحقيق الكامل، نظرًا للتأخير في تجديد عضوية مجلس أصحاب المصلحة المتعددين والتحديات في الحوكمة الداخلية للمجموعة، مما أثر على عملية اتخاذ القرار بين أصحاب المصلحة المتعددين وأدى إلى تقليص الثقة بين الدوائر الممثلة في عملية مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق.</p> <p>ركّزت مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق قدرًا كبيرًا من الوقت على مناقشة قضية تمثيل أصحاب المصلحة في مجلس أصحاب المصلحة المتعددين خلال الفترة التي تلت المصادقة السابقة، مما أدى إلى توترات كبيرة بين المجتمع المدني والحكومة بشأن تشكيل مجلس أصحاب المصلحة المتعددين. في محاولة لمعالجة الإجراءات التصحيحية من المصادقة السابقة، أصدر وزير النفط إحسان عبد الجبار إسماعيل الأمر الديواني رقم 6 في ديسمبر/كانون الأول 2020¹⁰، دون التشاور المسبق مع مجلس أصحاب المصلحة المتعددين، لإعادة هيكلة مجلس أصحاب المصلحة المتعددين في الصناعات الاستخراجية العراقية لتصبح هيئة شفافية الصناعات الاستخراجية (EITA)، بدعم من لجنة دائمة لشفافية الموارد الطبيعية (NRTC). قامت الإصلاحات بإعادة هيكلة مجلس أصحاب المصلحة المتعددين وقُلصت مقاعد جميع الدوائر إلى ثلاثة مقاعد لكل منها، وهو ما فسره المجتمع المدني على أنه يقتصر التمثيل على منظمة مجتمع مدني واحدة، إلى جانب نقابة عمالية وخبير 11. وفي بداية عام 2021، قدم تحالف "انشر ما تدفعه" العراق شكوى إلى مجلس مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية الدولي، زاعمًا أن هذا الإجراء يشكل انتهاكًا لبروتوكول مشاركة المجتمع المدني¹². كما نظم "تحالف الشفافية العراقي من أجل الصناعات الاستخراجية (ITAEI)" حملة للمطالبة بإلغاء الأمر الديواني رقم 6، مستهدفة كبار المسؤولين الحكوميين.</p> <p>بعد وساطة من الأمانة الدولية لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، أصدر وزير النفط مرسوم وزارة النفط رقم 43 في 20 يناير/كانون الثاني 2021، مؤكدًا استعداد الحكومة لتأجيل انتخابات المجتمع المدني لمجلس الوزراء بموجب الأمر الديواني رقم 6. في عام 2023، أصدر وزير النفط أمرًا ديوانيًا جديدًا (رقم 23516، نُشر على موقع مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق) والذي حل محل الأوامر الديوانية السابقة بشأن مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية. وقد أنشأ هذا الأمر هيكلًا من 15 عضوًا لمجلس الوزراء، يتضمّن خمسة أعضاء من كل دائرة انتخابية، بما في ذلك اثنان من أعضاء المجتمع المدني الخمسة من النقابات المهنية مثل المحاسبين والمحامين والصحفيين.</p> <p>لا يبدو أن التكوين الفعلي لمجلس أصحاب المصلحة المتعددين يتماشى مع قواعد الإجراءات التي تم تحديدها في وثيقة الشروط المرجعية لعام 2018 أو مع الأوامر الديوانية رقم 6 لعام 2020 أو 23516 لعام 2023. على الرغم من أن قواعد الإجراءات لعام 2018 حدّدت فترة عضوية قابلة للتجديد لمدة عامين، إلا أنه لم يتم تجديد عضوية مجلس أصحاب المصلحة المتعددين سواء في عام 2021 أو في 2023. يُشير تقرير التقدم السنوي لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2023 إلى أن مجلس أصحاب المصلحة المتعددين يتكون من 15 عضوًا، بما في ذلك تسعة من الحكومة، واثنان من شركات النفط الدولية، وأربعة من المجتمع المدني. ومع ذلك، لا تتوفر معلومات محدّثة بشأن التكوين الحالي للمجموعة، باستثناء نبذة عن عضوية مجلس أصحاب المصلحة المتعددين في نهاية تقرير التقدم السنوي لعام 2023، حيث لم يتم تحديث هذه المعلومات على الموقع الإلكتروني لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية منذ عام 2018.</p>
---------------------------	--

10 متاح للأمانة العامة الدولية

11 تم تقليص التكوين السابق لمجلس أصحاب المصلحة المتعددين الأعضاء الذي تم تحديده في وثيقة [الشروط المرجعية](#) للمجلس لعام 2018 ("النظام الداخلي") والأمر الديواني رقم 13 لعام 2019 بشأن مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (المتاح على [موقع](#) مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية في العراق)، والذي كان يضم 21 عضوًا (تسعة من الحكومة بما في ذلك الرئيس ونائب الرئيس، وثلاثة من شركات النفط الوطنية، وثلاثة من شركات النفط الدولية، وستة من المجتمع المدني)، ليتم تقليصه إلى 11 عضوًا في مجلس أصحاب المصلحة المتعددين (خمسة من الحكومة بما في ذلك الرئيس، وواحد من كل من شركات النفط الوطنية وشركات النفط الدولية، وأربعة من المجتمع المدني). ومن الأمور التي تُثير قلق المجتمع المدني استبدال الأحكام السابقة منذ عام 2018 بانتخاب ثلاث منظمات من المجتمع المدني في مجلس أصحاب المصلحة المتعددين إلى جانب ثلاثة أعضاء من النقابات المهنية (إجمعيات المحاسبين والمراجعين والمحامين والصحفيين) بأحكام تقضي باختيار أربعة أعضاء من مجلس أصحاب المصلحة المتعددين من المجتمع المدني من "الاتحادات والنقابات المهنية والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام وخبراء النفط والغاز والمعادن"، وهو ما فسره المجتمع المدني على أنه محاولة لتقليص عدد مقاعد مجلس أصحاب المصلحة المتعددين المنتخبة بحرية من منظمات المجتمع المدني من ثلاثة إلى واحد.

12 نشرت منظمة "انشر ما تدفعه الدولية" [بيانًا صحفيًا](#) في يناير 2021 أعربت فيه عن قلقها إزاء التهديدات "العاجلة" للمساحة المدنية في هندوراس وكازاخستان والعراق، وصنفت إعادة هيكلة مجلس أصحاب المصلحة المتعددين على أنها محاولة حكومية للحد من مشاركة المجتمع المدني في عملية مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية من خلال تقليل عدد أعضاء مجلس أصحاب المصلحة المتعددين من المجتمع المدني. وقد تركز هذا القلق في تقديم المجتمع المدني إلى الأمانة الدولية للتحقق.

تقرير المصادقة على التقدّم في تنفيذ المعيار للعراق 2024
تقييم التقدّم في تنفيذ معيار مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI)

يبدو أن التمثيل الحكومي في مجلس أصحاب المصلحة المتعددين يظل مناسباً¹³، رغم وجود تغييرات عدة في التمثيل خلال الفترة 2020-2024، دون توثيق بشأن توقيت هذه التغييرات. يُمثل قطاع الصناعة في مجلس أصحاب المصلحة المتعددين اثنان من أعضاء المجلس، من شركة بي بي العراق وتوتال إنرجيز العراق، وكلاهما عضو في منتدى شركات النفط الدولية (IOC). ومع ذلك، يبدو أن ممثل شركة بي بي العراق هو الوحيد الذي يُشارك بانتظام في اجتماعات مجلس أصحاب المصلحة المتعددين منذ المصادقة السابقة. لا توجد مستندات متاحة للعموم تُوضح كيفية تعيين أعضاء الصناعة في مجلس أصحاب المصلحة المتعددين أو كيفية تعيين ممثل مجلس أصحاب المصلحة المتعددين من شركة توتال إنرجيز. وأوضحت المشاورات مع قطاع الصناعة أن الترشيحات تمت مناقشتها مع أعضاء منتدى شركات النفط الدولية IOC، وأن المرشحين كانوا مقتصرين على المتحدثين باللغة العربية نظراً لأن جميع وثائق واجتماعات مجلس أصحاب المصلحة المتعددين كانت تُعدّ باللغة العربية. وأكدت المشاورات دعم القطاع لكلا العضوين في مجلس أصحاب المصلحة المتعددين.

فيما يتعلق بتمثيل المجتمع المدني، فإن أربعة أعضاء من مجلس أصحاب المصلحة المتعددين 14 يُمثلون المجتمع المدني. ومع أنه يبدو أن بعض الأعضاء تم استبدالهم في منظماتهم منذ المصادقة السابقة، إلا أنه لا يوجد توضيح بشأن توقيت هذه التغييرات. ولم يتم تجديد تمثيل المجتمع المدني في مجلس أصحاب المصلحة المتعددين بناءً على إجراءات واضحة منذ تجديد أعضاء مجلس أصحاب المصلحة المتعددين في عام 2018. وأوضحت المشاورات مع المجتمع المدني ونموذج إشراك أصحاب المصلحة أن التأخير في إعادة انتخاب الأعضاء كان بسبب عدم قدرة الأمانة الوطنية على تمويل الاجتماع الأوسع للدوائر، فضلاً عن عدم رغبتهم في إجراء تغييرات على الأعضاء قبل المصادقة مباشرة.

أما فيما يتعلق بالحوكمة الداخلية لمجلس أصحاب المصلحة المتعددين، فلا تزال قواعد الإجراءات لعام 2018 هي التي تُنظم كيفية عمل مجلس أصحاب المصلحة المتعددين، رغم أن الأوامر الديوانية اللاحقة قد أثرت على هيكل وتمثيل الدوائر الانتخابية في مجلس أصحاب المصلحة المتعددين. لم يتم تحديث قواعد الإجراءات لتتوافق مع الأحكام الجديدة في معيار EITI لعام 2019، مثل تلك المتعلقة بالتوازن بين الجنسين ومدونة السلوك الخاصة بمبادرة EITI. ويبدو أنه كانت هناك بعض الانحرافات عن قواعد حوكمة مجلس أصحاب المصلحة المتعددين في الممارسة العملية خلال الفترة 2020-2024، خاصةً فيما يتعلق بتواتر اجتماعات المجموعة ورئاستها. بينما تشير قواعد الإجراءات إلى أن الاجتماعات يجب أن تكون "دورية"، فقد كانت وتيرة الاجتماعات غير منتظمة خلال هذه الفترة، حيث تم عقد ثلاث اجتماعات في عام 2020، واجتماع واحد في 2021، واجتماع واحد في 2022، وخمسة اجتماعات في 2023 وثلثا اجتماعات في النصف الأول من 2024. بينما تنص القواعد على أن الاجتماعات يجب أن يرأسها رئيس مجلس أصحاب المصلحة المتعددين أو نائب الرئيس في حال غيابه، تشير مراجعة محاضر الاجتماعات إلى أن نائب رئيس الوزراء ووزير النفط ترأس اجتماعاً واحداً فقط لمجلس أصحاب المصلحة المتعددين في نوفمبر/تشرين الثاني 2023، بينما ترأس الاجتماعات الأخرى منسق مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق. وقد أضفى التحديث في الأمر الديواني رقم 23516 الطابع الرسمي على ممارسة منسق المبادرة لرئاسة الاجتماعات في غياب رئيس المجموعة.

فيما يتعلق بعقد الاجتماعات وتوزيع الوثائق، لاحظ معظم أصحاب المصلحة الذين تمت استشارتهم أن الاجتماعات كانت تُعقد وتُوزع الوثائق المتعلقة بها قبل أسبوع من الاجتماع. ومع ذلك، أشار المجتمع المدني إلى أن الوثائق الرئيسية، مثل مسودة تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، لم تُوزع بشكل كافٍ قبل الاجتماعات، مما حال دون تقديم ملاحظات جوهرية.

في عام 2022¹⁶، أنشأ مجلس أصحاب المصلحة المتعددين "مجموعة العمل المهنية الدائمة (PTF)"، التي ضمت ممثلين من خارج المجموعة، لتطوير توصيات إلى مجلس أصحاب المصلحة المتعددين بشأن خطة العمل، وتعزيز الإفصاحات المنهجية وشفافية الملكية النفعية، كما ورد في تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2021. إلا أن شروط مرجعية مجموعة العمل المهنية وسجلات مداولاتها ومدخلاتها في

¹³ ويُمثل الحكومة تسعة أعضاء من مجموعة الوزراء من شركة تسويق النفط، ووزارة الصناعة والمعادن، ووزارة المالية، ووزارة التخطيط، والبنك المركزي العراقي، ووزارة النفط (غضوان)، وهيئة المسح الجيولوجي العراقية إلى جانب نائب رئيس الوزراء ووزير النفط كرئيس لمجموعة الوزراء. وكما في عملية المصادقة السابقة، يتم تسمية ممثلي مجموعة الوزراء من الحكومة في أوامر ديوانية في مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية ويتم تعيينهم حسب الوظيفة.

¹⁴ يُمثل المجتمع المدني في مجلس أصحاب المصلحة المتعددين كل من نقابة المحاسبين، ومنظمة الخبير الإنسانية، وجمعية التطبيق للتنمية (المؤسسات الأخرتان تنتميان إلى ائتلاف "انشر ما تدفعه")، بالإضافة إلى مؤسسة النهدين للشفافية.

¹⁵ عقد مجلس أصحاب المصلحة المتعددين اجتماعات في 22 يناير/ كانون الثاني، 22 آذار/مارس، 23 مايو/أيار، 20 سبتمبر/أيلول، و20 نوفمبر/تشرين الثاني من عام 2023 وفقاً للتقرير التقدم السنوي لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية العراقية لعام 2023. تتوفر محاضر الاجتماعات لثلاثة فقط من تلك الاجتماعات (يناير/ كانون الثاني، مايو/أيار، ونوفمبر/تشرين الثاني).

¹⁶ يشير نموذج مشاركة أصحاب المصلحة لمجلس أصحاب المصلحة المتعددين إلى هذه المجموعة باسم "مجموعة فريق العمل".

تقرير المصادقة على التقدّم في تنفيذ المعيار للعراق 2024
تقييم التقدّم في تنفيذ معيار مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI)

عمل مجلس أصحاب المصلحة المتعددين غير متاح. في الوقت ذاته، يُشير تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2021 إلى نقص الموظفين في أمانة مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق ويوصي بإنشاء أربع مجموعات عمل 17 تابعة لمجلس أصحاب المصلحة المتعددين لتعزيز إشرافها على العملية. في نوفمبر/تشرين الثاني 2023، أنشأ مجلس أصحاب المصلحة المتعددين "مجموعة إسناد" لتطوير خطة العمل 2024-2025، ورغم أنها مجموعة غير رسمية ولا تمتلك مرجعية واضحة، فإنها استمرت في الاجتماعات حتى بعد الموافقة على خطة العمل في أبريل/نيسان 2024. وفي حين أن هذه المجموعات تم إنشاؤها لتعزيز إشراف مجلس أصحاب المصلحة المتعددين على تنفيذ مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، إلا أن عدم وضوح تفويضات "مجموعة الإسناد" وفريق العمل المعني بالشراكة يُشكل خطرًا قد يؤدي إلى استبدال بعض مسؤوليات مجلس أصحاب المصلحة المتعددين دون مساءلة واضحة. بالنسبة للغة العمل، استمر مجلس أصحاب المصلحة المتعددين في استخدام اللغة العربية منذ عام 2017، وتم توفير الوثائق باللغة العربية في وقت أسرع من الوثائق باللغة الإنجليزية. كما تم الالتزام بقواعد النصاب القانوني في اجتماعات مجلس أصحاب المصلحة المتعددين، حيث يعتبر الحضور كاملاً عند حضور أغلبية الأعضاء من كل دائرة. تحدد قواعد اتخاذ القرارات في مجلس أصحاب المصلحة المتعددين أن يتم بالإجماع، وفي حال تعذر ذلك، يتم اتخاذ القرار من قبل رئيس مجلس أصحاب المصلحة المتعددين "بالتشاور مع الأعضاء". أثناء المشاورات، تم التأكيد على أنه تم اتباع هذه الإجراءات في الممارسة العملية.

تم نشر محاضر اجتماعات مجلس أصحاب المصلحة المتعددين على موقع مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق قبل التحقق من البيانات. على الرغم من ذلك، لم يكن من الممكن نشر المسودات الخاصة بمحاضر الاجتماعات على الموقع بسبب التحديات التي واجهتها الأمانة الوطنية في تحديثه. وقد انتقد بعض أعضاء المجتمع المدني عدم الكشف في الوقت المناسب عن الوثائق والمحاضر 18 المتعلقة بمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية.

في أكتوبر/تشرين الأول 2018، وافق مجلس أصحاب المصلحة المتعددين على سياسة بدل يومي لحضور الاجتماعات بمبلغ 500000 دينار عراقي لكل عضو، ولكن لم يتوفر توثيق عام بشأن ما إذا كانت هذه السياسة قد تم اتباعها في الفترة بين 2020-2024. نشر تقارير النفقات السنوية، بما في ذلك البديل اليومي المدفوع، هو مطلب بموجب معيار 2023، وسيتم تقييمه في عملية المصادقة القادمة.

من حيث القدرات، تبيّن أن هناك تفاوتاً في الخبرة بين أعضاء مجلس أصحاب المصلحة المتعددين في الصناعات الاستخراجية ومعايير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية. على الرغم من أن خطط العمل المتعاقبة في العراق شملت أنشطة لبناء القدرات لأعضاء مجلس أصحاب المصلحة المتعددين، إلا أن مناقشات مجلس أصحاب المصلحة المتعددين كانت تركز بشكل أكبر على الجوانب اللوجستية للتعامل مع الإداري المستقل وآليات إعداد التقارير، بدلاً من القضايا الأوسع في حوكمة الصناعة. على سبيل المثال، لم يناقش أعضاء مجلس أصحاب المصلحة المتعددين قضايا فساد في قطاع النفط والغاز منذ المصادقة الأخيرة، مثل الإدانات في 2020 لتجار شركة أونا أويل بثهم رشوة لمسؤولي شركة نفط الجنوب ووزارة النفط في العراق بعد تحقيق أجرته وكالة مكافحة الاحتيايل في المملكة المتحدة. وأشار مُمثل دائرة الصناعة إلى أن المشاركة الموضوعية كانت أقل بشكل عام، نظرًا لأن عملية مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية كانت تركز أكثر على قضايا المشتريات والتمويل، في حين أن الأمانة الوطنية لم تتوفر لها الكفاءات المناسبة للتعامل مع قضايا المشتريات.

تقدم أمانة مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق الدعم لمجلس أصحاب المصلحة المتعددين، رغم أن تقارير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية المتعاقبة وتقارير التقدم السنوية قد أظهرت وجود قيود فنية ومالية داخل الأمانة. يرأس الأمانة المنسق الوطني، وتضم عشرة موظفين منتدبين من وزارة النفط وشركات النفط الوطنية. ومع ذلك، لا يوجد هيكل تنظيمي أو أوصاف وظيفية يُمكن الوصول إليها علنًا لموظفي الأمانة على موقع مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق. في أوائل عام 2024، وافق مجلس أصحاب المصلحة المتعددين على تكليف تدقيق مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق للفترة من 2019 إلى 2023.

الإجراءات التصحيحية والتوصيات الجديدة

17 بشأن الامتثال والمصالحة/الجوانب الفنية وإعداد التقارير والاتصالات/المشاركة
18 فضلاً عن وثائق أخرى مثل مقال لمحلل النفط أحمد موسى جبار في مايو/أيار 2023.

تقرير المصادقة على التقدّم في تنفيذ المعيار للعراق 2024
تقييم التقدّم في تنفيذ معيار مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI)

- وفقاً للمتطلب 1.1، يتعيّن على العراق أن يضمن قيادة الحكومة بشكل كامل ونشط وفعال لجميع جوانب تنفيذ مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية. ويتطلّب ذلك من الحكومة إصدار بيانات عامة واضحة حول التزامها بمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية وأهداف مشاركتها. علاوة على ذلك، يجب على الحكومة تعيين فرد رفيع المستوى لقيادة تنفيذ المبادرة، ويجب أن يكون هذا الشخص محل ثقة جميع أصحاب المصلحة، ويجب أن يتمتع بالسلطة الكافية والتفويض لتنظيم العمل عبر الوزارات والوكالات ذات الصلة، بما في ذلك وزارة المالية. كما يجب أن يكون هذا الشخص قادراً على تعبئة الموارد اللازمة لدعم المبادرة. يجب على الحكومة أيضاً أن تضمن توفير الموارد الفنية والمالية الكافية لدعم جميع جوانب تنفيذ المبادرة، بما يتجاوز مجرد نشر التقارير السنوية. وفقاً لشروط التنفيذ المعدلة في العراق، يتعيّن على الحكومة تقديم تحديثات حول تواصلها مع السلطات في حكومة إقليم كردستان من أجل استكشاف سبل مشاركة بناءة في عملية مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية الوطنية.
- وفقاً للمتطلب 1.2، يجب على العراق ضمان مشاركة الشركات بشكل كامل ونشط وفعال في جميع جوانب عملية مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية. ويجب أن يتضمن ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، توفير البيانات المطلوبة لإعداد التقارير المتعلقة بمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية وضمان مشاركة جميع شركات الاستخراج التي تُعتبر جوهرية في إعداد هذه التقارير. ينبغي أيضاً أن تساهم الشركات بشكل استباقي في تصميم وتنفيذ عملية مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، بما في ذلك التواصل مع أصحاب المصلحة الرئيسيين خارج إطار مجموعة الدعم الاستراتيجية ونشر نتائج المبادرة. كما يجب تقديم تحديثات بشأن تواصل العراق مع الشركات العاملة في إقليم كردستان لدعوتها للمشاركة في الدائرة الانتخابية المشاركة في تنفيذ مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية.
- وفقاً للمتطلب 1.3، يجب على مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق ضمان تنفيذ أنشطة نشر تستهدف المجتمع المدني الأوسع، بما في ذلك الصحفيين والبرلمانيين. يتعيّن على ممثلي المجتمع المدني التأكد من مساهمتهم الفعالة والجوهرية من خلال أنشطتهم الخاصة في عملية مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية وجهود النشر. نظراً لاستمرار تقلص المساحة المدنية، يُشجّع مجلس أصحاب المصلحة المتعددين على مراقبة التطورات المتعلقة بقدرة المجتمع المدني على المشاركة في مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية بانتظام. وفقاً لبروتوكول مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية: مشاركة المجتمع المدني، يُشجّع أعضاء مجلس أصحاب المصلحة المتعددين من المجتمع المدني على لفت انتباه مجلس أصحاب المصلحة المتعددين إلى أي قيود مُخصصة قد تشكل حرقاً للبروتوكول. يجب على الحكومة، بالتعاون مع مجلس أصحاب المصلحة المتعددين، توثيق التدابير التي تتخذها لإزالة أي عقبات تم الإشارة إليها.
- وفقاً للمتطلب 1.4، يجب على العراق ضمان تمثيل جميع أصحاب المصلحة المعنيين بشكل كافٍ في مجلس أصحاب المصلحة المتعددين. يجب أن تكون الدعوة للمشاركة في مجلس أصحاب المصلحة المتعددين مفتوحة وشفافة. ويجب أن يكون لكل دائرة من أصحاب المصلحة، خاصة المجتمع المدني وممثلي الصناعة، الحق في تعيين ممثليها الخاصين دون أي ضغط أو اقتراح بالإكراه، مع مراعاة استصواب التمثيل التعددي والمتنوع. يجب توثيق الإجراءات الخاصة بترشيح وتغيير ممثلي مجلس أصحاب المصلحة المتعددين، والممارسات المتبعة، علناً. وينبغي لمجلس أصحاب المصلحة المتعددين وكل دائرة أن تأخذ في اعتبارها التوازن بين الجنسين في تمثيلها لضمان التقدّم نحو التكافؤ بين الجنسين في مجلس أصحاب المصلحة المتعددين. يجب على أعضاء مجلس أصحاب المصلحة المتعددين تعزيز اتصالاتهم وتنسيقهم مع دوائرهم الأوسع نطاقاً. من المتوقع أن يلتزم أعضاء مجلس أصحاب المصلحة المتعددين بقواعد السلوك الخاصة بجمعية مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية. تتطلب مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية عملية صنع قرار شاملة طوال فترة التنفيذ، مع معاملة كل دائرة كشريك. يجب أن يتمتع أي عضو في مجلس أصحاب المصلحة المتعددين بالحق في طرح القضايا للمناقشة. يتعيّن على مجموعة أصحاب المصلحة المتعددين توثيق علناً ممارستها الخاصة بدفع بدل يومي لأعضاء مجموعة الخدمات الاستشارية، ويجب ألا تؤدي هذه الممارسة إلى تضارب في المصالح. كما يتعيّن على مجموعة أصحاب المصلحة المتعددين أن تجعل السجلات المكتوبة لمناقشتها وقراراتها متاحة للعموم في الوقت المناسب.

4. الشفافية

يقوم هذا المكون بتقييم متطلبات مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية من 2 إلى 6، وهي المتطلبات المتعلقة بالإفصاح في معيار مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية.

نظرة عامة على قطاع الصناعات الاستخراجية (المُتطلبات 3.1، 6.3)

نظرة عامة على التقدم المُحرز في الوحدة

خلال الفترة قيد الاستعراض، طرأت تغييرات مُتكررة على ملكية حقوق النفط والغاز، حيث غادرت بعض شركات النفط العالمية العراق بينما دخلت شركات جديدة إلى القطاع. في هذا السياق، يُمكن أن تلعب مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية دورًا أكبر في توضيح المشهد المُتغير للجهات الفاعلة في الصناعة وكذلك التغييرات في مشاركة بعض المشاريع الكبرى. ومع تحوّل مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية من التركيز التقليدي على صادرات النفط الخام إلى سلسلة القيمة المحلية للنفط والغاز، يصبح من الضروري أن تعمل كمركز مرجعي للإشارة إلى تقديرات موثوقة من جهات خارجية لأنشطة صناعة النفط غير الرسمية، التي يُقال إنها واسعة النطاق في العراق وفقًا لمصادر ثانوية.

ومع تباين جودة تقارير مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق نتيجة لتعاونها مع جهات إدارية مستقلة متنوعة، هناك فرص لتعزيز التعاون مع كيانات القطاع العام ذات الصلة مثل وزارة المالية، البنك المركزي العراقي، وزارة النفط، شركات النفط الوطنية، وشركة تسويق النفط، ووزارة الصناعة والمعادن بهدف تحسين الإفصاحات المنهجية المُتعلقة بالصناعات الاستخراجية ومساهمتها في الاقتصاد.

التقدم والانجاز حسب المُتطلبات والإجراءات التصحيحية

التقييم التفصيلي للتقدم المُحرز في تنفيذ كل مطلب من مُتطلبات مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية أو الإجراءات التصحيحية مُتاح من خلال نماذج جمع البيانات المرفقة في الملحق الخاص بهذا التقرير.

متطلبات وتقييم مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية	ملخص التقدم المُحرز في تنفيذ مُتطلبات مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية
الاستكشاف (المطلب 3.1) تم استيفاءه بالكامل	<p>يُشير تقييم الأمانة العامة إلى أن المطلب 3.1 قد تم استيفاءه بالكامل، كما هو الحال في المصادقة السابقة. ووفقًا لنموذج "الشفافية" الخاص بمجلس أصحاب المصلحة المتعددين، يتم تحقيق الهدف المُتمثل في ضمان وصول العموم إلى نظرة شاملة على قطاع الاستخراج في البلاد وتلبية إمكاناته بالكامل. وقد أكد أصحاب المصلحة الذين تمت استشارتهم أن هذا الهدف قد تم تحقيقه تمامًا. كما أن التقييم الذاتي لمجلس أصحاب المصلحة المتعددين يتفق مع وجهة النظر هذه، حيث استخدم العراق تقارير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لتقديم نظرة عامة شاملة عن قطاعي التعدين والبترو، بما في ذلك الأنشطة المهمة في مجال الاستكشاف.</p> <p>ويقدم تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2021 للعراق تحليلًا شاملاً لقطاعي التعدين والبترو، مع التركيز على المشاريع الكبرى وأنشطة الاستكشاف المهمة التي تقوم بها الشركات المملوكة للدولة والشركات الاستخراجية. ويشمل التقرير أيضًا قائمة بالدراسات الجيولوجية المتعلقة بالنفط والغاز التي اكتملت في عام 2021. ومع ذلك، هناك فرص لتعزيز إفصاحات مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق بشأن الأنشطة المتعلقة بالاستكشاف. على سبيل المثال، تُشير المصادر الثانوية مثل تحديث إدارة معلومات الطاقة الأمريكية لعام 2022 حول العراق إلى مفاوضات الحكومة مع شركة شيفرون لتطوير حقول النفط والغاز في محافظة ذي قار، بهدف زيادة إنتاج النفط من حوالي 220 ألف برميل يوميًا إلى 600 ألف برميل يوميًا بحلول عام 2024. كما أعلن الوزير حيان عبد الغني في مايو/أيار 2024 عن خطط لزيادة احتياطيات النفط المؤكدة في العراق إلى 160 مليار برميل، بزيادة قدرها 15 مليار برميل عن الرقم الحالي البالغ 145 مليار برميل (ما يعادل 96 عامًا من الإنتاج بالمعدلات الحالية) ووفقًا لتقرير صحفية دولية.</p> <p>يُمكن تعزيز دور مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية من خلال تحديث سنوي لهذه المفاوضات وتقديم تقارير حول التقدم المُحرز في أنشطة الاستكشاف، مما يُساهم في تحسين الشفافية والمتابعة الفعالة للقطاع.</p>
مساهمة القطاع الاستخراجي في الاقتصاد (المطلب 6.3)	<p>يُشير تقييم الأمانة العامة إلى أن المطلب 6.3 قد تم استيفاءه في الغالب، ما يُعتبر تراجعًا منذ المصادقة السابقة. ويأخذ نموذج "الشفافية" الخاص بمجلس أصحاب المصلحة المتعددين في الاعتبار هدف ضمان فهم شامل لمساهمة الصناعات الاستخراجية في الاقتصاد الوطني. لم يُعرب أصحاب المصلحة عن آراء محددة بشأن تلبية</p>

تقرير المصادقة على التقدّم في تنفيذ المعيار للعراق 2024
تقييم التقدّم في تنفيذ معيار مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI)

<p>تم استيفاءه بالكامل</p>	<p>الهدف. وتعتبر الأمانة العامة الدولية أن الهدف قد تحقق بشكل عام، لكنها تلاحظ أن تقارير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية يجب أن تتضمن تقديرات الدخل الحكومي المفقود بسبب الأنشطة غير القانونية مثل تهريب النفط، والإعانات المقدمة لسعر النفط، لتوفير صورة أكثر اكتمالاً لمساهمة قطاع النفط في الاقتصاد.</p> <p>يكشف تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2021 عن مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي وإيرادات الحكومة والصادرات، مع توضيح القيمة المطلقة والنسبية لهذه المساهمات. كما يُقدم التقرير معلومات عن مساهمة هذه الصناعات في التوظيف، سواء من حيث القيمة المطلقة أو النسبية، وإن كانت مقسمة فقط بين الشركات المملوكة للدولة وشركات النفط الدولية، دون تقسيم أكبر حسب المهنة أو النوع الاجتماعي، وهو ما يُعتبر خطوة مشجعة.</p> <p>كما يُقدم تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2021 في العراق نظرة عامة على مواقع الأنشطة الاستخراجية، مُتضمنًا خرائط تُوضح مواقع وأنشطة التعدين والبتترول في العراق وكردستان العراق. ومع ذلك، لا يُشير التقرير إلى تقديرات موثوقة من طرف ثالث بشأن الأنشطة غير الرسمية في قطاع الاستخراج، لكنه يتضمن توصية بتعزيز الإفصاحات المتعلقة بالتعدين الحرفي وصغير النطاق. تشير تقارير ثانوية إلى وجود أنشطة غير رسمية واسعة النطاق في قطاع النفط والغاز، ويتم تناول هذه الملاحظات في المتطلب 3.3.</p>
<p>الإجراءات التصحيحية والتوصيات الجديدة</p>	
<ul style="list-style-type: none">• ولتعزيز تنفيذ المتطلب 3.1، يُشجّع العراق على التعاون مع الوكالات الحكومية المعنية لتعزيز الإفصاحات المنهجية للمعلومات المتعلقة بالصناعات الاستخراجية، بما في ذلك الأنشطة الهامة في مجال الاستكشاف.• لتعزيز تنفيذ المتطلب 6.3، يُشجّع العراق على الاستناد إلى تقديرات موثوقة للخسائر الإيرادية الناجمة عن الدعم وأنشطة تهريب النفط، لضمان تمكين تقارير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية من تقديم فهم دقيق للمعوم حول مساهمة الصناعات الاستخراجية في الاقتصاد الوطني. فيما يتعلق بالتعدين، يمكن أن تتضمن المراجع تقديرات لاستخراج المعادن الحرفي وصغير النطاق. بناءً على الإفصاحات الحالية المتوفرة على المواقع الحكومية، هناك فرص للكليات الحكومية ذات الصلة لتعزيز إفصاحاتها المنهجية عبر الإنترنت بخصوص البيانات المتعلقة بمساهمة الصناعات الاستخراجية في الاقتصاد الوطني.	

البيئة القانونية والنظام المالي (المتطلبات 2.1، 2.4، 6.4)

نظرة عامة على التقدم المحرز في الوحدة

لقد أثبتت مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق نفسها كمصدر رئيسي للمعلومات العامة حول النظام القانوني والبيئي والمالي في قطاع النفط والغاز، رغم القيود المفروضة على نشر بعض المعلومات بسبب عدم نشر عقود النفط والغاز حتى الآن. وعلى وجه الخصوص، من الضروري نشر الشروط المالية الرئيسية في عقود الخدمة الحالية، وذلك لتوفير فهم شامل للنظام المالي، خاصة في ظل غياب قانون البترول والإفصاحات المتعلقة بعقود الخدمة. كما توجد فرص لتعزيز استخدام العراق لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية كأداة لتقييم الإصلاحات الجارية والمخطط لها، خصوصاً في قطاع النفط والغاز.

في سياق التصريحات الدورية من قبل كبار المسؤولين الحكوميين بشأن نيّتهم إعادة التفاوض على عقود الخدمة في قطاع النفط والغاز، وكان آخرها في مايو/أيار 2020 عندما تعهد رئيس الوزراء آنذاك مصطفى الكاظمي بتعديل العقود مع شركات النفط العالمية، فإن هناك فرصة كبيرة لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية للعب دور أكبر في توثيق وتنفيذ التزام الحكومة بنشر جميع التراخيص والعقود في قطاعات التعدين والنفط والغاز، بما في ذلك عقود الخدمة.

أعربت الشركات خلال المشاورات أنه من غير الواضح ما إذا كان من الممكن تنفيذ متطلبات الإفصاح عن العقود في الممارسة العملية، بالنظر إلى غياب سياسة حكومية واضحة بشأن نشر العقود. ويمكن لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية أن تلعب دوراً أكبر في متابعة تعديلات العقود والتعويضات.

من جهة أخرى، يُعتبر التركيز المتزايد في تقارير مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق على القضايا البيئية، مثل التزامات الحكومة الدولية المتعلقة بالمناخ وجهودها للحد من حرق الغاز، خطوة إيجابية، وتبني توسيع هذا التركيز ليشمل جوانب أخرى من إدارة التأثير البيئي. إن التركيز المستمر في المناقشات العامة على التأثيرات البيئية لقطاع النفط والغاز يُقدم فرصة كبيرة

تقرير المصادقة على التقدّم في تنفيذ المعيار للعراق 2024
تقييم التقدّم في تنفيذ معيار مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI)

لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لإنتاج بيانات دقيقة حول ممارسات إدارة التأثير البيئي والإصلاحات اللازمة لدعم المناقشة العامة بشكل أكثر شمولاً وفعالية.

التقدم والانجاز حسب المتطلبات والإجراءات التصحيحية

التقييم التفصيلي للتقدم المُحرز في تنفيذ كل متطلب من متطلبات مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية أو الإجراءات التصحيحية مُتاح في نماذج جمع البيانات المُرفقة والمشار إليها في المُلحق الخاص بهذا التقرير.

متطلبات وتقييم مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية	ملخص التقدم المُحرز في تنفيذ متطلبات مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية
<p>الإطار القانوني والنظام المالي (المتطلب 2.1)</p> <p>تم استيفاءه في الغالب</p>	<p>يُشير تقييم الأمانة العامة إلى أن المتطلب 2.1 قد تم استيفاءه في الغالب، ما يُعتبر تراجعاً منذ المصادقة السابقة. ويأخذ نموذج "الشفافية" الخاص بمجلس أصحاب المصلحة المتعددين في الاعتبار هدف ضمان الفهم العام لجميع جوانب الإطار التنظيمي للصناعات الاستخراجية. واعتبر أصحاب المصلحة الذين تمت استشارتهم أن الهدف قد تم استيفاءه بالكامل. ومع ذلك، ترى الأمانة العامة الدولية أن الهدف قد تم استيفاءه في الغالب، نظراً لاستخدام العراق المحدود للغاية لإفصاحات مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لتقديم تحديثات عامة حول الإصلاحات الجارية والمُخطط لها. ويمكن لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية أن تفعل المزيد لتوفير الوصول العام إلى الشروط المالية في كل عقد خدمة للنفط والغاز، وهو أمر مُهم بشكل خاص في غياب قانون وطني للنفط والغاز.</p> <p>يُقدم تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية للعراق لعام 2021 نظرة عامة على الإطار القانوني، بما في ذلك أدوار الكيانات الحكومية ذات الصلة، حتى لو كان عدم وجود قانون للنفط والغاز على المستوى الفيدرالي وغياب عقود الخدمة المنشورة يعني أن وصف التقرير ليس محدداً كما لو كانت العقود منشورة. كما يصف تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية النظام المالي للتعدين والنفط والغاز، حتى لو لم يتم الكشف عن الشروط المالية المُحدثة في كل عقد حتى الآن. نشر موقع مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق قائمة ببعض الشروط المالية لجميع حقول النفط والغاز بموجب عقود الخدمة، والتي تشمل رسوم الأجر ومستويات الإنتاج المتفق عليها في عقود الخدمة الأصلية، ولكن ليس التعديلات في تعديلات العقود اللاحقة. ومع ذلك، لا يغطي المتطلب 2.1 سوى "ملخص" للشروط المالية، والذي يُمكن الوصول إليه لكل المتدخلين في قطاع النفط والغاز في العراق. استخدم العراق تقارير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لوصف مستوى اللامركزية المالية من خلال تحويلات البترول دولار وإدارة حكومة إقليم كردستان لقطاع النفط والغاز في كردستان العراق. لم يستخدم العراق بعد تقارير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية كتشخيص سنوي للإصلاحات في قطاعات التعدين والنفط والغاز، ولم يقدم سوى لمحة عامة سطحية عن عدد قليل من الإصلاحات من مصادر إعلامية في تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2021. وعلى وجه الخصوص، يصف تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2021 قانون عام 2018 الذي أنشأ شركة النفط الوطنية العراقية الجديدة (INOC)، والذي اعتُبر غير دستوري في عام 2022، استناداً إلى مصادر إعلامية وليس تحديثات من الحكومة. هناك فرص أمام العراق لاستخدام تقارير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية كتحديث سنوي عام بشأن الإصلاحات، مستعيناً بمصادر حكومية وبرلمانية.</p>
<p>العقود (المتطلب رقم 2.4)</p> <p>تم استيفاءه جزئياً</p>	<p>يُشير تقييم الأمانة العامة إلى المتطلب 2.4 قد تم استيفاءه جزئياً. ويعتبر نموذج "الشفافية" الخاص بمجلس أصحاب المصلحة المتعددين أن الهدف المتمثل في ضمان إمكانية وصول العموم إلى جميع التراخيص والعقود التي تدعم الأنشطة الاستخراجية لم يتم استيفاءه، لكنه يلاحظ التقدم المُحرز في توجيه الحكومة للشركات للامتثال لمتطلب مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية بشأن الإفصاح عن العقود. رأى أصحاب المصلحة الذين تمت استشارتهم أن الهدف لم يتحقق بعد. تتفق وجهة نظر الأمانة العامة الدولية مع التقييم الذاتي لمجلس أصحاب المصلحة المتعددين في اعتبار الهدف لا يزال بعيداً عن التحقيق، نظراً لعدم الوضوح بشأن ما إذا كانت سياسة الحكومة بشأن شفافية العقود لا تزال سارية وعدم وجود نشر رسمي لأي ترخيص أو عقد استخراجي حتى الآن، على الرغم من بذل بعض الجهود.</p> <p>لقد استخدم العراق تنفيذ مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية للعمل على الإفصاح عن العقود. ومن خلال المتابعة من جانب مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، كتب نائب رئيس الوزراء وزير النفط حيان عبد الغني إلى شركات النفط الوطنية التابعة لوزارة النفط ومنتدى شركات النفط الدولية لتوجيه شركات النفط الوطنية وشركات النفط الدولية للالتزام بسياسة الحكومة بشأن شفافية العقود، حتى وإن كان من غير الواضح أين تم تدوين</p>

تقرير المصادقة على التقدّم في تنفيذ المعيار للعراق 2024
تقييم التقدّم في تنفيذ معيار مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI)

هذه السياسة علناً. ويُطبّق العراق نظام عقود الخدمة في قطاع النفط والغاز، في حين تُطبق حكومة إقليم كردستان نظام عقود تقاسم الإنتاج. وعلى الرغم من أن عقود الخدمة لا تمنح شركات النفط الخاصة سوى الحق في تقديم الخبرة الفنية والخدمات بدلاً من ملكية احتياطي النفط، فإن الأمانة الدولية تُواصل النظر إلى عقود الخدمة باعتبارها اتفاقيات تُوفّر شروط استغلال موارد النفط والغاز وبالتالي تُلبي تعريف العقود في المتطلب 2.4.د.1، بما يتفق مع التوجه المُتبع في عمليات المصادقة السابقة من مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق. ومع ذلك، لم يتم نشر أي من عقود الخدمة في قطاع النفط والغاز حتى الآن، باستثناء نماذج العقود التي أعيد نشرها على موقع مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية الدولية (إلى جانب قائمة التعديلات على عقود الخدمة) التي لم تعد منشورة على موقع مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق. إن عقد الخدمة الأصلي لعام 2009 للرميلة هو عقد الخدمة الوحيد للنفط والغاز الذي تم نشره حتى الآن، وإن لم يكن من مصادر رسمية. نشر موقع مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق قائمة بعقود التعدين النشطة لكل محافظة، دون تحديد أي تعديلات أو ملحقات حيثما كان ذلك مناسباً، ولا الإشارة إلى العقد المنشور.

لم تقدم تقارير مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق الأخيرة نظرة عامة على البيئة القانونية والتنظيمية للإفصاح عن العقود، ولا الأحكام القانونية أو التنظيمية أو التعاقدية التي تُعيق الشفافية في هذا المجال. يُصِف تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2021 فقط خطاب سبتمبر/أيلول 2023 ويؤكد عدم الكشف عن أي عقود خارج النماذج، لكنه لا يلاحظ أي جهود أخرى لتشغيل الإفصاح عن العقود. يتضمّن موقع مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق صفحة ويب توضح سياسة الحكومة في نشر جميع عقود الخدمات، بشرط موافقة طرفي العقد على الحيد عن بنود السرية. ومع ذلك، فمن غير الواضح ما إذا كان هذا النشر في ظل حكومة سابقة في عام 2019 لا يزال ساريًا.

لم تنتشر مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق حتى الآن جرداً محدثاً بانتظام لجميع التراخيص والعقود النشطة في قطاعات التعدين والنفط والغاز، باستثناء قائمة عقود الخدمة وتعديلاتها حتى نهاية عام 2021. يُفسّر بيان تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2021 بأن المدقق الخارجي المستقل "لم يكن على علم" بأي تعديلات جديدة على العقود، ولكن هذا يشمل تعديلات في عام 2021 فقط، وليس في السنوات اللاحقة (2022-2024). في الواقع، الأمانة الدولية متابعه للتغطية الصحفية للعديد من تعديلات عقود الخدمة منذ عام 2021، بما في ذلك تعديلات شركة لوك أويل على عقد غرب القرنة 2 في يناير/كانون الثاني ونوفمبر/تشرين الثاني 2023. بالإضافة إلى ذلك، يُصِف تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2021 عقدتين جديدتين للنفط والغاز تم منحهما في عام 2021 مع شركة توتال إنرجيز وشركة سينوبك بشكل منفصل، على الرغم من عدم نشر أي منهما حتى الآن.

كان هناك تاريخ من النقاش العام حول عقود النفط وتعديلاتها في العراق¹⁹، خاصة بالنظر إلى أهميتها في غياب قانون اتحادي يحكم قطاع النفط والغاز. جعل تحالف المجتمع المدني التابع لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية شفافية العقود إحدى أولوياته في السنوات الأخيرة. على سبيل المثال، في عام 2022، أطلق تحالف الشفافية العراقي للصناعات الاستخراجية (ITAEI) حملة تُطالب بالإفصاح عن عقد توتال إنرجيز بقيمة 27 مليار دولار أمريكي، كما هو مُوثق على موقع "انشر ما تدفعه" على الويب. كما أطلق التحالف أدوات لفهم عقود الخدمة. في يوليو/تموز 2023، بدعم من تحالف انشر ما تدفعه (PWYP)، وضع التحالف العراقي للشفافية في الصناعات الاستخراجية (IATEI) دليلاً باللغة العربية حول عقود النفط والغاز العراقية التي وقّعها العراق مع شركات أجنبية على مدى خمس جولات ترخيص منذ عام 2009.

أثناء المشاورات، لاحظت دائرة الشركات أنها لم تعتبر أن هناك وضوحاً كافياً بشأن سياسة الحكومة بشأن الكشف عن العقود. وأشاروا إلى أن أقسام العقود كانت مغطاة ببنود السرية التي لم تسمح بالنشر من جانب واحد من قبل شركات النفط العالمية. وإزالة الحواجز أمام الكشف عن العقود، ينبغي لمجلس أصحاب المصلحة المتعددين أن يُحدد بوضوح الحواجز التي تحول دون الكشف ويرسم الخطوات اللازمة للتغلب عليها، مع الاتفاق على سياسة الكشف عن عقود الخدمة.

توثيق مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لدعم تقدم الشركات في تلبية التوقع 8 بشأن دعم الكشف عن العقود والإفصاحات الفعلية عن العقود.

19 يقدم تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2021 فقط قائمة بـ 20 عقد خدمة مُنحت في جولات التراخيص الأربع التي اختتمت حتى الآن، بما في ذلك عقدان أبرما خارج الجولات. يُشير التقرير إلى التعديلات التي تمت على هذه العقود، لكنه لا يُقدّم تفاصيل محدّثة بعد نهاية عام 2021. أُحدث التعديلات المدرجة في التقرير تعود إلى عام 2020، ولا تشمل التعديلات التي أبرمت في عام 2023 قبل نشر التقرير.

20 على سبيل المثال، أثار تقرير صادر عن منظمة غير حكومية "بلا تفرور" في عام 2010 حول تعديل عقد الخدمة بين شركة بي بي وشركة البترول الوطنية الصينية لحقل الرميلة النفطي، مخاوف بشأن الشروط التعاقدية المُعاد التفاوض عليها. وقد زعم التقرير أن هذه التعديلات كانت مفيدة بشكل مفرط للمقاولين، مما يُثير تساؤلات حول الشفافية والعدالة في تلك الصفقات.

تقرير المصادقة على التقدّم في تنفيذ المعيار للعراق 2024
تقييم التقدّم في تنفيذ معيار مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI)

	<p>تُعرّف شركة بي بي في البيانات العامة بأهمية الكشف عن العقود "حيثما كان ذلك مناسباً"، لكنها لم تنشر حتى الآن عقد الخدمة الخاص بالرميلة. وبالمثل، تدعم شركة إيني علناً الشفافية في العقود، ولكنها لم تنشر عقد الخدمة الخاص بحقل الزبير. كما تدعم شركة إكسون موبيل علناً الكشف عن العقود إذا سمحت الحكومات بالإفصاح، على الرغم من أنها خرجت من عقد الخدمة الخاص بها. وتدعم شركة بيرتامينا، التي تمتلك 20% من غرب القرنة، الشفافية في العقود، ولكن في وقت التقييم لم يكن موقع الشركة على الإنترنت ينشر العقود، وبالتالي يظل من غير الواضح ما إذا كان عقد الخدمة قد تم نشره. وتدعم شركة توتال إنرجيز، التي تمتلك حصة في حلفايا ووقعت عقداً في عام 2023 لتشغيل حقل أرطوي، الإفصاح عن العقود علناً، لكنها لم تنشر أي اتفاقيات حتى الآن. أما شركة قطر إنرجيز، التي تمتلك حصة في تطوير حقل أرطوي، فلم تصدر بياناً عاماً يدعم شفافية العقود، كما لم تنشر عقد الخدمة الذي تعد توتال إنرجيز المُشغل الرئيسي له.</p>
<p>الأثر البيئي (المتطلب 6.4) لم يتم تقييمه</p>	<p>يُشير تقييم الأمانة العامة إلى أن المتطلب 6.4 لا يزال غير مُقَيّم، بالنظر إلى أن العديد من الجوانب التي تم تشجيعها في هذا المتطلب لم تُعالج بعد من قبل مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق. يعتبر نموذج "الشفافية" الخاص بمجلس أصحاب المصلحة المتعددين أن الهدف المُتمثل في توفير أساس لأصحاب المصلحة لتقييم مدى كفاية الإطار التنظيمي وجهود المراقبة لإدارة الأثر البيئي للصناعات الاستخراجية قد تم استيفاؤه في الغالب. لم يُعزّر أصحاب المصلحة عن أي آراء حول هذا الهدف.</p> <p>تتفق وجهة نظر الأمانة العامة الدولية مع التقييم الذاتي لمجلس أصحاب المصلحة المتعددين في اعتبار الهدف لم يتحقق بعد، حتى وإن كانت التركزات الجديدة في تقارير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية على التزامات الحكومة الدولية بشأن القضايا البيئية وجهودها للحد من حرق الغاز أمرًا مرحبًا به ويَجِب توسيعه.</p> <p>وقد وسّع تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2021 في العراق التركيز التقليدي لتقارير مبادرة الشفافية ليشمل المزيد من الجوانب البيئية لصناعة النفط والغاز. ويَصِف التقرير التزامات الحكومة الدولية المتعلقة بالبيئة، بما في ذلك اتفاقية باريس في سبتمبر/أيلول 2020 و<i>تعهد الميثان العالمي</i> في نوفمبر/تشرين الثاني 2021، ويوفّر نظرة عامة على الإطار القانوني لإدارة البيئة. كما يَصِف التقرير الجهود المبذولة للحد من حرق الغاز المصاحب لإنتاج النفط من خلال معالجة وتسويق هذا الغاز، بما في ذلك الدعم من شراكة الحد من حرق الغاز العالمية التابعة للبنك الدولي. كما اعترف تقرير مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق بمساهمات المجتمع المدني، بما في ذلك الإشارة إلى التوصيات المتعلقة بالبيئة من المنتدى الاقتصادي الخامس للمجتمع المدني في 2021. ومع ذلك، لم يتوسّع تقرير مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق ليشمل مراجعة أي شروط تعاقدية تتعلق بإدارة البيئة، ولا لمراجعة الإجراءات الإدارية والعقوبات والممارسات المتعلقة بالبيئة. هناك فرص كبيرة لتوسيع إفصاحات مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق المتعلقة بقواعد وممارسات إدارة الأثر البيئي في قطاع النفط والغاز بشكل خاص، نظرًا للاهتمام العام الكبير بهذا الموضوع.</p>
الإجراءات التصحيحية والتوصيات الجديدة	
	<ul style="list-style-type: none"> • وفقاً للمتطلب 2.1، يتعيّن على العراق ضمان فهم العموم لجميع جوانب الإطار التنظيمي والشروط المالية الرئيسية لصناعة النفط والغاز، بما في ذلك نظرة عامة على الإصلاحات الجارية والمخطط لها في القطاع، فضلاً عن تقديم وصف للشروط المالية الرئيسية المدونة في عقود الخدمة. • وفقاً للمتطلب 2.4، يَجِب على العراق ضمان نشر سياسة الحكومة بشأن الإفصاح العام عن عقود وتراخيص الأنشطة الاستخراجية بشكل علني. يَجِب على العراق ضمان نشر النص الكامل لجميع التراخيص والعقود التي تدعم الأنشطة الاستخراجية التي تم إبرامها أو تعديلها منذ 1 يناير/كانون الثاني 2021 فصاعداً، بما في ذلك الملاحق، التعديلات، والإضافات. ينبغي لمبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق نشر جرد مُحدّث بانتظام لجميع عقود وتراخيص التعدين والنفط والغاز النشطة، بما في ذلك تراخيص وعقود الاستكشاف، مع الإشارة إلى التراخيص والعقود المُتاحة للعموم وتلك غير المُتاحة، مع ذكر أو رابط إلى المكان الذي يتم نشر كل عقد أو ترخيص فيه. إذا لم يتم نشر عقد أو ترخيص، يَجِب توثيق وشرح العوائق القانونية أو العملية. من المتوقع أن تتفق مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق على خطة لنشر العقود مع جدول زمني واضح للتنفيذ يتناول أي عوائق للإفصاح الشامل. • لتعزيز تنفيذ المتطلب 6.4، يُشجّع العراق على ضمان الإفصاح العام عن معلومات كافية تمكن أصحاب المصلحة من تقييم كفاية الإطار التنظيمي وجهود المراقبة لإدارة التأثير البيئي للصناعات الاستخراجية، وتقييم التزام شركات الاستخراج بالالتزامات البيئية. قد يتضمّن ذلك معلومات حول تقييمات الأثر البيئي، أنظمة الشهادات، التراخيص والحقوق الممنوحة لشركات النفط والغاز والتعدين، بالإضافة إلى معلومات حول الأدوار والمسؤوليات للوكالات الحكومية المعنية في تنفيذ القوانين واللوائح، وأي إصلاحات

مُخطط لها أو جارية. كما قد يتضمن ذلك معلومات عن إجراءات المراقبة البيئية المنتظمة، والعمليات الإدارية والعقوبات الحكومية، بالإضافة إلى المسؤوليات البيئية، وبرامج إعادة التأهيل البيئي وإصلاح الأضرار.

التراخيص وحقوق الملكية (المتطلبات 2.2، 2.3)

نظرة عامة على التقدم المُحرز في الوحدة

في قطاع النفط والغاز في العراق، تمتلك الشركات الوطنية للنفط (NOCs) جميع الحقوق المتعلقة بحقول النفط والاحتياطيات، ولكنها تتعاقد مع شركات النفط الدولية (IOCs) لتوفير الخبرات الفنية والخدمات لإنتاج النفط نيابة عن الشركات الوطنية. وعلى الرغم من أن عقود الخدمة لا تمنح حقوق ملكية لاحتياطيات النفط والغاز، إلا أنها تُحدد حقوق وواجبات شركات النفط الدولية لإنتاج النفط نيابة عن الدولة وتُحدد شروط الإنتاج (بما في ذلك الأهداف الإنتاجية، ورسوم التعويض، وآليات استرداد التكاليف). لذلك، تستمر الأمانة الدولية في اعتبار عقود خدمة النفط والغاز في سياق العراق على أنها تشكل أنواعًا من العقود وفقًا للمتطلب 1.2.4. لأنها تُحدد شروط استغلال موارد النفط والغاز في الكتل التي تخضع لعقود الخدمة.

لا يزال العراق لا يعمل بنظام إدارة حدود الأراضي الحديث والمُتاح للعموم سواءً في قطاع النفط والغاز أو التعدين. هناك فرصة للعراق لاستخدام عملية مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لدعم إنشاء مثل هذا النظام، مما سيُمكن البلاد من معالجة نقص الإفصاحات في الوقت المناسب. تحتوي قائمة التراخيص في تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، بالإضافة إلى سجل دائرة العقود والتراخيص النفطية (PCLD) ونظرة عامة على التراخيص من مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق، في بعض الأحيان على معلومات متناقضة ومنتهية الصلاحية. لم يتم تحديث التغييرات في إدارة العمليات منذ عام 2018 بشكل كامل.

ركّز العراق استخدامه لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية على تحسين الشفافية في منح عقود النفط والغاز من خلال جولات الترخيص، لكنه لم يُوسع بعد إفصاحاته لتغطية التعويضات التي تمت خارج جولات الترخيص في السنوات الأخيرة، بما في ذلك في عام 2021. هناك فرص أمام العراق لتعزيز استخدامه لتقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية كتشخيص سنوي لقوانين وممارسات الترخيص في الصناعات الاستخراجية، لا سيما في قطاع النفط والغاز.

التقدم والانجاز حسب المتطلبات والإجراءات التصحيحية

إن التقييم التفصيلي للتقدم المُحرز في تنفيذ كل متطلب من متطلبات مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية أو الإجراءات التصحيحية مُتاح من نماذج جمع البيانات المُشار إليها في المُلحق لهذا التقرير.

متطلبات وتقييم مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية	ملخص التقدم المُحرز في تنفيذ متطلبات مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية
تخصيص العقود والتراخيص (المتطلب 2.2)	يُشير تقييم الأمانة العامة إلى أن المتطلب 2.2 قد تم استيفاءه جزئيًا، ما يُعتبر تراجعًا منذ المصادقة السابقة. يعتبر نموذج "الشفافية" الخاص بمجلس أصحاب المصلحة المتعددين أن الهدف المُتمثل في تقديم نظرة عامة للعموم حول تعويضات وتحويلات تراخيص النفط والغاز والتعدين والإجراءات القانونية لتخصيص التراخيص وتحويلها وما إذا كانت هذه الإجراءات قد تم اتباعها في الواقع تم استيفاءه بالكامل. واعتبر أصحاب المصلحة الحكوميون الذين تمت استشارتهم أن الهدف قد تم استيفاءه بالكامل، في حين لم يُبد ممثلو الشركات والمجتمع المدني أي آراء خاصة. ومع ذلك، تعتبر الأمانة العامة الدولية أن الهدف لم يتم تحقيقه بعد، لا سيما بالنظر إلى أنه تم منح ترخيصين في عام
تم استيفاءه جزئيًا	

تقرير المصادقة على التقدّم في تنفيذ المعيار للعراق 2024
تقييم التقدّم في تنفيذ معيار مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI)

	<p>2021. ولا تملك الأمانة العامة الدولية معرفة بوصف علني للإجراءات القانونية لمنح عقود خدمة النفط والغاز خارج جولات الترخيص، كما أن مجلس أصحاب المصلحة المتعددين لم ينشر تقييمًا لأي انحرافات هامة في ممارسة منح وتحويل الحقوق في عقود الخدمة.</p> <p>استخدم العراق تنفيذ مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية للعمل على الشفافية في إدارة التراخيص والعقود الاستخراجية، وإن كان ذلك بشكل أكبر في النفط والغاز مقارنة بالتعدين. في مجال التعدين، يصف تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2021 الإجراءات القانونية العامة لمنح تراخيص التعدين، وإن كان لا يتم الإشارة إلى تحويلها. نشر موقع مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية العراقي نظرة عامة على عملية منح تراخيص التعدين، وإن كان دون وصف تفصيلي للطريقة التي يتم بها تقييم القدرات التقنية والمالية للمتقدمين. ومع ذلك، لم يحدد تقرير مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق الحقوق التعدينية التي تم منحها أو تحويلها، ولم ينشر تشخيصًا لأي انحرافات هامة في منح وتحويل حقوق التعدين في 2021.</p> <p>في مجال النفط والغاز، يُؤكد تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2021 أنه تم منح عقدتين لخدمة النفط والغاز في 2021 ولم تحدث أي تحويلات في هذه الفترة. تم منح هذين العقدتين خارج جولات الترخيص نظرًا لأنه لم يتم إتمام أي جولات ترخيص في 2021. أوضح تقرير مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق عملية منح عقود خدمة النفط والغاز من خلال جولات الترخيص، لكنه قدم فقط معايير تأهيل المناقصين (التي تؤكد أيضًا أنها تنطبق على تحويل حقوق المشاركة في كتل النفط والغاز) ولكن لم يقدم المعايير التقنية والمالية المحددة التي تم تقييمها لمنح وتحويل عقود خدمة النفط والغاز. نشر موقع مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق قائمة أكثر تفصيلًا للمعايير التقنية والمالية التي تم تقييمها لمنح عقود خدمة النفط والغاز من خلال جولات الترخيص، لكن دون توضيح كيفية تقييم المعايير أو الموازين المطبقة، أو ما إذا كانت نفس المعايير تنطبق على التعويضات خارج جولات الترخيص. لم يوضح تقرير مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق بعد الإجراءات القانونية لمنح عقود خدمة النفط والغاز من خلال التفاوض المباشر (كما كان الحال مع العقدتين الممنوحين في 2021)، ولا العملية الخاصة بتحويل حقوق المشاركة في عقود خدمة النفط والغاز. لا يوجد دليل في تقرير مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق على أن مجلس أصحاب المصلحة المتعددين قد أجرى تشخيصًا لأي انحرافات هامة عن الإجراءات القانونية في منح العقدتين لخدمة النفط والغاز الذين تم إبرامهما في 2021.</p> <p>كان هناك تقارير صحفية تُشير إلى أن الحكومة قد منعت طلبات تحويل حقوق المشاركة في عقود خدمة النفط والغاز في السنوات الأخيرة، مما يُبرز الحاجة إلى مزيد من الشفافية في ممارسة منح وتحويل عقود خدمة النفط والغاز. على سبيل المثال، أشار تقرير صادر عن مركز الإمارات للدراسات السياسية في نوفمبر/تشرين الثاني 2022 إلى أن الحكومة الفيدرالية لم تمنح الموافقة على اقتراح شركة بتروتشاينا لتشكيل مشروع مشترك مع لوك أول لتشغيل حقل غرب القرنة 2، ولا على اقتراح بتروتشاينا للاستحواذ على حصة إكسون موبيل في عقد الخدمة لحقل غرب القرنة 1 في 2022 بعد انسحاب إكسون موبيل.</p>
<p>سجل التراخيص (المتطلب 2.3)</p> <p>تم استيفاءه جزئيًا</p>	<p>يُشير تقييم الأمانة العامة إلى أن المتطلب 2.3 قد تم استيفاءه جزئيًا، ما يُعتبر تراجعًا منذ المصادقة السابقة. يعتبر نموذج "الشفافية" الخاص بمجلس أصحاب المصلحة المتعددين أن الهدف المتمثل في ضمان الوصول العام إلى معلومات شاملة حول حقوق الملكية في الصناعات الاستخراجية قد تم استيفاءه في الغالب. ومع ذلك، فإن أصحاب المصلحة في المجتمع المدني الذين تمت استشارتهم عبّروا عن قلقهم الشديد بشأن نقص السجلات الموثوقة للمشغلين الحاليين لعقود الخدمة. وتعتبر الأمانة العامة الدولية أن الهدف لم يتحقق بعد، نظرًا لعدم وجود إفصاح عام مُحدّث حول كتل النفط والغاز. المعلومات المتعلقة بعقود الخدمة للحقول التي تنتج من أجل التصدير لم يتم تحديثها منذ ثلاث سنوات، ولا يوجد مصدر شامل وموثوق للحالة الحالية لحاملي عقود الخدمة. وتشمل الفجوات الأخرى تواريخ منح العقود والإحداثيات الجغرافية لجميع الكتل سواء كانت تحت عقود الخدمة مع شركات النفط الدولية أو الإنتاج "الوطني" من قبل الشركات الوطنية.</p> <p>فيما يتعلق بالتعدين، يقدم تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2021 (الملحق 3) قائمة بـ 615 رخصة تعدين نشطة تحتوي على معلومات محدودة تشمل اسم الشركة ورقم الترخيص، ولكن دون معلومات أخرى مثل تواريخ التقديم، والمنح، والانتهاء، أو السلع المغطاة أو الإحداثيات الجغرافية. نشر موقع مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية العراقي قائمة بالعقود التعدينية النشطة لكل محافظة، تشمل معلومات عن اسم الشركة الحاملة للترخيص واسم المشروع وتاريخ المنح، ولكن دون تواريخ التقديم أو الانتهاء أو الإحداثيات الجغرافية. أثناء المشاورات، صرّحت وزارة المعادن أن المعلومات المتعلقة بسجل التعدين المنشورة في تقارير مبادرة الشفافية هي مُحدّثة وشاملة.</p> <p>فيما يتعلق بالنفط والغاز، تحتفظ دائرة العقود والتراخيص البترولية التابع لوزارة النفط ببيجل إلكتروني لحقوق النفط والغاز وعقود الخدمة، على الرغم من أنه يعتمد على البيانات الواردة في تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات</p>

الاستخراجية لعام 2019 والتي لا يبدو أنها قد تم تحديثها منذ يونيو/حزيران 2022. تتضمن المعلومات المُقدّمة اسم الكتلة النفطية أو الغازية، وهوية الشركة الوطنية الحاملة للتراخيص، وأسماء وحقوق المشاركة لشركات النفط الدولية المشاركة في عقد الخدمة. يُوضح تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2021 قائمة بعقود الخدمة للنفط والغاز (الجدول 39) وعقود الخدمة التي تُديرها الشركات الوطنية نفسها في الإنتاج "الوطني" (الجدول 49). تشمل قائمة عقود الخدمة النفطية والغازية الـ 18 التي تم منحها من خلال جولات الترخيص الأربعة المنجزة حتى نهاية عام 2021 وكذلك العقدَيْن اللّذين تم منحهما خارج جولات العروض (النفط والغاز في حقل الاحدب وشرق بغداد)، ولكن لا تشمل العقدَيْن الممنوحَيْن لشركة توتال إنرجيز وسينوبك على التوالي في عام 2021. تتضمن المعلومات المتعلقة بالعقود تحت عقد الخدمة أسماء الشركات الحاملة للحقوق في الاتحاد القائم لعقود الخدمة (بما في ذلك مستويات حقوق المشاركة)، واسم العقد، والموعِد النهائي لتقديم العروض كبديل لتواريخ التقديم (على الرغم من أنه لا يشمل العقدَيْن الممنوحَيْن خارج جولات الترخيص)، ومدة العقد، والسلع المغطاة. ومع ذلك، لا تتضمن المعلومات المعلنة تواريخ المنح أو الانتهاء أو الإحداثيات الجغرافية لأي من عقود النفط والغاز. كما أن معلومات عقد الخدمة المقدمة قديمة أيضًا، ولا تزال تدرج شركة شل كمشغل لعقد خدمة حقل مجنون النفطي ولا تعكس التغييرات في مصالِح بيرتامينا وإكسون موبيل في عقد خدمة غرب القرنة 1. ومن غير الواضح ما إذا كانت الإحداثيات الجغرافية لكل من النفط والغاز بموجب عقود الخدمة المنشورة على [موقع IEITI](#) شاملة اعتبارًا من عام 2021، نظرًا لأنها نفس الملحق المنشور لتقرير EITI لعام 2018، مع تمييز العديد من أقسام الوثيقة باللون الأصفر.

كما نشر [موقع IEITI](#) قائمة بالإحداثيات الجغرافية لكل من النفط والغاز بموجب عقود الخدمة، والتي يبدو أنها نفس الملحق المنشور لتقرير EITI لعام 2018. تعرض قائمة كتل النفط والغاز بموجب إنتاج "الجهد الوطني" من قبل شركات النفط الوطنية 12 حقلًا منتجًا حاليًا و18 حقلًا تم وضع علامة عليها على أنها غير مُنتجة. وتتضمن المعلومات التي تم الكشف عنها اسم شركة النفط الوطنية التي لديها حقوق في الحقل، واسم الحقل، وحالة الإنتاج وتاريخ الاستكشاف حيثما تتوفر، ولكنها لا تتضمن المعلومات الأخرى المنصوص عليها في المتطلب 2.3. بما في ذلك تواريخ منح الحقوق أو الإحداثيات الجغرافية، حيث تفهم الأمانة العامة أنه لم يكن هناك تاريخ تطبيق أو انتهاء صلاحية لأي من الكتل ضمن إنتاج "الجهد الوطني".

تُشير المشاورات إلى أن أصحاب المصلحة أعربوا عن عدم وجود مشاركة كافية في متابعة القضايا المتعلقة بجولات الترخيص ومنح العقود. كما ذكروا تأخير تحديث سجل تراخيص النفط والغاز، حيث لم يتم تحديثه منذ خمس سنوات. كما ناقشوا كيف أن عقود الخدمة والمفاوضات المباشرة مع شركات مثل سينوبك وتوتال لم يتم تغطيتها بشكل كامل في تقارير مبادرة الشفافية. وأعرب المشاركون في المشاورات مع المجتمع المدني عن قلقهم بشأن شفافية العقود، مُشيرين إلى أن مناقشة بعض تفاصيل العقود كانت تعتبر حساسة في العلن. كما عبروا عن استيائهم من نقص التحديثات في سجل التراخيص والوصول المحدود إلى المعلومات بشأن عقود الخدمة.

لم يذكر تقرير مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق أي خطط لتطوير قائمة شاملة ومحدثة بانتظام لحقوق النفط والغاز النشطة. ولا يُوجد دليل على أن مجلس أصحاب المصلحة المتعددين قد ناقش [التقارير](#) العامة التي تزعم أن الجماعات المسلحة غير الحكومية (مثل قوات الحشد الشعبي) تُسيطر على بعض حقول النفط. هناك فرص للعراق لاستخدام تنفيذ مبادرة الشفافية لدعم إنشاء نظام حديث وعلني لإدارة المجالات في قطاع النفط والغاز.

الإجراءات التصحيحية والتوصيات الجديدة

- وفقًا للمتطلب 2.2، يتعيّن على العراق ضمان توفير إفصاحات في إطار مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية تقدم نظرة شاملة على عملية منح ونقل تراخيص وعقود النفط والغاز والتعدين. يجب أن تشمل هذه الإفصاحات المعايير الفنية والمالية القانونية التي يتم تقييمها عند منح أو نقل التراخيص والعقود، بالإضافة إلى توضيح ما إذا كانت هذه الإجراءات تُتبع في الممارسة العملية. كما يتعيّن على العراق الكشف علنًا عن أي انحرافات جوهرية عن الإطار القانوني والتنظيمي المعمول به الذي يحكم منح ونقل التراخيص والعقود. وفي الحالات التي يُمكن فيها للحكومات اختيار طرق مختلفة لمنح العقود أو التراخيص (مثل المناقصات التنافسية أو المفاوضات المباشرة)، يجب أن تتضمن وصف العملية شرحًا للقواعد التي تحدد الإجراءات الذي ينبغي اتباعه ولماذا تم اختيار إجراء مُعين. وفي حالة منح التراخيص والعقود من خلال عملية تقديم العروض، يتعيّن على الحكومة الكشف عن قائمة المتقدمين ومعايير العطاءات. ولتعزيز التنفيذ، قد يكون من المفيد للعراق تضمين معلومات إضافية حول تخصيص التراخيص والعقود في إفصاحات مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية. يمكن أن يشمل ذلك تعليقات حول كفاءة وفعالية إجراءات الترخيص والتعاقد، ووصف الإجراءات والممارسات الفعلية، بالإضافة إلى توضيح أسباب تجديد أو تعليق أو إلغاء أي عقد أو ترخيص.

- وفقًا للمتطلب 2.3، يتعيّن على العراق ضمان إمكانية الوصول العام إلى معلومات شاملة وفي الوقت المناسب حول التراخيص والعقود المتعلقة بالمشاريع الاستخراجية. يجب أن تغطي هذه المعلومات تراخيص شركات النفط الوطنية لجميع حقول النفط والغاز والتراخيص أو العقود، ومدة التراخيص أو العقد، بالإضافة إلى السلع التي يغطيها كل ترخيص وعقد. ولتعزيز التنفيذ، يُشجّع العراق على إنشاء سجل عام أو نظام (أنظمة) للسجلات العقارية يحتوي على معلومات شاملة وفي الوقت المناسب بشأن كل ترخيص وعقد استخراجي نشط، كما هو منصوص عليه في المتطلب 2.3.ب.

الملكية النفعية (المتطلب 2.5)

نظرة عامة على التقدم المُحرز في الوحدة

يتم تقييم الالتزام بالمتطلب 2.5 بشأن الملكية النفعية بشكل كامل في عملية المصادقة اعتبارًا من 1 يناير/كانون الثاني 2022 وفقًا للإطار الذي انفق عليه مجلس الإدارة في يونيو/حزيران 2019.²¹ يتضمن التقييم تقييمًا فنيًا وتقييمًا للفعالية لضمان تحقيق الشفافية في الكشف عن الملكية النفعية ضمن قطاع الصناعات الاستخراجية.

التقييم الفني

التقييم الفني يُظهر أن العراق لم يُنشئ بعد بيئة قانونية أو تنظيمية ملائمة لجمع وإفشاء بيانات الملكية النفعية بشكل عام للشركات التي تمتلك أو تقدمت للحصول على تراخيص وعقود في الصناعات الاستخراجية. يشمل ذلك الشركات التي تشارك في عقود الخدمة في قطاع النفط والغاز، بما يتماشى مع نطاق تنفيذ مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية كما تم تقييمه في عمليات المصادقة السابقة. لم يتم تحديث خارطة طريق الملكية النفعية لمبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق التي تم الاتفاق عليها في عام 2016 حتى الآن. ناقشت مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق موضوع الملكية النفعية في عدة مناسبات، ولكن بينما يناقش تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2021 التوجه المتبع في جمع البيانات من الشركات الهامة، لا يوجد دليل على أن معلومات الملكية النفعية أو القانونية قد تم الإفصاح عنها بشأن أي شركة تمتلك أو تقدمت للحصول على تراخيص وعقود صناعية في عام 2021. كما لم يتم مجلس أصحاب المصلحة المتعددين بنشر مراجعة حول شمولية وموثوقية بيانات الملكية النفعية التي تم جمعها أو الإفصاح عنها حتى الآن.

تقييم الفعالية

أجري التقييم المتبادل الأول للعراق من قبل مجموعة العمل المالي (FATF) بعد إزالة العراق من القائمة الرمادية للمجموعة في يونيو/حزيران 2018، بدءًا من أغسطس/آب 2023، على الرغم من أن نتائج التقييم المتبادل الأخير لم يتم نشرها بعد. في يناير/كانون الثاني 2022، أزال الاتحاد الأوروبي العراق من قائمة الدول عالية المخاطر في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

في تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2017، قام العراق بتجربة إفصاح الملكية النفعية من قبل أكبر مقدمي الخدمات لشركات النفط الدولية العاملة بموجب عقود الخدمة، مما كشّف عن وجود مخالفات في الامتثال الضريبي في ثلث شركات مقدمي الخدمات التي قدمت تقاريرها. تم تسليط الضوء على هذا كأحد أمثلة الممارسات الجيدة في تقرير معهد حوكمة الموارد الطبيعية لعام 2021 حول كيفية استفادة الفاعلين في مكافحة الفساد من إفصاحات مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية. وبينما لم تُكرّر هذه التجربة منذ تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2018، فقد أظهرت هذه التجربة قيمة الشفافية في الملكية النفعية لمقدمي الخدمات في قطاع النفط والغاز.

²¹ <https://eiti.org/document/assessing-implementation-of-eitis-beneficial-ownership-requirement>

التقدم والانجاز حسب المتطلبات والإجراءات التصحيحية

يتوفر التقييم المفصل للتقدم المُحرز في تلبية كل متطلب من مُتطلبات مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية أو تنفيذ الإجراءات التصحيحية في نماذج جمع البيانات المُدرجة في الملحق المرفق بهذا التقرير.

متطلبات وتقييم مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية	ملخص التقدم المُحرز في تنفيذ مُتطلبات مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية
<p>الملكية النفعية (المتطلب 2.5) تم استيفائه جزئياً</p>	<p>يُشير تقييم الأمانة العامة إلى أن المتطلب 2.5 قد تم استيفائه جزئياً. يعتبر نموذج "الشفافية" الخاص بمجلس أصحاب المصلحة المتعددين أن الهدف المتعلق بتمكين العموم من معرفة من يملك وسيطر في النهاية على الشركات العاملة في الصناعات الاستخراجية في العراق لم يتم استيفائه. وقد سلط أصحاب المصلحة الذين تمت استشارتهم الضوء على النجاح الذي تحقق في تقرير مبادرة الشفافية لعام 2017 في تحديد المخالفات المتعلقة بالامتثال الضريبي، واعتبروا أن الكشف عن الملكية النفعية كان أولوية لمبادرة الشفافية في العراق، مع الإشارة إلى أن التقدم في هذا المجال كان بطيئاً. تتفق الأمانة العامة الدولية مع التقييم الذاتي لمجلس أصحاب المصلحة المتعددين في اعتبار أن الهدف لا يزال بعيداً عن التحقيق، وذلك بسبب عدم وجود إطار قانوني تمكيني للإفصاح العام عن معلومات الملكية النفعية. كما أن تقارير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية الثلاثة الماضية لم تتضمن إفصاحات عن الملكية النفعية أو القانونية، رغم أن ملفات البورصة المتعلقة بالتغيرات في السيطرة الكبيرة على العديد من شركات النفط الدولية العاملة في العراق متاحة للعموم في بلدانها الأصلية.</p> <p>لقد استخدم العراق تنفيذ مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لبدء العمل على الكشف عن الملكية النفعية في قطاع النفط والغاز، على الرغم من عدم إنشاء إطار قانوني وتنظيمي يسمح بجمع البيانات عن الملكية النفعية والإفصاح عنها علناً في الصناعات الاستخراجية. لا تُوجد قوانين أو لوائح تلزم الشركات الحاصلة على تراخيص و عقود استخراجية بالكشف عن معلومات ملكيتها النفعية للحكومة. يقدم تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2021 تعريفات وحدود للإفصاح عن المالكين المنتفعين والأشخاص المعرضين سياسياً (PEPS)، مؤكداً على أنه يجب إلزام الأشخاص المعرضين سياسياً الذين يمتلكون أي أسهم في الشركات الاستخراجية بالإفصاح عن ملكيتهم النفعية. وعلى الرغم من أن التقرير يلاحظ أن مجلس أصحاب المصلحة المتعددين حافظ على تعريفها للملكية النفعية في تقارير مبادرة الشفافية لعام 2021، إلا أنه لا يُوجد دليل على أن مجلس أصحاب المصلحة المتعددين جمع أي معلومات عن الملكية النفعية أو القانونية لأي من الشركات الاستخراجية ضمن نطاق التقرير لعام 2021.</p> <p>يُشير التقرير إلى أن مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق طلبت معلومات تشمل الجنسية، وبلد الإقامة، وتحديد الأشخاص المعرضين سياسياً، ونسبة الملكية، وتفصيل حول كيفية ممارسة الملكية أو السيطرة من الشركات المعنية، لكن هذه المعلومات لم تُكشف حتى الآن. ومع ذلك، يصف التقرير توجه مجلس أصحاب المصلحة المتعددين فيما يتعلق بضمان الجودة التي طلبت من الشركات لتقاريرها عن الملكية النفعية، حتى وإن كان من غير الواضح ما إذا كانت أي شركة قد امتثلت لذلك. كما يذكر التقرير أن دراسة للملكية النفعية أُجريت بين عامي 2022 و 2023، وأن التقرير النهائي لها لم يتم نشره بعد.</p> <p>لا يوجد دليل على أن مجلس أصحاب المصلحة المتعددين قام بمراجعة شاملة لمدى تكامل وموثوقية جمع البيانات والإفصاحات المتعلقة بالملكية النفعية حتى الآن. لا تشير تقارير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية إلى أي من الشركات الاستخراجية التي تعد شركات تابعة مملوكة بالكامل لشركات مدرجة في البورصة، ولا تقدم أي إرشادات حول كيفية الوصول إلى ملفات البورصة لهذه الشركات المدرجة. كما أن معلومات الملكية القانونية للشركات الحاصلة على تراخيص استخراجية أو المتقدمة للحصول عليها لا تبدو متاحة للعموم حتى الآن، ولا من خلال تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية. لم يتم توفير روابط لملفات البورصة في تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية أو من خلال تقديم البيانات الموجزة. يُمكن التعرف على المالكين القانونيين لبعض الشركات التابعة العاملة في العراق. تدرج خطة العمل 2024-2025 العديد من الأنشطة في قسم مخصص للإفصاح عن الملكية النفعية، ومع ذلك، لا يتضح ما إذا كانت أي من الأنشطة المدرجة التي كان من المفترض إكمالها بحلول يونيو/حزيران 2024 قد تم إنجازها بالنظر إلى عدم وجود منشورات على موقع مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق.</p> <p><u>توثيق تقدم الشركات الداعمة وفقاً للتوقع 6 بشأن الدعم العام لشفافية الملكية النفعية والإفصاحات:</u></p> <p>لم تُنشر بعد شركات بي بي، إيني، شل، و قطر إنرجي بيان دعم لشفافية الملكية النفعية. ومع استثناء شركة قطر للطاقة، التي تملكها الدولة بنسبة 100%، فقد قامت جميع هذه الشركات بتقديم معلومات عن مساهميتها في</p>

تقرير المصادقة على التقدّم في تنفيذ المعيار للعراق 2024
تقييم التقدّم في تنفيذ معيار مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI)

<p>البورصات التي تم إدراجها فيها. أما شركات إكسونموبيل، بيرتامينا، ريبسول، وتوتال إنرجيز فقد نشرت بيانات دعم بشأن شفافية الملكية النفعية. تجدر الإشارة إلى أن شركات إكسونموبيل، ريبسول، وتوتال إنرجيز هي شركات مدرجة في البورصات، في حين أن شركة بيرتامينا مملوكة بالكامل من قبل الدولة.</p> <p>للاطلاع على كيفية استخدام معلومات الملكية النفعية في إطار جهود العناية الواجبة ومكافحة الفساد، يُرجى الرجوع إلى توثيق التقدّم تحت المُطلب 1.2.</p>
<p>الإجراءات التصحيحية والتوصيات الجديدة</p> <ul style="list-style-type: none">• وفقاً للمطلب 2.5، يجب على العراق ضمان الإفصاح العام عن المالكين الانتفاعيين لجميع الشركات والأفراد الذين يتقدمون للحصول على أو يمتلكون حصة مشاركة في تراخيص أو عقود النفط والغاز أو التعدين. يُشجّع العراق على إنشاء سجل عام يمكن الوصول إليه للملاك الانتفاعيين، على الأقل في الصناعات الاستخراجية. يُطلب من العراق توثيق سياسة الحكومة ومناقشات مجلس أصحاب المصلحة المتعددين بشأن الإفصاح عن الملكية النفعية. يجب أن يشمل ذلك تفاصيل الأحكام القانونية ذات الصلة، ممارسات الإفصاح الفعلية، وأي إصلاحات مخطط لها أو جارية تتعلق بالإفصاح عن الملكية النفعية. ينبغي لمجلس أصحاب المصلحة المتعددين تقييم أي آليات موجودة لضمان موثوقية معلومات الملكية النفعية والاتفاق على مقاربة للشركات ضمن نطاق المطلب 2.5 (ج) لضمان دقة معلومات الملكية النفعية التي تقدمها. يجب على العراق أيضاً ضمان إمكانية الوصول العام للملاك القانونيين لجميع الشركات التي تحمل تراخيص استخراجية. لتعزيز التنفيذ، يُشجّع العراق على النظر في الإفصاح عن المالكين الانتفاعيين لمقدمي الخدمة لشركات النفط العاملة بموجب عقود الخدمة في العراق، بناءً على الإفصاحات التجريبية التي تم تقديمها في تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2017.

مشاركة الدولة (المُتطلبات 2.6، 4.2، 4.5، 6.2)

نظرة عامة على التقدّم المُحرز في الوحدة

لقد وصل العراق استخدام تقاريره في إطار مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لتوفير أعلى مستوى من الشفافية حول الشركات المملوكة للدولة في قطاع النفط والغاز الذي يتوفر في المجال العام. استخدم العراق عملية المبادرة لنشر البيانات المالية لشركات النفط والغاز المملوكة للدولة، وللحفاظ على إفصاحاته التفصيلية حول صادرات النفط الخام على مستوى الشحنات، ولزيادة الإفصاحات المتعلقة بالإفصاح شبه المالي في قطاع النفط والغاز للمرة الأولى. نظراً لأهمية الإصلاحات المُقترحة في السنوات الأخيرة، مثل تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية الجديدة التي أُلغيت في عام 2018، هناك فرص أمام العراق لاستخدام تقاريره في إطار المبادرة بشكل أكبر كتشخيص سنوي لقواعد وممارسات العلاقات المالية بين شركات النفط المملوكة للدولة والدولة، ولتتبع التقدّم في تنفيذ الإصلاحات المقترحة المتعلقة بمشاركة الدولة. كما في المصادقة السابقة، تم نشر البيانات المالية السنوية غير المدققة لعدد من شركات النفط المملوكة للدولة خلال فترة المصادقة. يُمكن لمبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق أن تراقب بشكل استباقي الإفصاح الروتيني عن البيانات المالية. والأهم من ذلك، لتحقيق هدف المُتطلبات المتعلقة بمشاركة الدولة، يجب على مجلس أصحاب المصلحة المتعددين أن يتبنّى رأياً حول ما إذا كانت الممارسات كما هو موضح في البيانات المالية السنوية تتوافق مع القواعد التي تعمل وفقاً لها شركات النفط المملوكة للدولة. سيؤدي ذلك إلى تقديم مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية رؤى قيمة حول كيفية إدارة شركات النفط المملوكة للدولة وكيفية عملها، وقد يساهم في المناقشات حول تعبئة الموارد المحلية وجهود مكافحة الفساد. وعلى الرغم من أن هذا تم تسليط الضوء عليه في المصادقة السابقة، إلا أنه لم يتم إحراز تقدم في هذا الصدد.

علاوة على ذلك، يمكن لمجلس أصحاب المصلحة المتعددين في مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق النظر في مناقشة قضايا الفساد في قطاع النفط والغاز، مثل **إدانات** تجار شركة أونا أوائل بعد التحقيق الذي أجراه مكتب مكافحة الاحتيال الخطير في المملكة المتحدة بتهم رشوة مسؤولي شركة نفط الجنوب ووزارة النفط في العراق. ومع ذلك، واصل العراق ريادة إفصاحاته التفصيلية على مستوى الشحنات حول صادراته من النفط الخام، وهو ما يُعتبر فريداً بين الدول في المنطقة، ووسّع هذه الشفافية لتشمل صادرات المنتجات البترولية المكررة. من الضروري لمبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق أن تأخذ في اعتبارها جميع القضايا المتعلقة بالنقاش العام والإمكانات المحتملة لتعبئة الموارد المحلية. على سبيل المثال، بينما وثقت تقارير مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق المتعاقبة الزيادة في التكاليف الناجمة عن حرق عقد بيع النفط من قبل شركة

تقرير المصادقة على التقدّم في تنفيذ المعيار للعراق 2024
تقييم التقدّم في تنفيذ معيار مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI)

تسويق النفط (سومو)، المرتبطة برسوم بيع النفط (والتي ترتبط بتكاليف التأخير²²)، وبالنظر إلى التحسينات الواضحة التي تطرأ على البنية التحتية للموانئ، فإن هذه التكاليف تتناقص مع مرور الوقت، مما يؤدي إلى زيادة العائدات الصافية للحكومة العراقية. ومع ذلك، لا يزال هناك فارق غير مفسر في الإيرادات بلغ حوالي 9.5 مليار دولار في عام 2021 (ما يمثل حوالي 13% من إجمالي إيرادات الحكومة) بين إيرادات شركة سومو المعلنة من مبيعات النفط والإيرادات المحولة من مبيعات النفط إلى وزارة المالية. إن التقارير الصادرة عن مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية وعدم وجود بيانات من حساب صندوق تنمية العراق الذي يجمع إيرادات مبيعات النفط، لا تزال لا تقدم فهماً كاملاً لجميع جوانب مشاركة الدولة.

كان تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2021 في العراق رائداً في الكشف العلني عن النفقات شبه المالية لشركات النفط الوطنية لأول مرة، مما ساعد على تحسين الشفافية تدريجياً في العمليات غير التجارية لهذه الشركات نيابة عن الدولة. يُحدد التقرير ديوناً مدعومة ضمناً من وزارة الكهرباء لشركات النفط الوطنية التابعة لوزارة النفط، تتعلق بالمتأخرات غير المدفوعة الخاصة بتوصيل النفط الخام إلى محطات الطاقة على مدار العشر سنوات الماضية، بالإضافة إلى النفقات شبه المالية الأصغر التي تتحملها الشركات المملوكة للدولة لصالح الوكالات الحكومية والشركات المملوكة للدولة الأخرى وكذلك الأطراف الثالثة غير الحكومية. هناك فرص لتعميق هذه الإفصاحات الأولية من خلال تصنيف النفقات شبه المالية الجوهرية للشركات المملوكة للدولة بشكل أكثر دقة، مما يساهم في تحسين الشفافية بشأن الإدارة المالية لهذه الشركات.

التقدم والانجاز حسب المتطلبات والإجراءات التصحيحية

التقييم التفصيلي للتقدم المحرز في تنفيذ كل مطلب من متطلبات مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية أو الإجراءات التصحيحية متاح من نماذج جمع البيانات المشار إليها في الملحق لهذا التقرير.

متطلبات وتقييم مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية	ملخص التقدم المحرز في تنفيذ متطلبات مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية
مشاركة الدولة (المتطلب 2.6) تم استيفاءه في الغالب	<p>يُشير تقييم الأمانة العامة إلى أن المتطلب 2.6 قد تم استيفاءه في الغالب، كما في المصادقة السابقة. يعتبر نموذج "الشفافية" الخاص بمجلس أصحاب المصلحة المتعددين أن الهدف المتعلق بضمان وجود آلية فعالة للشفافية والمساءلة لشركات النفط الوطنية المملوكة للدولة والمشاركة الحكومية بشكل عام قد تم تجاوزه. لم يُعبر أصحاب المصلحة الذين تمت استشارتهم عن آراء محددة بشأن هدف هذا المتطلب، على الرغم من أن الأمانة العامة الدولية ترى أن الهدف قد تم استيفاءه في الغالب، بالنظر إلى ضعف مراجعة مجلس أصحاب المصلحة المتعددين للممارسات المتعلقة بالعلاقات المالية لشركات النفط الوطنية مع الدولة، بخلاف نشر شركات النفط الوطنية لبياناتها المالية الخاصة. تُعد نشرات العراق حول البيانات المالية لشركات النفط والغاز الوطنية مميزة بالنسبة للمنطقة وتوفر أساساً قوياً لمجلس أصحاب المصلحة المتعددين لإجراء تشخيص للقواعد والممارسات المتعلقة بالعلاقات المالية مع الحكومة. وبالنظر إلى أهمية المشاركة الحكومية في قطاع النفط والغاز، فإن الإفصاحات الخاصة بشركات النفط الوطنية تعتبر أمراً حيوياً لفهم تدفق المنتجات والإيرادات في الصناعات الاستخراجية.</p> <p>يؤكد تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2021 أن المشاركة الحكومية في قطاع النفط والغاز تُسهم في إيرادات مادية. لم تذكر تقارير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية للعراق قرارات مجلس أصحاب المصلحة المتعددين بشأن الأهمية المتعلقة باختيار شركات النفط والغاز الوطنية المملوكة للدولة التي تُعتبر مهمة للإبلاغ في إطار المبادرة، ولكنها تسرد 17 شركة نفط وغاز مملوكة للدولة التي يعتبرها مجلس أصحاب المصلحة المتعددين ذات أهمية. وتعتبر الأمانة العامة الدولية أن جميع الشركات المملوكة للدولة التي هي أطراف في عقود الخدمة، بالإضافة إلى شركة تسويق النفط SOMO، هي ضمن نطاق الإبلاغ بموجب مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية. ومع ذلك، فإن الإفصاحات المتعلقة بالشركات الأخرى المملوكة للدولة الناشطة في صناعة النفط والغاز، بغض النظر عن أهميتها، تُعتبر خطوة مُرحب بها²³.</p>

²² رسوم التأخير هي المبالغ المستحقة لمالك السفينة المستأجرة في حالة عدم تحميل أو تفريغ السفينة ضمن الوقت المتفق عليه. يتم حساب تكلفة التأخير في العراق بناءً على سعر ثابت بالدولار عن كل فترة تحميل تتجاوز نافذة التحميل المحددة مسبقاً. يتم تضمين تعويض سومو عن تكاليف التأخير لمشتركي النفط في اتفاقيات بيع النفط الخام القياسية الخاصة بسومو (المادة 7) وكذلك في عقود الاستكشاف والتطوير والإنتاج القياسية للعراق (المادة 7). أي تكاليف إضافية تتحملها سومو أثناء عمليات تحميل النفط الخام التي تتم من قبل شركات النفط العالمية تقلل من صافي عائدات النفط التي تتلقاها الحكومة.

²³ الشركات الأخرى العاملة في قطاع الأنشطة الاستكشافية والإنتاجية تشمل شركة نفط الشمال، شركة نفط ميدلاند، شركة نفط ميسان، شركة نفط ذي قار، شركة الحفر العراقية، شركة استكشاف النفط، شركة غاز الشمال، وشركة غاز الجنوب، على الرغم من أنها تلعب دوراً أقل أهمية من حيث توليد الإيرادات. أما شركات النفط والغاز المملوكة للدولة

تقرير المصادقة على التقدّم في تنفيذ المعيار للعراق 2024
تقييم التقدّم في تنفيذ معيار مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI)

يُورّع الوصف المتعلق بالعلاقات المالية القانونية بين شركات النفط والغاز الوطنية المملوكة للدولة والدولة في تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2021 عبر عدة أقسام. يصف التقرير أحكام قانون الشركات العامة المعدل لعام 1997 الذي يتّضمن بنداً ينص على توزيع 45% من الأرباح (المسمى "الدخل القابل للتوزيع") بناءً على البيانات المالية المدققة للشركات المملوكة للدولة. إلا أن تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لا يوضح أساس دخل الشركات المملوكة للدولة، والذي تفهمه الأمانة العامة الدولية على أنه ناتج من المدفوعات الداخلية التي تتلقاها الشركات المملوكة للدولة من الحكومة لتغطية تكاليف إنتاج النفط والغاز من حقولها الخاصة بالإنتاج الوطني. ومع ذلك، نظراً لأن البيانات المالية لشركات النفط الوطنية لم تُدقّق منذ عام 2016، فقد طلب قانون الميزانية الحكومية لعام 2021 (القانون رقم 23 لعام 2021) من شركات النفط الوطنية تحويل 60% (بدلاً من 45%) من "دخلها القابل للتوزيع" إلى الخزينة العامة لحين اكتمال تدقيق بياناتها المالية، إلا أن هذا لم يتم شرحه في تقرير مبادرة الشفافية. يتّضمن قانون الشركات العامة لعام 1997 أحكاماً بشأن تحويل الأموال إلى الدولة، والأرباح المحتجزة، وإعادة الاستثمار، وتمويل الأطراف الثالثة، وهذه تم وصفها بشكل كافٍ في تقرير مبادرة الشفافية. بالإضافة إلى ذلك، يصف تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2021 قانون 2018 الذي أنشأ شركة النفط الوطنية العراقية الجديدة (INOC)، والذي تم اعتباره غير دستوري، ولذلك لا يتم تغطيته هنا (انظر أيضاً المتطلب 2.1). لا يوضح تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية تأثير إلغاء قانون 2018 على العلاقات المالية لشركات النفط الوطنية مع الدولة.

تُشير البيانات المالية لشركات النفط الوطنية إلى وجود علاقات مالية أخرى لم يتم تناولها في تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية. يكشف استعراض سريع للبيانات المالية لشركة نفط البصرة وشركة تسويق النفط عن وجود ديون كبيرة (مستحقات) على الشركتين المملوكتين للدولة لصالح وزارة المالية ووزارة النفط بشأن توزيعات صافي الربح. ومع ذلك، لم يتطرق تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية إلى هذه المستحقات، سواءً من حيث الأساس القانوني لهذه المعاملات أو من خلال مراجعة الممارسة الفعلية. علاوة على ذلك، تكشف البيانات المالية لشركة نفط البصرة عن وجود مستحقات كبيرة على الشركة من شركة غاز الجنوب وشركة خطوط الأنابيب وشركة مصافي الجنوب وشركة تسويق النفط، بخصوص بيع نفط البصرة لتلك الشركات المملوكة للدولة. كما تسرد البيانات المالية ديون شركة نفط البصرة تجاه شركة التقيب عن النفط المملوكة للدولة وشركة نفط ميدلاند وشركة نفط ذي قار. إضافة إلى ذلك، لا يصف تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2021 "مدفوعات الخدمة الداخلية" من وزارة المالية (من خلال شركة تسويق النفط العراقية) إلى شركات النفط الوطنية، وهي المدفوعات التي تم الكشف عنها في تقارير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية السابقة. تعتبر مدفوعات الخدمة الداخلية تحويلات موجهة إلى شركات النفط الوطنية لتغطية تكاليف إنتاجها في حقول النفط المنتجة "بجهود وطنية" التي تديرها شركات النفط الوطنية نفسها (انظر المتطلب 4.5).

يصف تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2021 للعراق العلاقات المالية بين شركات النفط والغاز المملوكة للدولة والدولة فقط من خلال تقديم قيمة "الدخل القابل للتوزيع" لكل شركة نفط وطنية، وقيمة التحويلات بنسبة 60% إلى الخزينة، وحصّة "الدخل القابل للتوزيع" الفعلي الذي تم تحويله إلى الخزينة. وتُشير قيمة حصّة الخزينة من "الدخل القابل للتوزيع" إلى أن العديد من شركات النفط الوطنية لم تحوّل بالكامل نسبة 60% المطلوبة لعام 2021. ومع ذلك، لا يقدم تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية قيمة الأرباح المحتفظ بها أو إعادة الاستثمار أو التمويل من أطراف ثالثة لهذه الشركات المملوكة للدولة. تم نشر البيانات المالية لشركات النفط والغاز المملوكة للدولة لعام 2021 و2022 على موقع مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية بعد بداية عملية المصادقة هذه، على الرغم من أن شركة تسويق النفط (سومو) تنشر بياناتها المالية غير المدققة بشكل منتظم على موقعها الإلكتروني²⁴. وقد تم توقيع البيانات المالية لشركات النفط المملوكة للدولة من قبل إدارة التدقيق الداخلي في وزارة النفط، وتحتوي على معلومات تتعلق بممارسات تحويل الأموال بين الشركات المملوكة للدولة والدولة من أجل "الإنتاج الوطني"²⁵. ومع ذلك، لا يوجد دليل على أن مجلس أصحاب المصلحة المتعددين قد راجع بعد البيانات المالية لهذه الشركات المملوكة للدولة.

الأخرى التي يُعطيها تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية ولكنها ليست ضمن نطاق هذا التقييم فهي الشركات الثلاث المملوكة للدولة في قطاع الغاز الإقليمي. هذه الشركات لا تشارك في استخراج الغاز الطبيعي بل في معالجة الغاز. شركة خطوط أنابيب النفط وشركة ناقلات النفط العراقية لا تعملان في قطاع الاستكشاف والإنتاج وإنما في نقل النفط، في حين تعمل شركات التكرير الإقليمية الأربع المملوكة للدولة في قطاع النقل والمعالجة. شركة تعبئة الغاز وشركة توزيع المنتجات النفطية تعملان في قطاع التكرير والتوزيع. مراكز التدريب النفطية الإقليمية الأربعة المملوكة للدولة لا تعمل في قطاع الاستكشاف والإنتاج، بينما يظل دور الشركة العامة للمشاريع النفطية غير واضح من خلال تقارير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية أو غيرها من المصادر العامة، ويبدو أنها لا تعمل في مرحلة الاستكشاف والإنتاج. بناءً على ذلك، اقتصر تقييم الأمانة العامة لإفصاحات مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية على شركتي النفط والغاز المملوكتين للدولة المذكورتين أعلاه، رغم أن مبادرة الشفافية في العراق قد نشرت البيانات المالية غير المدققة للشركات المملوكة للدولة العاملة في قطاعات الاستكشاف والإنتاج، النقل والمعالجة، التكرير والتوزيع على موقعها الإلكتروني.

24 تقوم شركة تسويق النفط (SOMO) بإعداد مجموعتين منفصلتين من البيانات المالية سنويًا، واحدة تُغطي أنشطتها الإدارية والأخرى لأنشطتها التجارية. أما في حالة شركة نفط البصرة (BOC)، فهي تقوم بإعداد مجموعة واحدة فقط من البيانات المالية التي تشمل جميع أنشطتها.

25 وقد أوضحت البيانات المالية (الإدارية) أن إيرادات سومو تتكون من نسبة (0.5 إلى 1%) من قيم النفط والغاز والمنتجات النفطية المصدرة والمستوردة. وفيما يتعلق بسومو (التجارية)، فقد أوضحت البيانات المالية أن إيرادات الشركات المملوكة للدولة جاءت من مبيعات النفط الفورية ومبيعات عقود النفط طويلة الأجل ومبيعات غاز البصرة كجزء من

تقرير المصادقة على التقدّم في تنفيذ المعيار للعراق 2024
تقييم التقدّم في تنفيذ معيار مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI)

	<p>فيما يتعلق بشروط مشاركة الدولة في شركات ومشاريع النفط والغاز، يسجل تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية للعراق ملكية الدولة في شركات النفط والغاز المملوكة للدولة (SOEs)، ولكن دون وصف الشروط المرتبطة بمصالحها في هذه الشركات، وهو ما يُطلب. يُدرج تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2021 حصص المشاركة الخاصة بشركات النفط الوطنية في عقود الخدمة المختلفة، وكذلك حقول النفط التي يتم تشغيلها ضمن "الإنتاج الوطني". يصف التقرير الشروط العامة المرتبطة بأنشطة الشركات الدولية للنفط (IOCs) بموجب عقود الخدمة، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالمدفوعات الحكومية للشركات الدولية، ولكنه لا يصف الشروط المرتبطة بمصالح كل شركة نفط وطنية في هذه العقود. تدرج قائمة الحقول النفطية التي تُشغلها الشركات الوطنية ضمن "الإنتاج الوطني" فقط الشركة الوطنية المشغلة للحقل وما إذا كان الحقل في مرحلة الإنتاج، ولكن التقرير يُشير إلى أن هذه الحقول "تتم إدارتها بالكامل" من قبل الشركات الوطنية، مما يعني أن كل شركة نفط وطنية مسؤولة عن تغطية جميع النفقات. من الجدير بالذكر أن البيانات المالية لكل من شركة نفط البصرة (BOC) وشركة تسويق النفط (سومو)، التي أجرت الأمانة العامة لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية مراجعة سريعة لها، لم تكشف عن أي مشاركات لشركات النفط المملوكة للدولة في شركات أخرى.</p> <p>يسلط أحدث تقرير لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية للعراق الضوء على تغييرين في مشاركة الدولة خلال الفترة التي تم استعراضها. حيث تم منح عقود خدمة جديدة لشركتي سينوبك وتوتال إنرجيز في عام 2021، وتضمنت هذه العقود أحكامًا تقضي بمنح شركة نفط البصرة وشركة ميدلاند للنفط حصص مشاركة بنسبة 30% و51% على التوالي في هذه العقود. ومع ذلك، لا يناقش التقرير بشكل صريح شروط هذين التغييرين في مشاركة الدولة في عام 2021.</p> <p>فيما يتعلق بالقروض والضمانات، يُشير تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية للعراق لعام 2021 إلى ضمان قرض واحد فقط من الدولة لمشروع نفط وغاز في مرحلة التنقيب والاستخراج، ولكن لم يتم توضيح ما إذا كان هذا يشمل جميع ضمانات القروض الأخرى. يصف التقرير أيضًا متطلب الدولة بتوفير 15% من قيمة كل قرض يتم التعاقد عليه بموجب إطار التعاون بين الصين والعراق، وذلك مقابل تسليم 100,000 برميل يوميًا من النفط الخام. ومع ذلك، تشير مراجعة تقدم تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية بشأن التوصيات السابقة المتعلقة بالقروض والضمانات إلى أنه لم يتم إحراز أي تقدم في هذا المجال حتى الآن.</p> <p>يُشير تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية للعراق لعام 2021 إلى أن أيًا من الشركات الحكومية المملوكة للدولة ذات الأهمية) باستثناء شركة تسويق النفط (SOMO) لم تنشر بياناتها المالية لعام 2021، على الرغم من أن مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق قد نشرت مجموعة من البيانات المالية غير المدققة لشركات حكومية مملوكة للدولة بعد بدء عملية المصادقة.</p> <p>وفيما يتعلق بالجوانب التي تم تشجيعها في المتطلب 2.6 ج، قدمت البيانات المالية لشركة نفط البصرة (BOC) وشركة تسويق النفط (SOMO) بالإضافة إلى قوانين عام 1997 تفاصيل متعلقة بالقواعد الخاصة بالنفقات التشغيلية ورأس المال وحوكمة الشركات.</p>
<p>إيرادات الدولة العينية (المتطلب 4.2) تم استيفؤه في الغالب</p>	<p>يُشير تقييم الأمانة العامة إلى أن المتطلب 4.2 قد تم استيفؤه في الغالب. ووفقًا لنموذج "الشفافية" الخاص بمجلس أصحاب المصلحة المتعددين، يُعتبر هدف الشفافية في بيع العائدات العينية للمعادن والنفط والغاز قد تم تحقيقه في الغالب. ولم يُعبر أصحاب المصلحة الذين تمت استشارتهم عن آراء محددة بشأن هذا الهدف، ولكنهم أشاروا إلى توفر إفصاحات عن عائدات مبيعات شركة سومو. تتفق وجهة نظر الأمانة العامة الدولية مع التقييم الذاتي لمجلس أصحاب المصلحة المتعددين في اعتبار الهدف قد تم استيفؤه في الغالب، نظرًا لعدم وجود إفصاحات عن المبيعات المحلية لعائدات النفط العينية التي تحصل عليها الدولة من قبل المصافي المملوكة للدولة، وكذلك نقص المعلومات بشأن المبيعات المحلية للغاز الطبيعي. ومع ذلك، فقد حافظ العراق على ريادته في تقديم الإفصاحات الدقيقة على مستوى الشحنتات بشأن مبيعات النفط الخام، وهو ما يعد أمرًا فريدًا في المنطقة، بالإضافة إلى الجهود التي بذلها لتوسيع هذه الإفصاحات لتشمل صادرات المنتجات البترولية المكررة في تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2021.</p> <p>وقد أكدت تقارير مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق باستمرار أهمية الإيرادات العينية في قطاع النفط والغاز من خلال وصفها لملكية جميع النفط والغاز المنتجين في العراق، بما في ذلك بموجب عقود الخدمة، على</p>

اتفاقية شل سينكو. وفيما يتعلق بشركة نفط البصرة، فقد أظهرت البيانات المالية إجمالي الإيرادات التجارية التي حققتها الشركات المملوكة للدولة، على الرغم من أنها لم توضح طبيعتها. وقد عرض كلا البيانيين الماليين تفصيل تخصيص الإيرادات بما في ذلك المبالغ المحولة إلى حساب بنك صندوق التنمية للتنمية (في حالة سومو) والتحويلات إلى حساب بنك وزارة المالية بعد خصم تكاليف عقود الخدمة وتكاليف التأخير. وعرض كلا البيانيين الماليين حساب الأرباح المعاد تدريبها وفقًا للفئات المختلفة من الاحتياطات المفصلة أعلاه وتخصيص صافي الربح، بما في ذلك 60% لوزارة المالية. وفيما يتعلق بالتمويل من أطراف ثالثة، لم يكشف استعراض البيانات المالية عن وجود قروض تمويلية تم التعاقد عليها من قبل شركة تسويق النفط أو بنك النفط خلال الفترة قيد المراجعة.

تقرير المصادقة على التقدّم في تنفيذ المعيار للعراق 2024
تقييم التقدّم في تنفيذ معيار مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI)

	<p>أنها ملك للدولة. واستمر موقع سومو على شبكة الإنترنت في نشر بيانات سنوية مجمعة عن صادرات النفط الخام، وإن كانت مفككة فقط حسب نقطة التصدير (البصرة وجبهان)، وليس حسب المشتري الفردي أو الشحنة.</p> <p>وفيما يتعلق بحجم الإيرادات العينية التي تجمعها الدولة، يُوفر تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2021 أحجام إنتاج النفط الخام الإجمالي مُفصلاً حسب شركة النفط الوطنية في عام 2021، والذي بلغ متوسطه 3.8 مليون برميل يومياً. كما يتم توفير هذه البيانات مفصلة حسب الكتلة النفطية لكل من عقود الخدمة وإنتاج "الجهد الوطني" لشركات النفط الوطنية. كما يوفر تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية أحجام إنتاج الغاز الطبيعي مفصلة بين إنتاج الشركات المملوكة للدولة ونوع إنتاج الغاز (الغاز المصاحب، وغاز التغذية، والغاز الجاف، والغاز المسال). البيانات التي تم الكشف عنها بشأن تحصيل الإيرادات العينية مجزأة بحكم الأمر الواقع حسب تدفق الإيرادات، نظراً لأن إنتاج النفط والغاز بالكامل هو ملك للدولة قانوناً.</p> <p>فيما يتعلق بحجم <u>النفط العيني</u> الذي تبيعه الدولة، يوفر الملحق 7 لتقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2021 أحجام النفط الخام التي باعتها شركة تسويق النفط العراقية للمشتريين للتصدير، مجزأة حسب المشتري وكل من الشحنات البالغ عددها 891 شحنة، وإن كان ذلك بدون تاريخ رفع النفط لأي من الشحنات المصدرة. يوفر الملحق 9 أحجام النفط الخام التي ترفعها شركات النفط العالمية العاملة بموجب عقود الخدمة، كمدفوعات عينية لمطالبات رسوم مكافأة المقاولين واسترداد التكاليف، مجزأة حسب المشتري الفردي والشحنة، وإن كان ذلك بدون تواريخ أي من عمليات رفع النفط. تتم مطابقة البيانات المتعلقة بصادرات النفط الخام لكل من المشتريين وشركات النفط العالمية العاملة بموجب عقود الخدمة بين شركة تسويق النفط العراقية ومشتري النفط. كما يوفر تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية هذه المعلومات حول المنتجات البترولية المكررة.</p> <p>فيما يتعلق بالمبيعات المحلية من النفط الخام والغاز الطبيعي، يلاحظ أن تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2021 يقدم فقط تفاصيل من جانب واحد حول الكميات الإجمالية من النفط الخام الموردة لشركات توليد الكهرباء، حيث يتم ذكرها كإمدادات من النفط الخام لوزارة الكهرباء. ومع ذلك، نشرت مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق على موقعها الإلكتروني تفاصيل حول كمية البراميل التي تلقتها مولدات الكهرباء والمصافي التابعة لثلاث شركات نفط وطنية، دون أن توفر مزيداً من التفاصيل حول المتلقين أو قيمة الحجم المحول.</p> <p>أما بالنسبة لعائدات مبيعات الإيرادات العينية للدولة، فإن التقرير يُوضح بجلاء أنه لم يكن من الممكن التوفيق بين إفصاحات عائدات المبيعات التي نشرتها شركة تسويق النفط (سومو) والإيصالات الفعلية لعائدات النفط من قبل البنك المركزي العراقي عبر حسابه في بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك (FRBNY)، الذي يتم فيه إيداع المدفوعات لجميع مبيعات النفط الخام المصدرة. ولم يتلق مدقق حسابات مستقل بياناً من البنك المركزي. كما يؤكد التقرير أن تقرير المراجعة على حساب البنك المركزي لعام 2021 في بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك لم يكن متاحاً للمدقق الخارجي المستقل عند إعداد تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية. وفي غياب مثل هذه التقارير المالية، استشهد التقرير بأرقام مجمعة من حساب البنك المركزي وقارنها بأرقام شركة تسويق النفط، مع تسليط الضوء على وجود تناقض قدره 9.59 مليار دولار أمريكي (ما يُعادل 13.8% من إجمالي عائدات مبيعات النفط). وأوضح التقرير أن هذا التناقض يعود إلى تكاليف التأخير²⁶ والاختلافات في المحاسبة عن مبيعات النفط. ونظراً لأهمية هذا الاختلاف، تم تشجيع مجموعة الدول المصدرة للنفط على السعي إلى تفسير هذا التفاوت.</p> <p><u>توثيق التقدّم نحو تلبية توقعات الشركة</u></p> <p>فيما يخص تقدم الشركات الداعمة في تلبية توقعات الشفافية، وفقاً لتقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2021، تمتلك الشركات التالية شركات تابعة تشتري النفط العيني من (سومو): إيني (إيني للتجارة والشحن - إيطاليا)، إكسون (إكسون موبيل للمبيعات والإمداد - غالوس)، شل، وتوتال إنرجيز و(TOTSA) توتال لتجارة النفط. ولم تجد الأمانة الدولية أي إفصاحات من إكسون أو شل حول شراء النفط من العراق (SOMO) (التوقع 4). بينما تنشر إيني فقط رقماً إجماليًا لحجم مشتريات النفط الخام لـ "الشرق الأوسط" في تقاريرها السنوية، وتقوم توتال إنرجيز بنشر الأحجام والقيم السنوية لشراء النفط الخام من سومو في تقريرها لعام 2022 عن المدفوعات للحكومة (ص 588).</p>
<p>التعاملات المتعلقة بالشركات المملوكة للدولة (المتطلب 4.5)</p>	<p>يُشير تقييم الأمانة العامة إلى أن المتطلب 4.5 قد تم استيفاءه في الغالب، كما كان الحال في المصادقة السابقة. يُعتبر نموذج "الشفافية" الخاص بمجلس أصحاب المصلحة المتعددين أن الهدف المتعلق بتتبع المدفوعات والتحويلات التي تشمل الشركات المملوكة للدولة قد تم استيفاءه بالكامل. لم يُعرب أصحاب المصلحة الذين تمت استشارتهم عن آراء</p>

26 لقد ارتفعت تكاليف التأخير بشكل كبير منذ عام 2012، وخاصة وفقاً لتقارير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية المختلفة في العراق، مما أدى إلى خفض صافي عائدات مبيعات النفط المستحقة للحكومة. لم تنشر مجموعة الدول المشاركة سوى تغطية محدودة لقضية تكاليف التأخير في تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية 2019-2020، على الرغم من أنها وثقت قيمة تكاليف التأخير السنوية في تقارير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية المتعاقبة.

تقرير المصادقة على التقدّم في تنفيذ المعيار للعراق 2024
تقييم التقدّم في تنفيذ معيار مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI)

<p>تم استيفاءه في الغالب</p>	<p>مُعينة تتعلق بهدف هذا المتطلب. ومع ذلك، ترى الأمانة العامة الدولية أن الهدف قد تم استيفاءه في الغالب، نظراً لأن تقارير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لا تشمل المدفوعات الداخلية من الحكومة إلى شركات النفط الوطنية.</p> <p>لقد اعتمد تقرير مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق في السنوات الأخيرة بشكل رئيسي على البيانات المالية غير المدققة لشركات النفط الوطنية، بدلاً من الاعتماد على تقارير أكثر استباقية موجهة إلى مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية. لم يكشف تقرير مبادرة الشفافية عن وجود مدفوعات من الشركات إلى الشركات المملوكة للدولة في العراق، بل ركز على المدفوعات العينية الحكومية (رسوم المكافآت واسترداد التكاليف) لشركات النفط والغاز العاملة بموجب عقود الخدمة (انظر المتطلب 4.1). ومع ذلك، يكشف استعراض البيانات المالية لشركة نفط البصرة عن وجود مستحقات من شركة إيني وخدمات الشركة العربية لجس الآبار والخدمات النفطية AWLC تقدر بنحو 876 مليار دينار عراقي (604 مليون دولار أمريكي).</p> <p>فيما يتعلق بالتحويلات من الشركات المملوكة للدولة إلى الحكومة، يُوضح تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2021 أن قانون الميزانية الفيدرالية لعام 2021 قد قدم رسماً بنسبة 60% على "الدخل القابل للتوزيع" لشركات النفط الوطنية (المفسر كـ "الربح") (انظر المتطلب 2.6). يكشف التقرير عن قيمة "الدخل القابل للتوزيع" لكل شركة نفط وطنية، وقيمة التحويلات بنسبة 60% إلى الخزنة، والحصة الفعلية من "الدخل القابل للتوزيع" التي تم تحويلها إلى الخزنة، استناداً إلى البيانات المالية غير المدققة لشركات النفط الوطنية. كما يكشف تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية عن تحويلات شركات النفط الوطنية بنسبة 1% من "دخلها القابل للتوزيع" إلى صندوق الرعاية الاجتماعية، وفقاً لأحكام قانون الميزانية الفيدرالية لعام 2021. وهذه الأرقام أيضاً مُستخلصة من البيانات المالية غير المدققة لشركات النفط الوطنية.</p> <p>فيما يتعلق بسلسلة القيمة المحلية للنفط والغاز في قطاع مرحلة التنقيب والاستخراج، يكشف تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2021 عن الكميات الإجمالية للنفط الخام ("إنتاج الجهد الوطني") التي تم تزويدها من قبل الشركات الوطنية للنفط إلى دوائر توليد الكهرباء الوطنية، على الرغم من أنها لم تكن مفصلة حسب كل شركة نفط وطنية أو شركة تكرير. في مذكّرة تم نشرها بعد بدء المصادقة، تسرد مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق الكميات المحولة من قبل شركة النفط الشمالية، شركة النفط الوسطى، وشركة نفط البصرة إلى "المصافي" وشركة الكهرباء، دون ذكر أسماء المُستفيدين بشكل مُحدد.</p> <p>فيما يتعلق بالتحويلات الحكومية إلى الشركات المملوكة للدولة، لا يكشف تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2021 عن أي من هذه التحويلات. كما أن التقرير لا يُناقش "مدفوعات الخدمة الداخلية". تشير مدفوعات الخدمة الداخلية إلى التحويلات الحكومية إلى شركات النفط الوطنية لتغطية تكاليف الإنتاج في حقول النفط التي يتم تشغيلها من قبل هذه الشركات في إطار "الجهود الوطنية"²⁷. ويتم دفع هذه المدفوعات من قبل وزارة النفط عبر شركة تسويق النفط إلى شركات النفط الوطنية. الفهم العام للأمانة الدولية هو أن هذه المدفوعات تمثل أشكالاً من التحويلات الحكومية إلى الشركات المملوكة للدولة التي تم اعتبارها ذات أهمية مادية في السنوات السابقة. وفقاً للبيانات المالية لعام 2021 لشركة تسويق النفط، بلغ المبلغ الإجمالي المُستحق لشركات النفط الوطنية عن تعويض تكاليف الإنتاج 10,497 مليار دينار عراقي (حوالي 7 مليارات دولار أمريكي)، ولكن لم يتم الكشف عن المبالغ المدفوعة فعلاً. إن الإفصاح عن هذه المدفوعات الداخلية وتسويتها، الذي تم من خلال تقارير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية في السابق، يُعد فجوة قائمة في الإفصاحات المتعلقة بالمتطلب 4.5. بالإضافة إلى ذلك، تشمل التحويلات الأخرى من الحكومة الرسوم المدفوعة و تكاليف الإنتاج المدفوعة للشركات (شركات النفط الدولية) التي تنتج من أجل التصدير، وهذه يتم تغطيتها في المتطلب 284.1.</p>
<p>النقائص شبه المالية (المتطلب 6.2)</p>	<p>يُشير تقييم الأمانة العامة إلى أن المتطلب 6.2 قد تم استيفاءه في الغالب. بينما كان المصادقة السابقة يُعتبر هذا المتطلب من مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية غير قابل للتطبيق، فإن الإفصاحات الجديدة تُوضح بجلاء تطبيق هذا المتطلب. يرى نموذج "الشفافية" الخاص بمجلس أصحاب المصلحة المتعددين أن الهدف من الشفافية في النقائص شبه المالية المُمولة من الصناعات الاستخراجية نيابة عن الحكومة والتي لا تتعكس في الموازنة الوطنية قد تم</p>

27 إن هذا يعادل تقريباً تعويض شركات النفط العالمية عن تكاليف إنتاجها. ومع ذلك، فإن هذه المدفوعات الحكومية لشركات النفط العالمية تتكون من شقين، كما هو موضح في الفقرة 4.1: رسوم التعويض وتكلفة الإنتاج.

28 وعلى الرغم من أن هذه المعاملة بين الحكومة والشركات، فإن الأساس المنطقي لتغطية رسوم التعويض وتكلفة الإنتاج بموجب الفقرة 4.1 هو أنها أقرب إلى المدفوعات التي تدفعها الشركات عادة مقابل حق الاستخراج. وفي سياق العراق، كما هو موضح في الملخص التنفيذي، تظل جميع موارد النفط والغاز ملكاً للحكومة ويتم تعويض شركات النفط العالمية عن تكاليف إنتاجها. وهذا يتناقض مع دفع الرسوم والإتاوات التي تدفعها الشركات عادة للحكومة مقابل حق الاستخراج.

تقرير المصادقة على التقدّم في تنفيذ المعيار للعراق 2024
تقييم التقدّم في تنفيذ معيار مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI)

تم استيفاءه في الغالب

استيفاءه بالكامل. لم يُعرب أصحاب المصلحة الذين تمت استشارتهم عن آراء مُحددة بشأن هدف هذا المتطلب. ومع ذلك، تُعتبر الأمانة الدولية أن الهدف لم يتم تحقيقه بالكامل بعد، نظرًا لوجود قضايا تتعلق بالشمولية من حيث التغطية والتصنيف، حتى وإن كانت الإفصاحات الجديدة خطوة هامة نحو الشفافية في النفقات شبه المالية لشركات النفط الوطنية. بينما يمكن اعتبار الريادة التي أظهرتها العراق في الإفصاح عن النفقات شبه المالية خطوة نحو تحقيق الهدف، فإن غياب الوضوح بشأن آراء مجلس أصحاب المصلحة المتعددين حول النفقات التي يجب اعتبارها شبه مالية يعني أنه لا يمكن للعموم فهم النطاق الكامل لأنواع النفقات شبه المالية التي تقوم بها الشركات المملوكة للدولة في قطاعي النفط والغاز.

يُكشف تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2021 في العراق عن النفقات شبه المالية في العراق لأول مرة، وهو ما يعكس التوجه المنهجي القوي للهيئة. يُقدّم الملحق 6 من تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية قائمة طويلة بأنواع مختلفة من المدفوعات من قبل شركات النفط والغاز المملوكة للدولة إلى مستفيدين مختلفين بما في ذلك الحكومة وغيرها من الشركات المملوكة للدولة، والتي يتم تصنيفها على أنها نفقات شبه مالية. ومع ذلك، فإن تصنيف هذه المجموعة المتنوعة من المعاملات على أنها شبه مالية أمر مشكوك فيه. تعترف الأمانة العامة بأن المدفوعات للشرطة والجيش ومديرية الدفاع المدني ومديرية أمن البصرة وقوات الحشد الشعبي وهيئة النزاهة وإصلاح السيارات للوزراء وإصلاح المكاتب في مكتب رئيس الوزراء تبدو وكأنها نفقات شبه مالية حقيقية. ومع ذلك، فإن نفقات الشركات المملوكة للدولة على الجمعيات والرعاية الصحية والبنية التحتية الريفية الصغيرة والمدارس ومنظمات الإغاثة والتبرعات تبدو أقرب إلى النفقات الاجتماعية الطوعية. ولم تقم الحكومة المركزية بفرز هذه القائمة من نفقات الشركات المملوكة للدولة للتمييز بين النفقات شبه المالية من ناحية، والنفقات الاجتماعية والمدفوعات للحكومة من ناحية أخرى.

هناك إفصاحات أخرى في تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية ينبغي للحكومة المركزية أن تدرجها في دراستها للنفقات شبه المالية. يُسرد الجدول 79 الديون التراكمية المُستحقة من وزارة الكهرباء لوزارة النفط على مدى فترة عشر سنوات إكمية النفط التي تم توريدها لمولدات الكهرباء، ولكن لم يتم دفع ثمنها. ويبلغ مجموع الديون المستحقة 15.85 مليار دولار أميركي. وينبغي للحكومة المركزية أن تستعرض المدى الذي يُمكن أن يشكل فيه الفائدة على الدين على الأقل عجزاً مالياً مؤهلاً، أو مبلغ الدين المكتوب، إذا كان الأمر كذلك.

هناك فرص لتعزيز الإفصاحات عن النفقات شبه المالية للشركات المملوكة للدولة لضمان مجموعة أكثر شمولاً من الإفصاحات، إلى جانب تلك الموجودة في البيانات المالية غير المدققة للشركات المملوكة للدولة.

الإجراءات التصحيحية والتوصيات الجديدة

- وفقاً للمتطلب 2.6، ينبغي للعراق ضمان الإفصاح العام عن دور الشركات المملوكة للدولة في القطاع، وتوضيح مصادر إيراداتها، وكذلك القواعد والممارسات السائدة فيما يتعلق بالعلاقة المالية بين الحكومة والشركات المملوكة للدولة، أي القواعد والممارسات التي تحكم تحويل الأموال بين الشركات المملوكة للدولة والدولة، بالإضافة إلى الأرباح المحتجزة، وإعادة الاستثمار، والتمويل من أطراف ثالثة. ولتنفيذ مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، يُعتبر أن الشركة المملوكة للدولة هي شركة مملوكة بالكامل أو أغليبتها للحكومة وتشارك في الأنشطة الاستخراجية نيابة عن الحكومة. ينبغي للعراق التأكد من أن الحكومة والشركات المملوكة للدولة تُفصح علناً عن الشروط المرتبطة بمشاركتها في مشاريع التعدين والنفط والغاز، بما في ذلك مستوى مسؤوليتها عن تغطية النفقات في مراحل مختلفة من دورة المشروع. في حال حدوث تغييرات في مستوى ملكية الحكومة والشركات المملوكة للدولة خلال فترة إعداد تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، يجب على الحكومة والشركات المملوكة للدولة الإفصاح عن شروط المعاملة، بما في ذلك التفاصيل المتعلقة بالتقييم والإيرادات. إذا قامت الحكومة أو الشركات المملوكة للدولة بتقديم قروض أو ضمانات قروض لشركات التعدين والنفط والغاز العاملة داخل البلاد، فيجب الكشف عن تفاصيل هذه المعاملات، بما في ذلك مدة القرض وشروطه (مثل جدول السداد ومعدل الفائدة). ومن المتوقع أن تُفصح الشركات المملوكة للدولة علناً عن بياناتها المالية المدققة أو البنود المالية الرئيسية (مثل الميزانية العمومية، وبيان الأرباح والخسائر، والتدفقات النقدية) في حالة عدم توفر البيانات المالية. ولتعزيز التنفيذ، يُمكن للعراق التفكير في استخدام تقارير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية كأداة لتشخيص القواعد والممارسات المتعلقة بإدارة النفقات التشغيلية ورأس المال للشركات المملوكة للدولة، والمشتريات، والتعاقد من الباطن، والحوكمة المؤسسية.

- وفقاً للمتطلب 4.2، ينبغي للعراق ضمان الإفصاح العام عن كميات الإيرادات العينية التي تم استلامها وبيعها من قبل الدولة (أو الأطراف الثالثة المعينة من قبل الدولة للبيع نيابة عنها)، والعائدات التي تم استلامها من البيع، والعائدات التي تم تحويلها إلى الدولة من عائدات النفط والغاز والمعادن المُباعة. يجب أن تشمل هذه البيانات كميات النفط الخام والغاز الطبيعي التي تم توريدها من قبل الدولة إلى السوق المحلي، بما في ذلك التحويلات إلى المصافي الوطنية، وإدارات توليد الكهرباء، وشركات الغاز. يجب أن يتم نشر البيانات مفصلة حسب الشركات المشتريّة الفردية وعلى مستويات تتماشى مع تقارير المدفوعات الأخرى وموارد الإيرادات وفقاً للمتطلب 4.7. حيثما كان ذلك مناسباً، يجب أن تشمل المدفوعات (سواءً كانت نقدية أو عينية) المتعلقة باتفاقيات

المقايضة والقروض المدعومة بالموارد. لتعزيز التنفيذ، يُشجّع العراق على الإفصاح عن وصف لعملية اختيار الشركات المشترية، والمعايير الفنية والمالية المستخدمة في اتخاذ الاختيار، وقائمة الشركات المشترية المختارة، وأي انحرافات جوهرية عن الإطار القانوني والتنظيمي المعمول به في اختيار الشركات المشترية، واتفاقيات المبيعات المتعلقة بها. في الحالات التي توجد فيها مخاوف تتعلق بموثوقية البيانات وحيثما كان ذلك عملياً، ينبغي لمجلس أصحاب المصلحة المتعددين النظر في مزيد من الجهود لمعالجة أي فجوات أو تناقضات أو مخالفات في المعلومات المُفصّحة.

- وفقاً للمتطلب 4.5، ينبغي للعراق استخدام إفصاحاته في إطار مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لضمان إمكانية تتبع المدفوعات والتحويلات التي تشمل الشركات المملوكة للدولة وتعزيز الفهم العام لما إذا كانت الإيرادات المستحقة للدولة يتم تحويلها فعلياً إلى الدولة، وكذلك مستوى الدعم المالي الحكومي المقدم لهذه الشركات. يجب أن تشمل هذه الإفصاحات معلومات شاملة وموثوقة عن جميع التحويلات التي تقوم بها الشركات المملوكة للدولة إلى الهيئات الحكومية، والتحويلات داخل الشركات المملوكة للدولة، بالإضافة إلى التحويلات الحكومية إلى الشركات المملوكة للدولة، حيثما تعتبر هذه التحويلات جوهرية.
- وفقاً للمتطلب 6.2، يتعيّن على العراق مراجعة جميع أنواع الإنفاق من قبل الشركات المملوكة للدولة ذات الأهمية بهدف تحديد النفقات التي يمكن تصنيفها كنفقات شبه مالية. ويتعيّن على مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية للعراق تطوير عملية تقرير بشأن النفقات شبه المالية للشركات المملوكة للدولة ذات الأهمية، بهدف تحقيق مُستوى من الشفافية يتماشى مع المدفوعات الأخرى وموارد الإيرادات وفقاً للمتطلب 4.7.

الإنتاج والصادرات (المُتطلبات 3.2، 3.3)

نظرة عامة على التقدم المُحرز في الوحدة

استخدم العراق تقارير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لتحسين الشفافية تدريجياً في بيانات الإنتاج والتصدير في الصناعات الاستخراجية، رغم أن بيانات تقييم إنتاج السلع الاستخراجية لا تزال غير مُتاحة للعموم. أشارت تقارير مبادرة الشفافية السابقة، مثل تقرير عام 2016، إلى مخاوف تتعلق بعدم الاتساق في كيفية حساب الشركات النفطية الوطنية لتكاليف الإنتاج، والتي تم تسليط الضوء عليها كأمتثلة على الممارسات الجيدة في [تقرير](#) معهد حوكمة الموارد لعام 2021 حول كيفية استخدام الجهات الفاعلة في مكافحة الفساد لإفصاحات مبادرة الشفافية. هناك فرصة لاستخدام تنفيذ مبادرة الشفافية لتعزيز الشفافية في تقييم وتكاليف إنتاج الموارد الاستخراجية لدعم جهود الحكومة في تحسين إنتاج وإيرادات النفط والغاز.

كانت مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق رائدة في تقديم إفصاحات مُفصلة عن النفط الخام المُصدّر حسب كل شحنة، لكنها لم تقارن بعد بيانات تصدير النفط العراقية مع بيانات مؤسسات أخرى مثل منظمة أوبك أو بيانات استيراد شركاء التجارة. يمكن لمثل هذه المقارنات أن تضفي قيمة من خلال المساعدة في تحديد مخاطر التسعير التحويلي.

تظل مبادرة الشفافية في العراق المصدر العام الوحيد لمثل هذه البيانات التفصيلية حول الإنتاج والتصدير، وهي أكثر تفصيلاً من الإفصاحات المنهجية التي تنشرها شركة تسويق النفط (سومو) حول بيانات الإنتاج والتصدير. هناك فرص للعراق للاستفادة من تنفيذ مبادرة الشفافية لتعزيز الإفصاحات المنهجية لبيانات إنتاج النفط والغاز من قبل الكيانات الحكومية ذات الصلة مثل شركة سومو والشركات النفطية الوطنية، وكذلك من قبل الشركات النفطية الدولية العاملة بموجب عقود الخدمة. أشارت مشاورات أصحاب المصلحة إلى فرص إضافية لنشر بيانات التصدير الروتينية التي تجمعها وزارة النفط بشكل منتظم عبر موقع مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق.

التقدم والانجاز حسب المُتطلبات والإجراءات التصحيحية

يتوفر التقييم التفصيلي للتقدم المُحرز في تنفيذ كل متطلب من مُتطلبات مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية أو الإجراءات التصحيحية في نماذج جمع البيانات المُشار إليها في الملحق المُرفق بهذا التقرير.

تقرير المصادقة على التقدّم في تنفيذ المعيار للعراق 2024
تقييم التقدّم في تنفيذ معيار مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI)

متطلبات وتقييم مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية	ملخص التقدّم المُحرز في تنفيذ مُتطلبات مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية
<p>الإنتاج (المتطلب 3.2)</p> <p>تم استيفائه في الغالب</p>	<p>يُشير تقييم الأمانة العامة إلى أن المتطلب 3.2 قد تم استيفائه في الغالب، ما يُعتبر تراجعاً مقارنة بالمصادقة السابقة. وفقاً لنموذج "الشفافية" الخاص بمجلس أصحاب المصلحة المتعددين، يهدف المتطلب إلى ضمان فهم العموم لمستويات إنتاج السلع الاستخراجية وتقييم ناتجها بشكل كامل. لم يقدم أصحاب المصلحة الذين تمت استشارتهم آراء محددة حول هذا المتطلب، ومع ذلك ترى الأمانة العامة الدولية أن الهدف قد تحقق في الغالب نظراً لعدم وجود معلومات حول تقييم الإنتاج، خاصة في قطاع النفط والغاز، بالإضافة إلى عدم وضوح الإنتاج غير الرسمي في ظل تقارير صحفية عن إنتاج وبيع غير رسمي للنفط.</p> <p>يتضمن تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2021 بيانات حول أحجام الإنتاج لجميع السلع المعدنية المنتجة في العراق خلال العام المشمول بالمراجعة. تشمل هذه البيانات أحجام إنتاج النفط والغاز مفصلة حسب كل شركة نفط وطنية والمشروع المرتبط بها، وكذلك حسب المحافظة. لطالما طالب المجتمع المدني بتفصيل إنتاج النفط وفقاً لكل شركة ومشروع، على غرار ما ورد في تقرير ITAEI المقدم إلى هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية في مارس/أذار 2020. بالنسبة لقطاع التعدين، تم الإفصاح عن أحجام الإنتاج لأربع مواد بناءً 29 يتم استخراجها في العراق، على الرغم من أن هذا الكشف يبدو أنه يستثني بعض السلع المعدنية التي ذكرها أحدث كتاب سنوي للمعادن في العراق 30 (2019) الصادر عن هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية. ومع ذلك، وبما أن قطاع التعدين لا يُولد مدفوعات مادية كبيرة للحكومة، فإن الأمانة العامة لا تعتبر نقاط الضعف في الكشف عن بيانات إنتاج التعدين بمثابة فجوات مادية.</p> <p>رغم ذلك، لا يتضمن تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2021 قيم الإنتاج لأي من السلع الاستخراجية المنتجة، لا سيما النفط الخام والغاز الطبيعي. هذه الفجوة تُحد من تحقيق الشفافية فيما يتعلق بتقييم ناتج السلع الاستخراجية. وقد أوضح أصحاب المصلحة أن هذا النقص يعود إلى إعادة تنظيم المسؤوليات بين الوزارات فيما يتعلق بتوفير البيانات. بينما تستمر وزارة النفط في نشر البيانات المتعلقة بأحجام الإنتاج والمبيعات المحلية، فإن مسؤولية الكشف عن القيم المالية متوقعة أن تُسند إلى وزارة المالية. ومن المُخطط أن يتم توثيق هذا التقسيم في مسودة سياسة شفافية حالية، مع توقُّع تحسّن توافر البيانات بعد اعتماد السياسة. لم تتمكن الأمانة الدولية من التحقق من مصادر عامة لقيم الإنتاج أثناء إعداد مسودة هذا التقرير.</p>
<p>الصادرات (المتطلب 3.3)</p> <p>تم استيفائه في الغالب</p>	<p>يُشير تقييم الأمانة العامة إلى أن المتطلب 3.3 قد تم استيفائه في الغالب، ولكن يُعتبر تراجعاً مقارنة بالمصادقة السابقة. يعتبر نموذج "الشفافية" الخاص بمجلس أصحاب المصلحة المتعددين أن الهدف المتمثل في ضمان فهم العموم لمستويات صادرات السلع الاستخراجية وتقييمها قد تحقق بالكامل. لم يُعبر أصحاب المصلحة الذين تمت استشارتهم عن آراء محددة حول هذا المتطلب. ومع ذلك، تعترف الأمانة العامة الدولية بالإفصاحات التفصيلية التي قدمتها مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق بشأن صادرات النفط الخام، المفصلة حسب الشحنات ومطابقة مع الإفصاحات المقدمة من المشترين. ومع ذلك، توجد تقارير عديدة تشير إلى صادرات نفط غير رسمية مهمة يُزعم أن حجمها يتجاوز 3.5 مليون برميل يومياً، مما يُحد من تحقيق الهدف.</p> <p>الإفصاحات الحالية: بيانات سومو: يستمر موقع شركة تسويق النفط (سومو) في نشر بيانات إجمالية عن صادرات النفط الخام، لكنها مفصلة فقط حسب نقاط التصدير (البصرة وجبهان)، دون تفصيل عن المُشترين الأفراد أو الشحنات.</p> <p>تقارير مبادرة الشفافية: واصلت تقارير مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق الإفصاح عن كميات وقيم صادرات النفط الخام، مفصلة حسب الشحنات الفردية (وفقاً للمتطلب 4.2). كما تتضمن التقارير تفصيلاً للصادرات حسب دول الوجهة، بالإضافة إلى بيانات عن كميات وقيم صادرات المنتجات البترولية المكررة 31 ولا توجد</p>

29 ملح البصرة، وبنترنيت الكالسيوم، وبنترنيت خام، وملح قياسي.
30 يسرد كتاب المعادن السنوي لعام 2019 الصادر عن هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية للعراق إنتاج المعادن مثل الجبس والنيتروجين والكبريت، والتي لم يتم الكشف عن أحجام إنتاجها في تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2021.

31 تتكون المنتجات البترولية المصدرة من زيت الوقود، والنافثا، والبنزين الطبيعي، وغاز البترول المسال، ومكثفات النفط، والتقطير الفراغي، والكبروسين والكبريت في عام 2021، وفقاً لتقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية.

صادرات للغاز الطبيعي غير المعالج أو السلع المعدنية، وهو متوافق مع المصادر الثانوية مثل أحدث [كتاب سنوي للمعادن](#) من هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية (2019) عن العراق.

لوحة بيانات تفاعلية: وصف أصحاب المصلحة لوحة بيانات تفاعلية طورتها وزارة النفط تحتوي على أرقام المبيعات والصادرات، وتستخدم كأداة مراقبة شهرية من قبل الوزارة. تُشارك هذه البيانات سنوياً مع مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق، وأشار أصحاب المصلحة إلى إمكانية نشرها على موقع الوزارة بصيغتها الأصلية كجدول بيانات تفاعلي. ومع ذلك، لم تكن اللوحة منشورة عند الانتهاء من التقرير.

التجارة غير الرسمية والتوصيات: التقارير عن التجارة غير الرسمية: تشير تقارير تحليلية عن العراق، مثل تقرير [Gan Integrity](#)، إلى وجود تجارة غير رسمية واسعة للنفط والمنتجات البترولية، متورط فيها شبكات إجرامية ومسؤولون حكوميون. وتقدر [مبادرة الجريمة العابرة للحدود](#) أن حوالي 7 ملايين برميل يومياً تُهْرَب من العراق.

التوصيات: لتقديم فهم أدق لقيمة النفط المُصدّر، ينبغي أن تستخدم مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق تقاريرها لتوضيح وجهة نظر مجلس أصحاب المصلحة المتعددين بشأن مصداقية تقديرات الأطراف الثالثة للنشاطات الاستخراجية غير الرسمية في قطاعي النفط والغاز.

الإجراءات التصحيحية والتوصيات الجديدة

- وفقاً للمتطلب 3.2، يتعيّن على العراق ضمان الإفصاح العام عن بيانات الإنتاج في الوقت المناسب لكل سلعة استخراجية منتجة خلال الفترة قيد المراجعة، بما في ذلك قيم الإنتاج لكل سلعة. يمكن تفصيل هذه البيانات بشكل أكبر حسب المنطقة أو الشركة أو المشروع، مع الإشارة إلى المصادر والأساليب المستخدمة في حساب كميات وقيم الإنتاج. ولتعزيز التنفيذ، يُشجّع العراق على استخدام تقارير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية للإشارة إلى تقديرات موثوقة من أطراف ثالثة حول إنتاج النفط والموارد المعدنية غير الرسمي.
- وفقاً للمتطلب 3.3، يتعيّن على العراق الإشارة إلى تقديرات موثوقة من أطراف ثالثة بشأن صادرات السلع الاستخراجية غير الرسمية (التهرب). ينبغي أيضاً على العراق النظر في مقارنة بيانات صادرات النفط العراقية مع أرقام الواردات من الدول التي تُصدر إليها، بهدف تحديد الفجوات بين بيانات صادرات العراق والتقارير التي تقدمها الدول الشريكة في التجارة حول وارداتها من العراق. ولتعزيز تنفيذ المتطلب 3.3، يُشجّع العراق على تضمين المصادر والأساليب المستخدمة في حساب كميات وقيم صادرات السلع الاستخراجية في إفصاحات مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية المستقبلية.

تحصيل الإيرادات (المتطلبات 4.1، 4.3، 4.4، 4.7، 4.8، 4.9)

نظرة عامة على التقدم المُحرز في الوحدة

العراق يُعد فريداً بين دول مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية في تشغيل نظام عقود الخدمة لقطاع النفط والغاز، الذي يتّضمن مدفوعات من الدولة إلى شركات النفط العالمية مقابل عملها في إنتاج النفط على الكتل الممنوحة بموجب عقود الخدمة. لا يزال المصدر الأساسي للإيرادات هو صادرات النفط الخام وبيعها من قبل شركة تسويق النفط العراقية في الأسواق الدولية، حيث حققت 59.85 مليار دولار أمريكي في عام 2021. ومع ذلك، فقد أغفل نطاق تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية للعراق لعام 2021 تدفّيقاً من المدفوعات للذين يقللان من الإيرادات للحكومة: أولاً، تكاليف التأخير التي تدفعها شركة تسويق النفط العراقية لمشتري النفط الخام وشركات النفط العالمية من جهة (انظر المتطلب 4.2)، والمدفوعات الداخلية للشركات المملوكة للدولة (انظر المتطلبين 2.6 و4.5)، وكلاهما يقلل من صافي الإيرادات التي تذهب إلى الخزنة. هناك فرصة لتوسيع نطاق تقارير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية للعراق لتشمل جميع تدفّقات الدفع التي تؤثر على صافي دخل الدولة من النفط والغاز، فضلاً عن سلسلة القيمة المحلية للنفط والغاز (انظر المتطلبين 2.6 و4.5).

أبرز العراق وجمهورية الصين الشعبية اتفاقاً لتبادل النفط مقابل البنية التحتية في إطار مبادرة الحزام والطريق، والذي استهلك 2.65% من إنتاج العراق النفطي في عام 2021 (100,000 برميل يومياً ثم رفعه إلى 150,000 برميل يومياً). هناك فرصة للعراق لاستخدام تطبيقه لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لتوضيح شروط اتفاقية إطار التعاون مع جمهورية الصين الشعبية واستخدام الإفصاحات السنوية لمتابعة تنفيذ الاتفاقية.

تقرير المصادقة على التقدّم في تنفيذ المعيار للعراق 2024
تقييم التقدّم في تنفيذ معيار مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI)

هناك فرص مُتاحة للعراق لاستخدام إفصاحاته في إطار مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية كأداة تشخيص سنوية للقواعد والممارسات المتعلقة بإجراءات التدقيق والضمان، وممارسات الكيانات الحكومية والشركات المملوكة للدولة وشركات النفط العالمية ومشتري النفط. وفي سياق التأخير الكبير في عمليات تدقيق القطاع العام للكيانات الحكومية والشركات المملوكة للدولة، والافتقار إلى توفر تقارير التدقيق على الحساب الحكومي الخارجي الذي يتلقى جميع عائدات مبيعات صادرات النفط الخام، فإن عملية مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق لم تقدم بعد مساهمة ذات مغزى في فهم العموم لجانب حاسم من جوانب إدارة المالية العامة.

التقدم والانجاز حسب المُتطلبات والإجراءات التصحيحية

إن التقييم التفصيلي للتقدم المُحرز في تنفيذ كل متطلب من مُتطلبات مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية أو الإجراءات التصحيحية متاح في نماذج جمع البيانات المُشار إليها في الملحق المُرفق مع هذا التقرير.

متطلبات وتقييم مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية	ملخص التقدم المُحرز في تنفيذ مُتطلبات مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية
<p>الإفصاح الشامل عن الضرائب والإيرادات (المتطلب 4.1)</p> <p>تم استيفاءه جزئياً</p>	<p>يُشير تقييم الأمانة العامة إلى أن المتطلب 4.1 قد تم استيفاءه جزئياً، ما يُعتبر تراجعاً مقارنة بالمصادقة السابقة. ويأخذ نموذج "الشفافية" الخاص بمجلس أصحاب المصلحة المتعددين في اعتباره هدف ضمان الوفاء الكامل بالإفصاحات الشاملة عن مدفوعات الشركات وإيرادات الحكومة من النفط والغاز والتعدين. وقد اعتبر أصحاب المصلحة الذين تمت استشارتهم أن الهدف قد تم استيفاءه بالكامل، لكنهم أقرّوا بوجود فجوات في شمولية التقارير من جانب الحكومة والشركات. ومع ذلك، ترى الأمانة العامة الدولية أن الهدف لا يزال بعيداً عن التحقيق، نظراً لاعتراف أحدث تقرير للعراق عن مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية بأن البيانات المالية التي تم الكشف عنها ليست شاملة لجميع المدفوعات والإيرادات المادية، فضلاً عن إغفال تكاليف التأخير.</p> <p>لقد عطي العراق تقليدياً كل من عائدات النفط والغاز الحكومية من بيع هذه السلع وكذلك المدفوعات الحكومية للشركات (على سبيل المثال، استرداد التكاليف ورسوم المكافآت) في نطاق تقارير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، نظراً لنظام عقود الخدمة المطبق في البلاد. يتسم تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2021 في العراق بالشفافية بشأن نقاط الضعف في التوجه المتبع في تحديد نطاق أهمية الإيرادات والمدفوعات الحكومية لعام 2021، مشيراً إلى أن المدقق الخارجي المستقل لم يتمكن من إكمال دراسة نطاق كاملة عند إعداد تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2021. ونتيجة لذلك، يُشير تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2021 إلى أن جميع مصادر الإيرادات والشركات (سواء مشتري النفط الخام أو شركات النفط العالمية العاملة بموجب عقود الخدمة) كانت مدرجة في نطاق تقارير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية مع حد أهمية نسبية فعلي يبلغ صفراً. وكما هو الحال في تقارير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية السابقة، يُغطي تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية كلاً من المدفوعات المقدمة إلى الحكومة وكذلك المدفوعات الحكومية إلى شركات النفط العالمية العاملة بموجب عقود الخدمة (المدفوعات العينية مقابل رسوم الأجر واسترداد التكاليف).</p> <p>ومع ذلك، فإن نطاق تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2021 يغفل تكاليف التأخير التي تدفعها الدولة لمشتري النفط الخام وشركات النفط العالمية التي تواجه تأخيرات في تحميل السفن في الميناء، مما ساهم في الرسوم المدفوعة لخرق عقد بيع النفط. ومن غير الواضح من تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية ما هو المبلغ الإجمالي لتكاليف التأخير لعام 2021، حيث يُص على أنه يُمكن أن يكون بين 9.59 مليار دولار أمريكي، وهو الفرق الإجمالي بين إعلان البنك المركزي العراقي عن عائدات مبيعات النفط ونشر عائدات سومو من مبيعات النفط، و8.5 مليون دولار أمريكي المنصوص عليها في البيان المالي لشركة سومو لرسوم الجزاء (انظر المتطلب 4.2). وخلال المشاورات، لاحظت الحكومة أن هذه التكاليف كانت مشروطة بقدرة سومو على تسليم النفط في الوقت والمكان المُتفق عليهما تعاقدياً. ونظراً لأنه شكل من أشكال "رسوم الجزاء"، فإن الحكومة ترى أنه لا ينبغي اعتبار تكاليف التأخير تدفقاً للدفع. وترى الأمانة العامة الدولية أنه كان ينبغي لمجلس أصحاب المصلحة المتعددين أن يدرس هذه القضية وأهميتها في العراق بالنظر إلى الرقم المرتفع المحتمل. وترى الأمانة العامة أن هذه الرسوم تشكل عنصراً أساسياً لفهم إجمالي ما تحصل عليه الحكومة من قطاع النفط خلال العام قيد المراجعة.</p>

تقرير المصادقة على التقدّم في تنفيذ المعيار للعراق 2024
تقييم التقدّم في تنفيذ معيار مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI)

	<p>تُوجد فجوات كبيرة في شمولية الإفصاحات. لم تقدم نسبة كبيرة من الشركات المادية نماذج تقارير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2021. يكشف تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2021 بوضوح عن هذه الفجوات (خاصة في الجدولين 16 و 17)، حيث أشار إلى أن 17 من أصل 24 شركة نفط عالمية مادية (71%) و 34 من أصل 56 مشتري نفط خام مادي (61%) فقط قدموا تقارير لعام 2021. وهذا دفع المدقق الخارجي المستقل إلى استنتاج أن بيانات الإيرادات لعام 2021 غير شاملة. بالمثل، قدّمت 8 من أصل 17 شركة مملوكة للدولة نماذج تقارير مبادرة الشفافية لعام 2021، بينما قدمت 7 من الكيانات الحكومية المادية التسع (78%) تقاريرها بشكل صحيح (إلا أن وزارة المالية ووزارة البيئة لم تقدمتا تقارير). كما يوضح التقرير أن وزارة النفط كانت "مُمتثلة جزئيًا" لالتزاماتها المتعلقة بالإبلاغ في إطار مبادرة الشفافية. يوفر تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية الإفصاح الكامل من الحكومة بشأن جميع الإيرادات من قطاع النفط والغاز، رغم أنه لم يتم تفصيلها بشكل متسق حسب تدفق الإيرادات الفردي (المتطلب 4.7). يتم مطابقة عمليات رفع النفط الخام فقط للشركات المبلغة، ومع ذلك لم تتم مطابقة 27% من عمليات الرفع، وحتى تلك التي تمت مطابقتها لم يتم تقسيمها حسب رسوم المكافآت واسترداد التكاليف، بينما كانت هذه المدفوعات مطابقة في السابق حسب تدفق الإيرادات.</p> <p>في ضوء إغفال وزارة المالية الإبلاغ، يجمع تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2021 الإفصاحات من الشركات المبلغة عن مدفوعاتها الضريبية لوزارة المالية، على الرغم من أن عدم الإبلاغ من قبل 7 من شركات النفط العالمية الـ 24 يعني أن هذا لا يغطي جميع دخل ضريبة النفط والغاز في عام 2021. كما يُثير عدم الإبلاغ من قبل وزارة البيئة مخاوف بشأن شمولية الإفصاحات المتعلقة بالبيئة (انظر المتطلب 6.1).</p> <p>لم يستخدم العراق بعد تقارير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لتسهيل وصول العموم إلى التقارير المالية للشركات والحكومة، ولا للعمل مع الوكالات الحكومية ذات الصلة لتعزيز إفصاحاتها المنهجية عن المعلومات المطلوبة بموجب معيار مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية. وبالتالي، يُشير تقييم الأمانة العامة إلى أن الجوانب الفنية المهمة للمتطلب 4.1 لا تزال معلقة، وذلك حسب أحدث تقرير للعراق عن مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية. ترحب الأمانة العامة بالتقييم الذاتي النقدي لمجلس أصحاب المصلحة المتعددين.</p>
<p>أحكام البنية التحتية واتفقيات المقايضة (المتطلب 4.3)</p> <p>تم استيفؤه في الغالب</p>	<p>يُشير تقييم الأمانة العامة إلى أن المتطلب 4.3 قد تم استيفؤه في الغالب. على الرغم من أن المصادقة السابقة اعتبر هذا المتطلب غير قابل للتطبيق، تشير الإفصاحات الأخيرة إلى أن المتطلب أصبح قابلاً للتطبيق في الفترة منذ المصادقة السابقة. يعتبر نموذج "الشفافية" الخاص بمجلس أصحاب المصلحة المتعددين أن هدف ضمان فهم العموم لإجراءات البنية التحتية والترتيبات من نوع المقايضة قد تم استيفؤه بالكامل. لم يعرب أصحاب المصلحة الذين تمت استشارتهم عن رأي محدد بشأن هذا الهدف. ومع ذلك، تعتبر الأمانة العامة الدولية أن الهدف قد تم استيفؤه في الغالب، بالنظر إلى الإفصاحات المحدودة المتعلقة بالقرض المدعوم بالنفط الذي قدمته جمهورية الصين الشعبية في إطار "مبادرة الحزام والطريق". خلال المشاورات، تم نشر ملاحظة تكميلية تحتوي على بعض المعلومات حول الاتفاقيات، كما يُوفر قانون الميزانية معلومات عن طبيعة الاستثمارات في البنية التحتية. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوات بشأن مدة القرض الممنوح وحالة مشاريع البنية التحتية التي تم التّعهد بها كضمانات لتوريدات النفط.</p> <p>كان تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2021 للعراق رائدًا في الكشف عن القروض المدعومة بالموارد لأول مرة في سياق اتفاقية النفط مقابل البنية التحتية المنفق عليها في الأصل في عام 2018. وهذا مهم بشكل خاص نظرًا لأن العراق كان أكبر متلقٍ للتمويل بموجب مبادرة الحزام والطريق لجمهورية الصين الشعبية في عام 2021، وفقًا لتقرير صادر في يناير/كانون الثاني 2022 عن مركز التمويل الأخضر والتنمية بجامعة شنغهاي فودان. يوضح تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2021 أن أياً من الكيانات المبلغة لم تكشف عن أي معلومات حول اتفقيات المقايضة كجزء من تقارير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2021. ومع ذلك، يصف تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية اتفاقية إطرارية لقرض دعم الموارد بين العراق وجمهورية الصين الشعبية تتضمن تسليم 100000 برميل يوميًا إلى شركة سينوشور كدفعة لمشاريع البنية التحتية. يصف التقرير طرق سداد القرض، بما في ذلك مُتطلبات الحكومة لإيداع الأموال في حساب سداد بموجب اتفاقية التعاون بين الحكومات، لكنه لا يصف شروط الاتفاقية بشكل شامل. على سبيل المثال، لا يكشف التقرير عن القيمة الإجمالية للاتفاقية، ولا عن الشروط الرئيسية للقرض مثل سعر الفائدة ومدة القرض. يقدم تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية القيمة الإجمالية للسدادات المدعومة بالنفط في عام 2021، لكنه لا يقدم أي معلومات أخرى عن قيمة البنية الأساسية التي تم التّعهد بها أو تشييدها في ذلك العام. وبالتالي، لم يتم</p>

تقرير المصادقة على التقدّم في تنفيذ المعيار للعراق 2024
تقييم التقدّم في تنفيذ معيار مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI)

	<p>تناول العديد من الجوانب الفنية للمتطلب 4.3 بعد خلال الفترة قيد المراجعة فيما يتعلق باتفاقية شكلت حوالي 2.65%³² من صادرات النفط الخام في عام 2021.</p> <p>خلال المشاورات، نشرت مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق مذكرة تقدم تفاصيل إضافية بشأن الاتفاقية، حيث تُوضح قيمة القرض المدعوم بالنفط، مدته، طرق السداد، وبعض المعلومات المتعلقة به³³، إلا أنها لم تنطرق إلى سعر الفائدة أو أي رسوم إضافية أخرى تم تطبيقها في الاتفاقية. علاوة على ذلك، لا توفر المذكرة تفاصيل عن مشاريع البنية التحتية التي يتم تمويلها من خلال الاتفاقية. يُقدم قانون الميزانية للفترة 2023-2025 بعض المعلومات حول نوعية الاستثمارات الممولة بموجب الاتفاقية³⁴، لكنه لا يتناول تلك المشاريع حتى الآن. ورغم أن المعلومات الواردة توفر سياقاً إضافياً، إلا أن تقارير مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق لم تأخذ في اعتبارها بعد حالة البنية التحتية التي تم تطويرها بموجب الاتفاقية، كما أنها لا تتابع قيمة صرف القروض بشكل سنوي أو تقارن هذه الاتفاقية باتفاقيات الصناعة الاستخراجية التقليدية المبنية على النقد. وبالتالي، هنالك فرصة كبيرة لتعزيز فهم العموم لهذه الاتفاقية عبر استخدام تقارير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، من خلال الاستفادة من التقارير المالية المتعلقة بعائدات النفط المُجمعة من حساب صندوق التنمية العراقي³⁵.</p>
<p>إيرادات النقل (المتطلب 4.4) لا ينطبق</p>	<p>يُشير تقييم الأمانة العامة إلى أن المتطلب 4.4 لا يزال غير قابل للتطبيق، كما كان الحال في المصادقة السابقة. يعتبر نموذج "الشفافية" الخاص بمجلس أصحاب المصلحة المتعددين أن الهدف المتعلق بضمان الشفافية في عائدات الحكومة والشركات المملوكة للدولة من نقل النفط والغاز والمعادن غير قابل للتطبيق. تتفق وجهة نظر الأمانة العامة الدولية مع التقييم الذاتي لمجلس أصحاب المصلحة المتعددين في اعتبار الهدف غير قابل للتطبيق، نظراً لأن جميع النفط والغاز في العراق مملوك للدولة، مما يجعل من المستحيل على الدولة أو أي شركة مملوكة للدولة جمع أي عائدات من استخدام طرف ثالث للبنية التحتية لنقل النفط والغاز.</p> <p>وصف تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية للعراق لعام 2021 بإيجاز عمليات شركة خطوط الأنابيب النفطية، لكنه لم يتطرق إلى ما إذا كان المتطلب 4.4 قابلاً للتطبيق في العراق. وفهم الأمانة العامة الدولية هو أن هذا المتطلب غير قابل للتطبيق، كما كان الحال في المصادقة السابقة.</p>
<p>مستوى التصنيف (المتطلب 4.7) تم استيفاءه جزئياً</p>	<p>يُشير تقييم الأمانة العامة أن المتطلب 4.7 قد تم استيفاءه جزئياً، ما يُعتبر تراجعاً مقارنة بالمصادقة السابقة. يعتبر نموذج "الشفافية" الخاص بمجلس أصحاب المصلحة المتعددين أن الهدف المتعلق بضمان تفصيل الإفصاحات العامة عن مدفوعات الشركات وإيرادات الحكومة من النفط والغاز والتعدين قد تم استيفاءه بالكامل. لم يُعرب أصحاب المصلحة عن آراء بشأن مستوى التفصيل. ومع ذلك، ترى الأمانة العامة الدولية أن الهدف لا يزال بعيداً عن التحقيق، نظراً لعدم وجود تفصيل متسق للبيانات المتعلقة بالمدفوعات الحكومية للشركات حسب نوع الإيرادات والمشروع. بالإضافة إلى ذلك، لم يشكل مجلس أصحاب المصلحة المتعددين بعد رأياً بشأن ما يشكل مشروعاً.</p> <p>يُقدم تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2021 في العراق البيانات المالية المتوافقة مع الكيانات الحكومية والشركات والمشاريع، حيث يشمل صادرات النفط (حسب الشحنة) والمدفوعات الحكومية للشركات (مثل الرفع العيني من قبل شركات النفط العالمية العاملة بموجب عقود الخدمة). ومع ذلك، فإن</p>

³² وتمثل 100 ألف برميل يومياً من إجمالي الصادرات المتوسطة البالغة 3.78 مليون برميل في عام 2021 ما نسبته 2.65% من متوسط الإنتاج اليومي في عام 2021. يتم سداد القرض باستخدام النفط الخام الذي ترفعه شركتان صينيتان، بما يتماشى مع المعايير التي تتبناها شركة تسويق النفط العراقية والمطابقة على جميع مشتري النفط الخام العراقي. أما حصة شركة تسويق النفط العراقية من رفع النفط فقد دخلت حيز التنفيذ في عام 2019 ولا تزال سارية المفعول، بحجم 100 ألف برميل يومياً مقسمة بالتساوي بين شركة تشن هوا للنفط وشركة سينوكيم. وقد تم زيادة هذا الحجم إلى 150 ألف برميل يومياً في عام 2022 لتلبية الإيرادات السنوية المقدره بناءً على سعر البيع الرسمي المطبق على جميع المشتريين (دون خصومات أو أقساط). وبموجب هذه الاتفاقية، يُسمح للشركتين بإعادة بيع النفط الخام. ويتعين عليهما تحويل 65% من أرباح إعادة البيع إلى شركة تسويق النفط العراقية، بينما يمكنهما الاحتفاظ بنسبة 35%. أما في حال تحقيق خسارة من إعادة البيع، فإن الشركة الصينية تتحمل 100% من تلك الخسارة. كما يتم إيداع العائدات من بيع كميات النفط الخام المحددة بموجب هذه الاتفاقية مباشرة في حساب العراق لدى صندوق تنمية العراق (حساب صندوق تنمية العراق)، وتستخدم كودائع ضمان للمبلغ الممول بموجب الاتفاقية.

³⁴ هناك أربعة استثمارات مُخصصة لوزارة الكهرباء، اثنان لم يتم تخصيصهما بعد لوزارة معينة. مشاريع البنية التحتية الأربعة للكهرباء هي كالتالي: (1) مشروع محطة الطاقة الحرارية الشمالية/المرحلة الأولى (2*350 ميجاوات) بتكلفة 750 مليون دولار أمريكي؛ (2) مشروع محطة الشنافية البخارية/المرحلة الأولى بوحدين وبكلفة إجمالية 700 مليون دولار؛ (3) مشروع محطة الطاقة الشمسية (750 ميجاوات) والذي من المقرر أن ينتهي في عام 2023 بقدرة 200 ميجاوات وبكلفة 200 مليون دولار؛ (4) مشروع تحويل محطات الغاز من الدورة البسيطة إلى الدورة المركبة، والذي يشمل محطات الغاز في النجيبية والحلة وكربلاء والنجف وبغداد، وبكلفة 650 مليون دولار. وتخصص جميع هذه المشاريع لوزارة الكهرباء، التي تشارك في المشروع الأخير بمبلغ إضافي قدره 57 مليون دولار. أما المشروعان المتبقيان، فهما: (1) مشروع بناء المدارس بتكلفة 2 مليار دولار لصالح الأمانة العامة لمجلس الوزراء، والذي يتضمن بناء 1000 مدرسة نموذجية، بتحويل 500 مليون دولار أمريكي؛ و(2) مشاريع البنية التحتية ذات الأولوية والتنمية الاستراتيجية بتكلفة إجمالية تبلغ 6.892 مليار دولار أمريكي، منها 2.443 مليار دولار أمريكي سيتم تمويلها بعد موافقة مجلس الوزراء على المشاريع.

³⁵ تم تغيير اسم حساب صندوق تنمية العراق (DFI) حوالي عام 2008، لكن أصحاب المصلحة غالباً ما يُشيرون إليه باسم "حساب DFI" والمصطلحات الأخرى المستخدمة لهذا الحساب، وهي حساب البنك المركزي العراقي (CBI) في بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك (FRB NY)، تشمل "حساب إيصال عائدات النفط" (OPRA)، "العراق 2"، و"حساب عائدات النفط والغاز" (OGRA)، و"حساب خليفة صندوق تنمية العراق".

تقرير المصادقة على التقدّم في تنفيذ المعيار للعراق 2024
تقييم التقدّم في تنفيذ معيار مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI)

	<p>البيانات المتعلقة بالمدفوعات الحكومية للشركات لا تُفصل حسب تدفق الإيرادات، أي التمييز بين استرداد التكاليف ورسوم المكافأة لكل شركة ولكل مشروع. يتم تليخيص هذه المدفوعات تحت مُسمى "رفع النفط الخام" من قبل شركات النفط العالمية، مُفصلة حسب الشركة، ولكن دون التفصيل حسب نوع تدفق الدفع. علاوة على ذلك، فإن البيانات الأخرى المتعلقة بالإمدادات المحلية من النفط الخام والغاز الطبيعي لا توضح تفصيلاتها حسب الشركات المملوكة للدولة المتلقية. يتم تقديم قيمة "تكاليف التأخير" التي تدفعها الدولة لمشتري النفط وشركات النفط العالمية بسبب التأخير في تصدير النفط الخام كرقم مُجمّل، دون تفصيل حسب الشركة المتلقية (انظر المتطلبين 4.1 و4.2). كما لم يتم الكشف عن المدفوعات الأخرى التي كانت ضمن نطاق تقارير مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق سابقاً، مثل "مدفوعات الخدمة الداخلية" التي تغطي تكلفة الإنتاج للجهود المحلية، والتي تدفعها وزارة المالية من خلال شركة تسويق النفط العراقية إلى شركات النفط الوطنية الفردية (انظر المتطلبات 4.1 و4.5).</p> <p>لم يُبلور مجلس أصحاب المصلحة المتعددين بعد رأيه بشأن ما يشكل "مشروع". في الممارسة العملية، يتم الإفصاح عن المشاريع في تقارير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية على مستوى الحقل المغطى بعقد الخدمة. ومع ذلك، حاجّ انتلاف المجتمع المدني العراقي (ITAEI) في الماضي (على سبيل المثال، في <u>تقريره</u> إلى لجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية في مارس/أذار 2020) بأن التفصيل حسب عقد الخدمة لا يشكل إفصاحاً على مستوى المشروع (مستشهداً بمثال 270 بنر إنتاج في حقل الرمييلة النفطي). ولغرض هذا التقييم، تعتبر الأمانة العامة الدولية أن كل حقل نفط، بغض النظر عن حجمه، يخضع لعقد خدمة واحد، مع فرض المدفوعات على أساس الحقل الخاضع لعقد الخدمة بدلاً من كل بنر على حدة.</p> <p><u>توثيق التقدّم – دعم مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية للشركة حسب التوقع 3</u></p> <p>نشرت الشركات الداعمة لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية التي تملك عقود خدمة لحقول النفط العاملة (مثل بي بي، وإيني، وإكسون موبيل، وبرتامينا، وتوتال إنرجيز) بياناتها بناءً على حقل النفط الذي تملك عقد الخدمة له، مثل قيمة النفط المُستخرج حسب المشروع. كما تقوم هذه الشركات بنشر مدفوعاتها في التقارير الحكومية التي توفر المزيد من تدفقات الإيرادات المُجمّعة حسب المشروع في العراق. أحدثت هذه الشركات هي إكسون موبيل التي قدّمت لأول مرة إفصاحات أكثر شمولاً من خلال <u>لجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية</u>، بما في ذلك <u>العراق</u>، وهو تقدّم نحو الإبلاغ الذي كان يتم في السابق من خلال الاتحاد الأوروبي عن شركة إكسون موبيل لوكسمبورغ إيه سي إي، والذي لم يشمل الأنشطة في العراق.</p>
<p>حسن توقيت البيانات (المتطلب 4.8) تم استيفاءه بالكامل</p>	<p>يُشير تقييم الأمانة العامة أن المتطلب 4.8 قد تم استيفاءه بالكامل، كما في المصادقة السابقة. وبأخذ نموذج "الشفافية" الخاص بمجلس أصحاب المصلحة المتعددين في الاعتبار هدف ضمان توفير الإفصاحات العامة عن مدفوعات الشركات وإيرادات الحكومة من النفط والغاز والتعدين في الوقت المناسب بما يكفي لتكون ذات جدوى وقيمة لإثراء المناقشات العامة وصنع السياسات. وقد اعتبر أصحاب المصلحة الذين تمت استشارتهم أن المتطلب قد تم استيفاءه بالكامل. وتتفق وجهة نظر الأمانة العامة الدولية مع التقييم الوطني في اعتبار المتطلب قد تحقق، رغم أنه من الممكن تحسين توقيت تقارير مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق لتعزيز أهمية هذه البيانات في المناقشات العامة وصنع السياسات.</p> <p>نشر العراق تقارير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية بانتظام ضمن الجداول الزمنية المُمتدة التي <u>وافق عليها المجلس</u> للإفصاحات، مع مراعاة الاعتبارات غير الفنية الأوسع. نشر العراق تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2018 مع بعض التأخير في مارس/أذار 2021، على الرغم من أنه كان ضمن التمديد الذي وافق عليه المجلس للجداول الزمنية للنشر. كما نشر العراق تقريره عن مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعامي 2019 و2020 مع بعض التأخير في يونيو/حزيران 2022، ضمن التمديد الذي <u>وافق</u> عليه المجلس للنشر. تم نشر تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2021 في ديسمبر/كانون الأول 2023. وتقارير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية شفافة بشأن موافقة مجلس أصحاب المصلحة المتعددين الأعضاء على القرارات مثل فترة إعداد التقارير، التي تتم دائماً على أساس المحاسبة النقدية.</p>
<p>جودة وضمان البيانات (المتطلب 4.9) تم استيفاءه جزئياً</p>	<p>يُشير تقييم الأمانة العامة أن المتطلب 4.9 قد تم استيفاءه جزئياً، ما يُعتبر تراجعاً مقارنة بالمصادقة السابقة. يعتبر نموذج "الشفافية" الخاص بمجلس أصحاب المصلحة المتعددين أن الهدف المتمثل في ضمان اتخاذ التدابير المناسبة لضمان موثوقية الإفصاحات عن مدفوعات الشركات وإيرادات الحكومة من النفط والغاز والتعدين قد تم استيفاءه في الغالب. وأشار أصحاب المصلحة الذين تمت استشارتهم إلى أن الهدف قد تم استيفاءه في الغالب. ومع ذلك، ترى الأمانة العامة الدولية أن الهدف لا يزال بعيداً عن التحقيق، بالنظر إلى اعتراف تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية بالنقص الكبير في شمولية وموثوقية البيانات</p>

تقرير المصادقة على التقدّم في تنفيذ المعيار للعراق 2024
تقييم التقدّم في تنفيذ معيار مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI)

المالية. على الرغم من أن المدقق الخارجي المستقل حاول اتباع منهجية قوية لمراجعة تطابق المدفوعات والإيرادات بين الحكومة والشركات، إلا أن ضعف ممارسات التقارير والتدقيق من قبل الحكومة والشركات قد قيّد التقدم نحو تحقيق الهدف.

يؤكد تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2021 في العراق قيام مجلس أصحاب المصلحة المتعددين بتعيين شركة BDO المملكة المتحدة كإداري مستقل واعتمادها نماذج التقارير. ومع ذلك، يكون تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية شفافاً بشأن عدم قدرة الهيئة المستقلة على إعداد دراسة شمولية لتحديد نطاق التقرير لعام 2021، نظراً للضعف الكبير في تقارير الحكومة (انظر المتطلب 4.1). يُقدم التقرير لمحة عامة عن إجراءات التدقيق والضمان القانونية للكيانات الحكومية، والشركات المملوكة للدولة، والشركات الاستخراجية، لكنه لا يقدم تشخيصاً لإجراءات التدقيق الوطنية مقارنة بالمعايير الدولية للتدقيق، مما يسمح للقراء بفهم مستوى القوة في إجراءات التدقيق والضمان. يوفر تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لمحة عن مستوى التدقيق في البيانات المالية لشركات النفط الوطنية لعام 2021، مؤكداً أن النسخ غير المدققة (والتي لم تُنشر حتى وقت قريب) من البيانات المالية لشركات النفط الوطنية لعام 2021 كانت هي الوحيدة المتاحة للهيئة المستقلة، لكنه لا يتناول ممارسات التدقيق والضمان في عام 2021 بين الكيانات الحكومية أو الشركات الاستخراجية. وهذه فرصة ضائعة نظراً لعدم وجود تفسير علني للتأخيرات الكبيرة في مراقبة هيئة الرقابة المالية الاتحادية للكيانات الحكومية المكلفة بجمع الإيرادات والشركات المملوكة للدولة. والأمر المقلق على حد سواء هو أن تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية يُشير إلى أن البيانات المالية وتقرير التدقيق بشأن حساب عائدات النفط والغاز في بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك لم يتم توفيرها لمبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق، على الرغم من أهمية هذا الحساب كالمُتلقّي لجميع عائدات صادرات النفط الخام.

يُحدد تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2021 منهجية واضحة لضمانات الجودة الإضافية التي يجب أن تُقدمها الكيانات الحكومية المهمة والشركات المملوكة للدولة وشركات النفط العالمية ومشتري النفط، والتي تشمل شهادة الإدارة ونسخاً من البيانات المالية المدققة. ومع ذلك، فإن تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية شفاف بشأن نقاط الضعف الكبيرة في التزام الكيانات المبلغة بالإجراءات المتفق عليها، ويتضمن بياناً واضحاً من هيئة المراجعة بأن البيانات المتوافقة ليست شاملة ولا موثوقة. توجد معلومات كافية في تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لتقييم أهمية المدفوعات والإيرادات من الكيانات المبلغة التي لم تلتزم بالإجراءات المتفق عليها، وتغطية التسوية النهائية. استخدم العراق تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لمتابعة توصيات مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية السابقة وصياغة توصيات جديدة، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بموثوقية البيانات. ومع ذلك، هناك فرصة لتوسيع تركيز مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق على ممارسات التدقيق والضمان الساندة في قطاع النفط والغاز، بهدف تعزيز أهمية توصيات مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لإصلاح السياسات.

الإجراءات التصحيحية والتوصيات الجديدة

● وفقاً للمتطلب 4.1، يجب على العراق ضمان الإفصاح العام عن جميع المدفوعات والإيرادات المادية المتعلقة بقطاع النفط والغاز والتعدين لجمهور واسع بطريقة شاملة ومفهومة ومتاحة للجميع. من المتوقع أن تقوم البلدان المنفذة بالإفصاح عن المعلومات المطلوبة من خلال التقارير الصادرة عن الحكومة والشركات الروتينية (مثل المواقع الإلكترونية والتقارير السنوية وما إلى ذلك)، باستخدام تقارير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لجمع هذه المعلومات ومعالجة أي قضايا تتعلق بالفجوات وجودة البيانات. يجب على العراق ضمان إلزام جميع الكيانات الحكومية المعنية بالمعاملات المادية مع شركات النفط والغاز والتعدين بالإفصاح الشامل عن هذه المعاملات وفقاً للنطاق المتفق عليه. ويجب على جميع شركات النفط والغاز والتعدين المشاركة في المعاملات المادية مع الحكومة أن تفصح بشكل شامل عن هذه المعاملات وفقاً للنطاق المتفق عليه. ولتعزيز التنفيذ، من المتوقع أن تقوم الشركات الاستخراجية بنشر بياناتها المالية المدققة علناً، أو تقديم البنود الرئيسية (مثل الميزانية العمومية، وبيان الأرباح والخسائر، والتدفقات النقدية) في حال عدم توفر البيانات المالية المدققة.

● وفقاً للمتطلب 4.3، يجب على العراق ضمان الإفصاح العام عن الشروط الرئيسية لأي اتفاقيات، أو مجموعات من الاتفاقيات، التي تتضمن تقديم السلع والخدمات (بما في ذلك القروض المدعومة بالموارد)، سواء بشكل كامل أو جزئي مقابل تنازلات النفط أو الغاز أو التعدين أو التسليم الفعلي لتلك السلع إلى أطراف معينة يتم تعيينها كجزء من الاتفاق. يجب أن يشمل ذلك الترتيبات التي يتم فيها التعمد بتسليم النفط الخام مقابل القروض المخصصة للبنية التحتية. لتحقيق ذلك، يجب على مجلس أصحاب المصلحة المتعددين والإداري المستقل الحصول على فهم كامل لشروط الاتفاقيات والعقود ذات الصلة، والأطراف المشاركة، والموارد التي تم التعمد بها من قبل الدولة، وقيمة تدفق الفائدة المقابلة، ومدى أهمية هذه الاتفاقيات مقارنة بالعقود التقليدية. يُطلب من مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق ضمان أن يشمل تنفيذ المبادرة هذه الاتفاقيات وأن توفر الإفصاحات مستوى من التفاصيل

تقرير المصادقة على التقدّم في تنفيذ المعيار للعراق 2024
تقييم التقدّم في تنفيذ معيار مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI)

والتفكيك يتناسب مع المدفوعات الأخرى وتدفقات الإيرادات. يجب على مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق الاتفاق على إجراء لمعالجة جودة البيانات وضمان المعلومات المذكورة أعلاه، وفقاً للمطلب 4.9. ولتعزيز التنفيذ، يُشجع العراق على نشر الاتفاقيات بشكل كامل.

- وفقاً للمطلب 4.7، يجب على العراق ضمان تفصيل الإفصاحات العامة عن المدفوعات والإيرادات المادية من الصناعات الاستخراجية حسب الكيان الحكومي، حسب تدفق الإيرادات، حسب الشركة، وحيثما ينطبق ذلك، حسب المشروع لجميع الإيرادات الاستخراجية التي تعتبر مادية لتقارير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية. يجب على مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق أن تُحدد بوضوح تعريف المشروع وما هي تدفقات الإيرادات التي يتم فرضها على مستوى المشروع.
- لتعزيز تنفيذ المطلب 4.8، يُشجّع العراق على ضمان أن تكون الإفصاحات العامة عن المدفوعات والإيرادات من النفط والغاز والتعدين في الوقت المناسب بما يكفي لتكون ذات جدوى وقيمة للمناقشات العامة وصنع السياسات. تُشجّع أيضاً مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق على مواصلة جهودها لتحسين توقيت تقاريرها الخاصة بمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، بما في ذلك من خلال إعداد التقارير في الوقت المناسب وتعزيز الإفصاحات المنهجية من قبل الحكومة والشركات حول البيانات المطلوبة وفقاً لمعيار مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية.
- وفقاً للمطلب 4.9، يتعيّن على العراق أن يضمن أن إفصاحات مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية عن الإيرادات الاستخراجية الحكومية تخضع لمراجعة مستقلة وموثوقة، مع تطبيق معايير التدقيق الدولية. ويتعيّن على مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق أن تُوافق على إجراء وتطبيق معالجة جودة البيانات وضمانها على أساس إجراء قياسي أقره مجلس إدارة مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، دون أي انحرافات جوهرية في الممارسة العملية. ويتعيّن على جميع الكيانات الحكومية الجوهرية والشركات الاستخراجية أن تمتثل لإ ضمانات الجودة الخاصة بإعداد التقارير الخاصة بمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية التي وافقت عليها مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق. ولتعزيز التنفيذ، يُمكن للعراق أن يُعزز استخدامه لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية للمساهمة في تعزيز أنظمة وممارسات التدقيق والضمان الروتينية للحكومة والشركات من خلال توفير تشخيص سنوي لقواعد وممارسات التدقيق والضمان السائدة في الحكومة والشركات وصياغة توصيات مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية للإصلاحات.

إدارة الإيرادات (المُتطلبات 5.1، 5.3)

نظرة عامة على التقدم المُحرز في الوحدة

لقد قامت مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق بعمل محدود في مطابقة إفصاحات المبادرة مع رموز ميزانية الحكومة الفيدرالية أو فيما يتعلق بالإفصاح عن التقارير المالية للحسابات الرئيسية التي تُدير عائدات النفط والغاز. ولا يزال من غير الواضح من تقارير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية الأخيرة في العراق أيّ الإيرادات الاستخراجية يتم تسجيلها في الميزانية الوطنية وأياً لا يتم تسجيلها. هناك فرص أمام العراق لاستخدام تقارير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية كتشخيص سنوي للتقدم المُحرز في تنفيذ إصلاحات الإدارة المالية العامة الرئيسية، بالتعاون مع شركاء مثل صندوق النقد الدولي، مثل تنفيذ نظام الإدارة المالية المتكاملة المخطط له وحساب الخزنة الموحد³⁶.

في ظل الاحتجاجات الشعبية التي بدأت في أكتوبر/تشرين الأول 2019 وفترة طويلة بدون حكومة أو ميزانية اتحادية في 2020-2021، شهدت نفقات الميزانية الاتحادية زيادة ملحوظة في الفترة من 2021 إلى 2024. ارتفع سعر النفط³⁷ "المتعادلاً مالياً" في الميزانيات المتعاقبة للحكومة الاتحادية من 54 دولاراً أمريكياً في عام 2021 إلى 94 دولاراً أمريكياً متوقعاً في عام 2024 وفقاً لـ صندوق النقد الدولي. هناك فرص لمبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق لتقديم مساهمة أكبر في المناقشة العامة من خلال الكشف علناً عن الافتراضات التي تدعم دورات الميزانية، بما في ذلك أسعار السلع الأساسية المتوقعة، والإنتاج المتوقع، وتخطيط السيناريوهات للتحوّل في مجال الطاقة.

³⁶ للمزيد من المعلومات، يُرجى الاطلاع على تقرير مشاورات المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي في مايو/أيار 2024 بشأن العراق.

³⁷ سعر التعادل المالي للنفط هو الحد الأدنى لسعر برميل النفط الذي يحتاجه العراق لتغطية ميزانية الحكومة الفيدرالية. وإذا كان سعر التعادل المالي للنفط أعلى من سعر النفط الحالي، فإن عجز ميزانية الحكومة الفيدرالية يزداد.

التقدم والانجاز حسب المتطلبات والإجراءات التصحيحية

إن التقييم التفصيلي للتقدم المُحرز في تنفيذ كل متطلب من مُتطلبات مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية أو الإجراءات التصحيحية مُتاح من خلال نماذج جمع البيانات المُشار إليها في الملحق المُرفق بهذا التقرير.

متطلبات وتقييم مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية	ملخص التقدم المُحرز في تنفيذ مُتطلبات مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية
<p>توزيع إيرادات الصناعات الاستخراجية (المتطلب 5.1) تم استيفاؤه جزئياً</p>	<p>يُشير تقييم الأمانة العامة إلى أن المتطلب 5.1 قد تم استيفاؤه جزئياً، وهو ما يمثل تراجعاً منذ المصادقة السابقة. ويأخذ نموذج "الشفافية" الخاص بمجلس أصحاب المصلحة المتعددين في الاعتبار هدف ضمان إمكانية تتبع الإيرادات الاستخراجية إلى الميزانية الوطنية ولا ينطبق نفس مستوى الشفافية والمساءلة عن الإيرادات الاستخراجية التي لم يتم تسجيلها في الميزانية الوطنية. ولم يُعرب أصحاب المصلحة الذين تمت استشارتهم عن آراء معينة حول هذا المتطلب. ومع ذلك، تُعتبر الأمانة العامة الدولية أن الهدف لا يزال بعيداً عن التحقيق، نظراً لعدم الوضوح في تقارير مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق بشأن الإيرادات الاستخراجية المُسجلة في الميزانية الوطنية وعدم الكشف العام عن الوثائق الرئيسية التي تم نشرها سابقاً، مثل البيانات المالية المدققة لحساب عائدات النفط والغاز (OGRA) في بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك.</p> <p>لم توضح تقارير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية الأخيرة في العراق تدفق الإيرادات الاستخراجية الحكومية إلى الخزنة، كما لم توضح أيضاً المصادر المحددة لهذه الإيرادات التي لم تُسجل بالكامل في الميزانية الوطنية. يُوضح تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2021 (الرسم التوضيحي 56) بليجاز تدفق الإيرادات من عائدات تصدير النفط الخام عبر حساب OGRA الخارجي إلى صندوق تنمية العراق (DFI) صافي الخصومات البالغة 3% المحولة إلى صندوق تعويضات الكويت حتى عام 2021) ثم إلى الحساب المحلي لوزارة المالية في البنك المركزي العراقي. ومع ذلك، لا يُوضح التقرير ما إذا كانت الأموال المحولة إلى الحساب المحلي لوزارة المالية هي تلك المُسجلة في الميزانية الوطنية. وبالتالي، لا يزال من غير الواضح أي الإيرادات الاستخراجية المحددة مُسجلة في الميزانية الوطنية.</p> <p>وفهم الأمانة الدولية هو أن عائدات النفط والغاز المحولة إلى الحساب المحلي لوزارة المالية في البنك المركزي العراقي فقط هي المُسجلة في الميزانية الوطنية. ولا يزال من غير الواضح ما إذا كانت أي أرباح محتجزة من قبل شركات النفط والغاز المملوكة للدولة (صافي تحويلاتها لـ 60% من "الدخل القابل للتوزيع" إلى الخزنة) مسجلة في الميزانية الوطنية، وربما تُستخدم لتمويل نفقات شبه مالية أكثر شمولاً من تلك التي تم الكشف عنها في تقارير مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق.</p> <p>وبالمثل، لا يتضح ما إذا كانت الرسوم المدفوعة عن انتهاكات عقود بيع النفط (المتعلقة بـ "تكاليف التأخير") التي تدفعها الحكومة لمشتري النفط مُسجلة في ميزانية الحكومة الفيدرالية. وتفهم الأمانة الدولية أنه بعد سحب شركة شل استثماراتها من حقل مجنون النفطي في عام 2018، تم اتخاذ ترتيبات خاصة لدفع بعض الرسوم المباشرة لشركة نفط البصرة (التي تولّت عمليات الكتلة)، دون أن تُسجل في الميزانية الوطنية.</p> <p>أخيراً، لا يزال من غير الواضح كيف يتم تغطية "مدفوعات الخدمة الداخلية" من وزارة المالية عبر شركة تسويق النفط العراقية إلى شركات النفط الوطنية (انظر المتطلبات 2.6 و 4.5). وتدعو الأمانة الدولية مجلس أصحاب المصلحة المتعددين إلى التعليق على فهمها لماهية الإيرادات المُسجلة في الميزانية الوطنية، ومعايير الموافقة على مثل هذه الترتيبات الخاصة، والإجراءات الرقابية المُتبعة. كما لم يُقدّم مجلس أصحاب المصلحة المتعددين أي ملاحظات على هذا المتطلب خلال فترة التعليق.</p> <p>فيما يتعلق بالفهم العام لإدارة الإيرادات الاستخراجية خارج الميزانية، فإن تقارير مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق لا تقدم سوى أوصاف سريعة لدورة الميزانية والعمليات القانونية لحسابات عائدات النفط والغاز OGRA وصندوق تنمية العراق DFI بالإضافة إلى صندوق التعويضات الكويتي (KCF). يُشير تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2021 إلى أن التقارير المالية لحساب DFI و KCF لم تكن متاحة للمراجعة الداخلية، لكنه لا يعلق على إمكانية الوصول العام إلى التقارير المالية للإيرادات الاستخراجية الأخرى غير المُسجلة في الميزانية الوطنية. ويُعتبر ذلك تراجعاً في الشفافية فيما يتعلق بحسابات عائدات النفط والغاز البحرية في العراق، خاصة بالنظر إلى الممارسات السابقة لنشر البيانات المالية المدققة لحساب DFI. وفي حين لم تعد هذه التقارير المالية تُفصح عنها بشكل منهجي، فقد أعاد موقع مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية العالمية نشر التقارير المالية للفترة من 2004 إلى 2018 عندما كانت مُتاحة في ذلك الوقت.</p>

تقرير المصادقة على التقدّم في تنفيذ المعيار للعراق 2024
تقييم التقدّم في تنفيذ معيار مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI)

<p>إدارة الإيرادات والنفقات (المتطلب 5.3) لم يتم تقييمه</p>	<p>يُشير تقييم الأمانة العامة إلى أن المتطلب 5.3 لا يزال غير مقيّم، نظرًا لأن العديد من الجوانب المُشجّعة لهذا المتطلب لا تزال بحاجة إلى مُعالجة من جانب مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق. ويعتبر نموذج "الشفافية" الخاص بمجلس أصحاب المصلحة المتعددين أن هدف تعزيز الرقابة العامة على إدارة الإيرادات الاستخراجية غير قابل للتطبيق. ولم يُعرب أصحاب المصلحة الذين تمت استشارتهم عن آراء معينة حول هذا المتطلب. وترى الأمانة العامة الدولية أن الهدف لا يزال بعيدًا عن التحقق، نظرًا للإفصاحات المحدودة عن دورات الميزانية والتدقيق، بالإضافة إلى الافتقار إلى التقارير عن الإنتاج المتوقع أو أسعار السلع أو توقعات الإيرادات.</p> <p>يُصف تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية للعراق لعام 2021 شكلاً من أشكال عائدات النفط والغاز المُخصصة التي يتم حجبها من حساب عائدات النفط والغاز (OGRA)، في شكل تحويل 3% من عائدات تصدير النفط الخام إلى صندوق تعويضات الكويت (KCF). ومع ذلك، يُصف التقرير فقط الأحكام القانونية العامة لهذه التحويلات، وقيمة التحويلات الشهرية إلى صندوق تعويضات الكويت، لكنه يُشير إلى أن التقرير المالي للصندوق لم يكن متاحاً لعام 2021. استمر العراق في استخدام تقارير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لتقديم وصف سريع لميزانية البلاد ودورات التدقيق، ولكن دون معالجة قضايا معاصرة مهمة مثل التأخير في الموافقة على الميزانية والصرف منذ عام 2020 وكذلك في عمليات تدقيق الكيانات الحكومية الرئيسية والشركات المملوكة للدولة. في غياب البيانات المالية المُدققة المُتاحة للعموم للشركات المملوكة للدولة منذ عام 2016 على الأقل، هناك فرص كبيرة لإفصاحات مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية للعراق لتوفير معلومات أكثر صلة بالإدارة المالية العامة للحكومة الفيدرالية. حتى الآن، لم تكشف تقارير مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق عن أي معلومات من شأنها تعزيز الفهم العام والنقاش حول قضايا استدامة الإيرادات والاعتماد على الموارد، مثل الافتراضات التي تدعم السنوات المقبلة في دورة الميزانية والمتعلقة بالإنتاج المتوقع وأسعار السلع الأساسية وتوقعات الإيرادات الناشئة عن الصناعات الاستخراجية ونسبة الإيرادات المالية المُستقبلية المتوقعة من القطاع الاستخراجي. وهذا مُهم بشكل خاص نظرًا لأن سعر النفط "التعادلي المالي" في الميزانيات المتعاقبة للحكومة الاتحادية العراقية ارتفع بشكل حاد من 54 دولارًا أمريكيًا للبرميل في عام 2021 إلى 94 دولارًا أمريكيًا متوقعًا في عام 2024 وفقًا لصندوق النقد الدولي.</p>
---	--

الإجراءات التصحيحية والتوصيات الجديدة

<ul style="list-style-type: none"> • وفقًا للمتطلب 5.1، يُبغى للعراق ضمان الإفصاح العام عن الإيرادات التي تُدرها الصناعات الاستخراجية، سواءً كانت نقدية أو عينية، والمُسجلة في الميزانية الوطنية. وفي حالة عدم تسجيل الإيرادات في الميزانية الوطنية، يُجب توضيح تخصيص هذه الإيرادات، مع توفير روابط للتقارير المالية ذات الصلة حسب الاقتضاء، مثل صناديق الثروة السيادية والتنمية، الحسابات الخارجية، الحكومات شبه الوطنية، المؤسسات المملوكة للدولة، وغيرها من الكيانات خارج الميزانية. ولتعزيز التنفيذ، تُشجع العراق بشدة على العمل مع وزارة المالية والبنك المركزي العراقي لتعزيز الإفصاحات المنهجية عن التقارير المالية المُدققة الحالية والسابقة لحسابات عائدات النفط والغاز البحرية العراقية لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك. كما تُشجع العراق على الإشارة إلى أنظمة تصنيف الإيرادات الوطنية والمعايير الدولية مثل دليل إحصاءات مالية الحكومة الصادر عن صندوق النقد الدولي في إفصاحاته عن مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية. • لتعزيز تنفيذ المتطلب 5.3، يُشجّع العراق على استخدام تقاريره في إطار مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لوصف الأساليب الكفيلة بضمان المساءلة والكفاءة في استخدام عائدات الصناعات الاستخراجية المُخصصة، مثل المساهمات السابقة لصندوق التعويضات الكويتي. كما يُشجّع العراق على استخدام تقاريره في إطار مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لرسم خريطة للمعلومات المتاحة للعموم بشأن الميزانيات والنفقات والتقارير التدقيق. بالإضافة إلى ذلك، يُشجّع العراق بقوة على توسيع نطاق إفصاحاته في إطار مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لتشمل المعلومات التي تُصدرها الحكومة في الوقت المناسب، مما من شأنه أن يُعزز الفهم العام والنقاش حول قضايا استدامة الإيرادات والاعتماد على الموارد. قد يشمل ذلك الافتراضات التي تدعم السنوات المقبلة في دورة الميزانية والمتعلقة بالإنتاج المتوقع وأسعار السلع الأساسية وتوقعات الإيرادات الناشئة عن الصناعات الاستخراجية ونسبة الإيرادات المالية المُستقبلية المتوقعة من القطاع الاستخراجي.
--

المساهمة شبه الوطنية (المتطلبات 4.6، 5.2، 6.1)

نظرة عامة على التقدم المُحرز في الوحدة

يستمر العراق في تطبيق التنفيذ المُعدّل، حيث يشمل المدقق الخارجي المستقل حكومة إقليم كردستان (KRG) في نطاق تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI) كل عام، لكنه لم يتلق مشاركة أو تقديمًا لنماذج تقارير مبادرة الشفافية من قبل حكومة

تقرير المصادقة على التقدّم في تنفيذ المعيار للعراق 2024
تقييم التقدّم في تنفيذ معيار مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI)

إقليم كردستان. لم يتم بذل أي جهد منظم لإعادة إشراك حكومة إقليم كردستان منذ عام 2013، عندما تم فك الارتباط بشكل **مريز**، ولا يُوجد تعامل مع شركات النفط العالمية العاملة في حكومة إقليم كردستان. ومع ذلك، استخدم العراق بشكل محدود تقارير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية الخاصة به لتضمين أرقام من إفصاحات حكومة إقليم كردستان، وخاصة التقارير السنوية (وربع السنوية سابقاً) حول إنتاج النفط والغاز والصادرات والمدفوعات للحكومة ووزارة الموارد الطبيعية. يتم تشجيع السلطات الحكومية الفيدرالية ومجلس أصحاب المصلحة المتعددين، قدر الإمكان، على التخطيط بشكل استراتيجي لمشاركتها على مستوى عالٍ بما يكفي لضمان المشاركة ذات المغزى. وبالمثل، فإن تقارير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية على المستوى الفيدرالي ستستفيد من مراجعة أكثر منهجية للإفصاحات المنهجية من قبل حكومة إقليم كردستان وشركات النفط العالمية العاملة في كردستان العراق، مع توفير بيانات أكثر تفصيلاً لحكومة إقليم كردستان في تقارير مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق.

توجد التحويلات الفرعية في شكل "مخصصات البترودولار"، التي يتم من خلالها تحويل العائدات الاستخراجية من الحكومة الاتحادية إلى المحافظات الإقليمية وفقاً لصيغة تقاسم العائدات المعمول بها. وقد قدّم تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية وصفاً للصيغة الحالية لتقاسم العائدات. ومع ذلك، يجب استكمال هذه المعلومات بشرح يوضح كيفية أو متى يتم تعديل الصيغة، بالإضافة إلى تفاصيل حول التحويلات نفسها وطريقة استخدامها. هناك فرصة كبيرة لمبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق لتحسين الرقابة العامة على الآليات تقاسم وإدارة العائدات الاستخراجية من خلال تحسين الإفصاحات.

كما أدرج تقرير مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق وصفاً للمدفوعات الاجتماعية الإلزامية، لكنه لم يُقدم أوصافاً مُماثلة للمدفوعات البيئية الإلزامية أو المدفوعات الطوعية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الثغرات والتناقضات في تقارير الشركات عن هذه المدفوعات تُعيق فهم العموم للمساهمات الاجتماعية والبيئية للقطاع أو مراقبة امتثال الشركات لالتزاماتها القانونية والعقدية. وهناك فرص لمبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق لتحليل البيانات المقدمة من الشركات بشكل أكبر بهدف تحسين جودة الإفصاحات.

التقدم والانجاز حسب المُتطلبات والإجراءات التصحيحية

التقييم التفصيلي للتقدم المُحرز في تنفيذ كل متطلب من مُتطلبات مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية أو الإجراءات التصحيحية مُتاح في نماذج جمع البيانات المُشار إليها في المُلحق المُرفق بهذا التقرير.

متطلبات وتقييم مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية	ملخص التقدم المُحرز في تنفيذ مُتطلبات مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية
<p>المدفوعات شبه الوطنية (المتطلب 4.6)</p> <p>تم استيفاءه في الغالب</p>	<p>يُشير تقييم الأمانة العامة إلى أن المتطلب 4.6 قد تم استيفاءه في الغالب، ما يُعتبر تراجعاً مقارنة بالمصادقة السابقة في الوقت الحالي، يُعتبر الشكل الوحيد للمدفوعات المباشرة غير الوطنية من قبل شركات النفط والغاز موجود في حكومة إقليم كردستان. يُعتبر نموذج "الشفافية" الخاص بمجلس أصحاب المصلحة المتعددين أن الهدف المتعلق بتمكين أصحاب المصلحة من فهم الفوائد التي تعود على الحكومات المحلية غير قابل للتطبيق، نظراً لأن المدفوعات من الشركات إلى إقليم كردستان تُعتبر خارج نطاق تنفيذ مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية بناءً على قرار التنفيذ المُعدّل. لم يُعرب أصحاب المصلحة الذين تمت استشارتهم عن آراء محددة بشأن هذا المتطلب.</p> <p>وتُدرج الأمانة العامة الدولية الجهود المبذولة لتقديم المعلومات المتاحة للعموم بشأن الإنتاج والصادرات في تقارير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، لكنها تُشير إلى أن الهدف لم يتحقق بالكامل بعد. يُبغى لتقارير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية أن تذكر إفصاحات الشركات العامة لحكومة إقليم كردستان وتُحدد بشكل أكثر منهجية الأماكن التي لا تتوفر فيها الإفصاحات العامة بعد. كانت جهود التواصل التي بذلتها الحكومة مع حكومة إقليم كردستان لتشجيعها على الإفصاح محدودة خلال الفترة قيد المراجعة. في نفس الوقت، تُعترف مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية بالنزاعات المستمرة بين الحكومة العراقية المركزية وحكومة إقليم كردستان بشأن صادرات النفط، مما قد يشكل عائقاً أمام المشاركة البناءة.</p> <p>تقييم التزام مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق بقرار التنفيذ المُعدّل</p> <p>كما هو مذكور في الملخص التنفيذي، يُستعرض تقرير المصادقة هذا كيف تصرف العراق وفقاً لتوقعات المجلس كما هو منصوص عليه في القرار الأصلي لعام 2019. وفي هذا القرار، رحّب المجلس بالالتزام بالحكومة ومجلس أصحاب المصلحة المتعددين بمواصلة التعامل مع الشركات والوكالات الحكومية في المنطقة. وأشار القرار إلى توقع</p>

تقرير المصادقة على التقدّم في تنفيذ المعيار للعراق 2024
تقييم التقدّم في تنفيذ معيار مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI)

	<p>الإشارة إلى المعلومات المتاحة للعموم بشأن المدفوعات التي تلقتها حكومة إقليم كردستان ومواصلتها الكشف الكامل (من جانب واحد) عن أي إيرادات تتلقاها الحكومة من الشركات العاملة في إقليم كردستان. وعلاوة على ذلك، توقع المجلس أن تتضمن تقارير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية تقييمًا شموليًا لهذه المعلومات، مع تسليط الضوء على أي فجوات.</p> <p>ويخلص هذا التقييم إلى أن العراق قد أدرج في تقاريره عن مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية أرقامًا مجمعة من الإفصاحات المنهجية لحكومة إقليم كردستان بشأن عقود تقاسم الإنتاج والإنتاج والصادرات والتي يتم نشرها من خلال تقارير ديپوليت غير المُدقّقة³⁸ كما يجد أن مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق لم تراجع أي إفصاحات من قبل شركات النفط العالمية العاملة في كردستان، والتي تنشر هذه المعلومات من خلال المدفوعات إلى التقارير الحكومية أو الإفصاحات المنهجية الأخرى.³⁹ وتوفر الإفصاحات المنهجية على مواقع حكومة إقليم كردستان ووزارة المالية وهيئة الإحصاء بعض المعلومات حول مساهمة النفط والغاز في الاقتصاد الإقليمي. على سبيل المثال، ينشر موقع وزارة الموارد الطبيعية في حكومة إقليم كردستان بعض القوانين واللوائح ذات الصلة بالنفط والغاز، ولكن ليس كلها، في حين تم إدراج ما مجموعه 84 عقدًا لتقاسم إنتاج النفط والغاز والوثائق ذات الصلة في كردستان العراق على موقع وزارة الموارد الطبيعية في حكومة إقليم كردستان ونشرها على بوابة ResourceContracts.com.</p> <p>لم تُقم مجموعة مديري مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق بإجراء مراجعة شاملة للإفصاحات المنهجية المتعلقة بكردستان العراق حتى الآن. هناك فرص كبيرة أمام مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق لتعزيز تغطيتها لصناعة النفط والغاز في كردستان العراق، وذلك من خلال مراجعات أكثر شمولًا للمعلومات المتاحة للعموم، خاصة فيما يتعلق بتدفقات الإيرادات من قطاع النفط والغاز. علاوة على ذلك، هناك أدلة في وسائل الإعلام الدولية على الاستخدام الواسع النطاق للقروض المدعومة بالنفط من قبل حكومة إقليم كردستان، بما في ذلك إعادة هيكلة قرض مدعوم بالنفط من شركة جيلينكور في عام 2020. وقد قدرت وسائل الإعلام مثل رويترز قيمة الديون المُستحقة المدعومة بالنفط على حكومة إقليم كردستان بنحو 6 مليارات دولار أمريكي حتى عام 2023. ولا تُوجد إفصاحات رسمية عن خدمة الديون القائمة على النفط حتى الآن. ولا تزال هناك فجوات كبيرة في الإفصاحات المنهجية لحكومة إقليم كردستان بالنسبة للبيانات المطلوبة بموجب معيار مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، بما في ذلك الترخيص والملكية، والتفصيل وموثوقية بيانات الإيرادات الحكومية، والمساهمات الاجتماعية والبيئية.</p> <p>خلال المشاورات مع أصحاب المصلحة، لوحظ أن الجهود التي بذلتها مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق على مدار عدة سنوات للتعامل مع حكومة إقليم كردستان لم تُثمر في تأمين مشاركة المنطقة في تنفيذ المبادرة. كما لوحظ أن نماذج التقارير قد تم إرسالها إلى حكومة إقليم كردستان دون تلقي أي رد. وأقر أصحاب المصلحة بأن جهود المشاركة قد تراجعت في السنوات الأخيرة نتيجة لذلك، وأن جميع الإفصاحات في تقارير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية المتعلقة بحكومة إقليم كردستان تم الحصول عليها من مراجعات النفط والغاز المتاحة للعموم. وكشفت المشاورات عن وجهات نظر متباينة بشأن الآفاق المستقبلية للمشاركة المُثمرة مع المنطقة، حيث أعرب بعض أصحاب المصلحة الحكوميين عن رأي مفاده أنه من غير المرجح تحقيق تقدم دون إصلاح تشريعي لقطاع إنتاج النفط والغاز، في حين كان أصحاب المصلحة في الشركات أكثر تفاؤلاً بأن المحادثات الجارية بين حكومة إقليم كردستان ووزارة النفط بشأن هذه المسائل قد تُؤدي إلى مشاركة أفضل في مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية.</p>
<p>التحويلات شبه الوطنية (المتطلب 5.2) <i>لم يتم استيفاءه</i></p>	<p>يُشير تقييم الأمانة العامة إلى أن المتطلب 5.2 لم يتم استيفاءه، وهو ما يُمثل تراجعًا مقارنة بالمصادقة السابقة. وفقًا لنموذج "الشفافية" الخاص بمجلس أصحاب المصلحة المتعددين، يُعتبر الهدف الذي يتضمن تمكين أصحاب المصلحة المحليين من تقييم ما إذا كان نقل وإدارة التحويلات شبه الوطنية للإيرادات الاستخراجية يتماشى مع الحقوق القانونية قد تم استيفاءه في الغالب. وأشار أصحاب المصلحة في المجتمع المدني خلال المشاورات إلى أن التحويلات شبه الوطنية كانت ذات أهمية خاصة واعتبروا أنه يُمكن القيام بالمزيد من أجل تحسين نشر المعلومات لتعزيز الفهم العام. ومع ذلك، ترى الأمانة العامة الدولية أن الهدف بعيد عن التحقق الكامل، نظرًا للتغطية المحدودة للتحويلات شبه الوطنية من خلال تخصيصات البترودولار في تقارير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية الأخيرة في العراق، والافتقار المستمر للوضوح بشأن صيغة التوزيع المعمول بها.</p>

³⁸ تعاقبت وزارة الموارد الطبيعية في حكومة إقليم كردستان مع شركة ديپوليت لإنتاج تقارير (غير تدقيقية) عن إنتاج النفط والصادرات والإيرادات الحكومية، والتي تتوفر عبر الإنترنت لعامي 2021 و 2022 و [السنوات السابقة](#) ولكن دون أرشفة منهجية للمعلومات التاريخية.

³⁹ تتوفر تقارير "المدفوعات للحكومة" مع الكشف عن المدفوعات لحكومة إقليم كردستان من شركات التنقيب عن النفط والغاز المستقلة المدرجة في كندا وأوروبا والتي تعمل في كردستان العراق، مثل تاليزمان إنرجي وبيرينكو وجينيل إنرجي بي إل سي وغالف كيبستون بتروليوم المحدودة كما نشرت شركة DNO أرقامًا موجزة في [تقاريرها السنوية](#).

تقرير المصادقة على التقدّم في تنفيذ المعيار للعراق 2024
تقييم التقدّم في تنفيذ معيار مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI)

	<p>ويُوضح تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2021 في العراق نوعين من التحويلات بين الحكومة الاتحادية والمحافظات المحلية، ولكنه يصنف نوعًا واحدًا فقط كتحويلات شبه وطنية وفقًا للمتطلب 5.2، وهو التحويلات من إيرادات الاستخراج. يُوضح التقرير أن "مُخصصات البترودولار" تتكون من حصة من عائدات النفط والغاز التي يتم جمعها على المستوى الاتحادي وتحويلها إلى المحافظات ذات الصلة، مشيرًا إلى أنه تم طلب البيانات الخاصة بهذه التحويلات. النوع الثاني من التحويلات، وهو "مُخصصات تنمية المناطق المحافظات"، يبدو أنها تحويلات من الميزانية العامة إلى المحافظات، وليست مرتبطة بشكل محدد بإيرادات الاستخراج.</p> <p>كما أشار تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2021 إلى أنه لا توجد تحويلات من الحكومة الفيدرالية إلى محافظات حكومة إقليم كردستان منذ عام 2016، نظرًا لأن الاتفاق بين بغداد وأربيل لم يكن ساريًا في الفترة قيد المراجعة. وعليه، تتفق الأمانة الدولية مع تقرير المبادرة بشأن عدم وجود تحويلات من الحكومة الفيدرالية إلى حكومة إقليم كردستان في الفترة الأخيرة.</p> <p>فيما يخص "مخصصات البترودولار"، يكشف تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2021 عن صيغة تقاسم الإيرادات المستخدمة حاليًا، والتي تُحدد بأنها 5% من عائدات النفط والغاز المتعلقة بالإنتاج والتكرير في المحافظة. ومع ذلك، يلاحظ التقرير وجود اختلاف في صيغة تقاسم الإيرادات مقارنة بالتقارير السابقة، حيث كانت الصيغة في السابق عبارة عن 5 دولارات أمريكية لكل برميل من النفط الخام ولكل 150 مترًا مكعبًا من الغاز المنتج أو المكرر في المحافظة. ولم يُقدّم أي تفسير لهذه الاختلافات في التقرير.</p> <p>فيما يتعلق بالمعلومات الفعلية عن "مخصصات البترودولار" المتوقعة أو الفعلية، يُوضح التقرير أن المدقق الخارجي المستقل طلب من وزارة التخطيط ووزارة المالية توفير بيانات عن قيم "مخصصات البترودولار" الفعلية في الميزانية لعام 2021، ولكن لم يتم تقديم هذه المعلومات في التقرير. وبالتالي، لا تُوجد إفصاحات فعلية عن هذه التحويلات في تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2021، ولا تُوجد أي معلومات إضافية عن إدارة واستخدام هذه التحويلات من قبل المحافظات.</p>
<p>النفقات الاجتماعية والبيئية (المتطلب 6.1) تم استيفاءه في الغالب</p>	<p>يُشير تقييم الأمانة العامة إلى المتطلب 6.1 قد تم استيفاءه في الغالب، كما هو الحال في المصادقة السابقة. ويعتبر نموذج "الشفافية" الخاص بمجلس أصحاب المصلحة المتعددين أن هدف تمكين فهم العموم للمساهمات الاجتماعية والبيئية لشركات الاستخراج قد تم استيفاءه بالكامل. ولم يُعرب أصحاب المصلحة الذين تمت استشارتهم عن آراء معينة حول هذا المتطلب. ومع ذلك، تعتبر الأمانة العامة الدولية أن الهدف قد تم استيفاءه في الغالب، نظرًا للفجوات الموجودة في تقارير الشركات المهمة بشأن النفقات الاجتماعية الإلزامية والإفصاح غير الكامل عن المدفوعات البيئية للحكومة. وفي الحالات التي يتم فيها الكشف عن المدفوعات البيئية للحكومة، يتم خلطها مع النفقات البيئية لأطراف ثالثة ولا تبدو شاملة لجميع مدفوعات الشركات المادية المتعلقة بالبيئة.</p> <p>فيما يتعلق بالنفقات الاجتماعية، يصف تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2021 في العراق ثلاثة أنواع من النفقات الاجتماعية الإلزامية المطلوبة بموجب شروط عقد التشغيل أو بموجب القانون، ويوفر الأحكام القانونية والتعاقدية المحددة التي تدعم هذه المتطلبات. وتوافق الأمانة الدولية على هذا النطاق للنفقات الاجتماعية الإلزامية، وهو ما يتفق مع نتائج المصادقة السابقة⁴⁰ ونظرًا لإشارات تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية إلى عدم وجود تدقيق للبيانات المالية للشركات المملوكة للدولة لعام 2021 (انظر الحاشية أعلاه، الفقرة (3)). فهذا يعني أن النوع الثالث من النفقات الاجتماعية الإلزامية القانونية (من قبل الشركات المملوكة للدولة) لم يكن ساريًا في عام 2021، حتى لو لم يتم توضيح ذلك صراحةً في تقرير مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق. وبالتالي، فإن فهم الأمانة الدولية هو أنه لم يكن هناك سوى نوعين من النفقات الاجتماعية الإلزامية سارية المفعول في عام 2021، فيما يتعلق بالالتزامات التعاقدية لشركات النفط الدولية لتطوير المشاريع الاجتماعية والبيئية التحتية.</p> <p>من حيث الإفصاحات الفعلية، يُؤكد تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2021 أنه طُلب من شركات النفط الدولية الإفصاح عن تفاصيل نفقاتها الاجتماعية الإلزامية. ومع ذلك، فإن تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية شفاف بشأن الفجوات في تقارير الشركات، حيث يُسلط الملحق 5 الضوء على أن تسع شركات نفط دولية فقط من أصل 11 شركة قدّموا نماذج تقارير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية كشفت</p>

40 الأنواع الثلاثة للنفقات الاجتماعية الإلزامية هي كالتالي: (1) شركات النفط الدولية العاملة بموجب عقود الخدمة الممنوحة بموجب الجولات الثلاث الأولى من العطاءات (وكذلك عقد حفل الأحب الممنوح خارج جولة العطاءات) مُلزّمة بدفع 5 ملايين دولار أمريكي سنويًا لتطوير مشاريع للمجتمعات المضيفة، مع تصنيف جميع هذه التكاليف على أنها قابلة للاسترداد من قبل شركات النفط الدولية، أي يتم تعويضها من قبل الحكومة الفيدرالية كاسترداد للتكاليف بموجب هذه العقود؛ (2) شركات النفط الدولية العاملة بموجب عقود الخدمة الممنوحة بموجب الجولة الرابعة من العطاءات مُلزّمة بإنفاق 10% من ميزانيتها السنوية على البنية التحتية في المحافظات التي تعمل فيها، على الرغم من أن تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2021 لا يُوضح ما إذا كانت هذه التكاليف قابلة للاسترداد بموجب شروط عقود الخدمة هذه؛ و(3) يجب على الشركات المملوكة للدولة دفع 5% من صافي أرباحها إلى وزارة النفط للمشاريع الاجتماعية، على الرغم من أن هذه التحويلات تتم فقط بعد تدقيق البيانات المالية للشركات المملوكة للدولة.

تقرير المصادقة على التقدّم في تنفيذ المعيار للعراق 2024
تقييم التقدّم في تنفيذ معيار مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI)

عن أي نفقات اجتماعية إلزامية لعام 2021، 41 تتضمن هذه الإفصاحات تفاصيل النفقات الاجتماعية، مقسمة بين إلزامية وطوعية، مع اسم الشركة وحقل النفط، سواء كانت نقدية أو عينية، والوصف، والأساس القانوني أو التعاقدية للنفقات الاجتماعية الإلزامية، والمبلغ المدفوع أو قيمة النفقات العينية، بالإضافة إلى اسم وموقع المستفيد (المستفيدين)، حتى لو كانت أسماء المستفيدين عامة جداً (على سبيل المثال تمويل تعليم النساء في البصرة بشكل عام). لا يوضح تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2021 أسباب عدم إفصاح اثنتين من شركات النفط الدولية الإحدى عشرة عن أي نفقات اجتماعية إلزامية، مما يعني أن إفصاحات شركات النفط الدولية عن النفقات الاجتماعية الإلزامية لم تكن شاملة.

وفيما يتعلق بالمدفوعات البيئية، لا يصف تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية للعراق لعام 2021 أي أنواع من مدفوعات شركات الاستخراج للحكومة المتعلقة بالبيئة. وفي حين يُؤكد تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية أن وزارة البيئة كانت مدرجة في نطاق تقارير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية في عام 2021، فمن الواضح أن الوزارة لم تقدم نموذج تقارير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية الخاص بها كما هو مطلوب. وقد تم تضمين طلبات الإفصاح عن المدفوعات البيئية للحكومة في نماذج تقارير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لشركات الاستخراج، لكن تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2021 يُؤكد أن ثلاث شركات نفط دولية فقط من بين شركات النفط الدولية الإحدى عشرة كشفت عن أي معلومات حول "المدفوعات البيئية". إن تفاصيل تقارير هذه الشركات النفطية الدولية الثلاث عن "المدفوعات البيئية" في الملحق 5 من تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2021 تكشف أن شركة نفط دولية واحدة فقط (إيني) أبلغت عن معاملات كانت في الواقع مدفوعات بيئية للحكومة (في شكل غرامة بيئية تتعلق بمحطة وقود الحمار التي دفعت لشركة نفط البصرة، والتي كان من المتوقع بعد ذلك تحويلها إلى مديرية البيئة في البصرة التابعة لإدارة تحسين وحماية البيئة في المنطقة الجنوبية). أما إفصاحات شركتي النفط الدوليتين الأخرين فهي تتعلق بالنفقات لأطراف ثالثة بدلاً من المدفوعات للحكومة، بما في ذلك الإنفاق العيني لشركة بتروتشينا على خدمات الكهرباء لشركة الكهرباء العامة في الكحلاء بمحافظة ميسان (المتعلق بحقل حلفايا النفطي) وشراء شركة غازبروم وتوزيع سلال غذائية لدعم مجتمعات بكرة وجصان وزرباطية (بإجمالي 1000 سلة غذائية للأسر المحلية). وبالتالي، لا تعتبر الأمانة الدولية أن إفصاحات مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية عن المدفوعات البيئية للحكومة في عام 2021 شاملة.

لا يعلق تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2021 على أي مدفوعات بيئية طوعية أخرى للحكومة أو نفقات بيئية طوعية أو إلزامية لأطراف ثالثة، كما هو مُشجّع بموجب المتطلب 6.1.د.

الإجراءات التصحيحية والتوصيات الجديدة

- وفقاً للمتطلب 4.6، يجب على العراق مواصلة جهود التواصل مع الشركات والهيئات الحكومية في إقليم كردستان بهدف ضمان الكشف الشامل عن جميع عائدات النفط والغاز المادية التي تجمعها حكومة الإقليم، بما يتماشى مع معيار مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية. وفي حال عدم توفر معلومات شاملة من هذه الكيانات، يُتوقع من مجلس أصحاب المصلحة المتعددين الرجوع إلى مصادر أخرى مُتاحة للعموم للحصول على المعلومات، بما في ذلك منشورات حكومة إقليم كردستان، والإفصاحات المنهجية الصادرة عن شركات النفط، والإجراءات القضائية العامة، وغيرها من المصادر العامة ذات الصلة.
- وفقاً للمتطلب 5.2، يتعيّن على العراق ضمان الإفصاح العام عن جميع التحويلات شبه الوطنية للإيرادات الاستخراجية، بما في ذلك "مخصصات البترودولار". يجب أن تشمل هذه الإفصاحات قيمة التحويل المحسوبة وفقاً لصيغة تقاسم الإيرادات ذات الصلة، إلى جانب المبلغ الفعلي الذي تم تحويله بين الحكومة الاتحادية وكل كيان شبه وطني ذي صلة يُحق له تلقي هذه التحويلات خلال السنة أو السنوات قيد المراجعة، مع تقسيم البيانات حسب كل وحدة حكومية شبه وطنية مستفيدة. يتم تشجيع مجلس أصحاب المصلحة المتعددين على الاتفاق على إجراءات محددة لمعالجة جودة البيانات وضمّان موثوقية المعلومات المتعلقة بالتحويلات شبه الوطنية، وذلك بما يتماشى مع المتطلب 4.9. لتعزيز التنفيذ، قد يرغب العراق أيضاً في تضمين تقاريره معلومات حول كيفية إدارة الإيرادات الاستخراجية المخصصة لبرامج أو استثمارات محددة على المستوى شبه وطني، بالإضافة إلى تفاصيل الصرف الفعلي لهذه الإيرادات.
- وفقاً للمتطلب 6.1، يجب على العراق ضمان الإفصاح العام عن جميع النفقات الاجتماعية التي تلزم بها شركات الاستخراج بموجب القانون أو اللوائح أو العقود، إذا كانت هذه المدفوعات جوهرية. وفي الحالات التي يكون فيها المستفيد من النفقات الاجتماعية الإلزامية طرفاً ثالثاً، وليس جهة حكومية، يتعيّن الكشف عن اسم ووظيفة المُستفيد. كما يجب على العراق ضمان الإفصاح العام عن جميع المدفوعات المتعلقة بالبيئة التي تقدمها شركات الاستخراج إلى الحكومة، والتي تكون مفروضة بموجب

41 كشفت شركتان نفطيتان دوليتان فقط عن النفقات الاجتماعية الطوعية وكشفت خمس شركات نفط دولية عن النفقات الاجتماعية الإلزامية والطوعية.

القانون أو اللوائح أو العقود، إذا كانت هذه المدفوعات جوهرية. ويتعيّن على مجلس أصحاب المصلحة المتعددين الاتفاق على إجراء لمعالجة جودة البيانات وضمان صحة المعلومات المتعلقة بالنفقات الاجتماعية والبيئية، وذلك وفقاً للمتطلب 4.9. لتعزيز التنفيذ، يُشجّع العراق على النظر في ضمان الإفصاح العام عن النفقات الاجتماعية والبيئية الاختيارية والتحويلات التي تقوم بها شركات الاستخراج، إذا كانت جوهرية.

خلفية السياق

نظرة عامة على الصناعات الاستخراجية

نظرة عامة على الصناعات الاستخراجية متوفرة على [صفحة الدولة](#) ضمن موقع مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية للعراق.

تاريخ تنفيذ مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية

يُمكن مراجعة تاريخ التنفيذ على [صفحة الدولة](#) ضمن موقع مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية الخاصة بالعراق.

شرح عملية المصادقة

نظرة عامة على عملية المصادقة متوفرة على موقع مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية.⁴² يُوفّر [دليل المصادقة](#) إرشادات مفصلة لتقييم مُتطلبات مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، في حين تشمل [إجراءات المصادقة](#) التفصيلية إجراءً موحدًا لتنفيذ عملية المصادقة من قبل الأمانة العامة الدولية للمبادرة.

يُتضمن فريق دعم تنفيذ المبادرة في الأمانة العامة الدولية كلاً من أحمد الزواري ونسيم بناني، بينما ضمّ فريق المصادقة كلاً من كريستينا بيرغر، وسارة هابتون، وليزا سفيلاند، وأليكس غوردي. تم إجراء المراجعة الداخلية لضمان الجودة من قبل نسيم بناني، وغازي أوردنيس، وبادي بالدي.

حفظ السرية

تم توفير نماذج جمع البيانات والتقييم التفصيلية على [الصفحة](#) الداخلية للجنة المصادقة وعلى موقع الدولة ([انظر هنا](#)). يتبع توجّه مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية في إسناد تعليقات أصحاب المصلحة في تقارير المصادقة نسبة التعليقات إلى الفئة التمثيلية، دون ذكر اسم صاحب المصلحة أو مُنظّمته. ويتم احترام سرية هويات أصحاب المصلحة عند الطلب، ولا تُنسب التعليقات إلى الفئة التمثيلية في هذه الحالات. يُشارك هذا التقرير مع أصحاب المصلحة لأغراض التشاور، ويظل سرّياً باعتباره وثيقة عمل حتى يتخذ المجلس قراراً بشأنه.

الجدول الزمني لعملية المصادقة

بدأت عملية المصادقة في 1 يوليو/تموز 2024. وتم إصدار دعوة عامة لآراء أصحاب المصلحة في 1 أبريل/نيسان 2024.⁴³ وعُقدت مشاورات أصحاب المصلحة افتراضياً بين 23 سبتمبر/أيلول و15 أكتوبر/تشرين الأول. تم الانتهاء من مُسودة تقرير المصادقة في 5 ديسمبر/كانون الأول. كما تم تقديمه إلى مجلس أصحاب المصلحة المتعددين في 14 يناير/كانون الثاني (وتم ترجمته إلى اللغة العربية). تم تلقي ملاحظات مجلس أصحاب المصلحة المتعددين في 15 فبراير/شباط، حيث ذكر المجلس أنه يوافق على التقييم ولم يُقدّم أي ملاحظات محددة بخصوص المتطلبات الفردية. تم إتمام تقرير المصادقة في 17 فبراير/شباط 2025 تمهيداً لعرضه على مجلس إدارة مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية.

⁴² يُرجى الاطلاع على الموقع <https://eiti.org/validation>

⁴³ يُرجى الاطلاع على الموقع <https://eiti.org/offers/iraq-2024-eiti-validation-call-views-stakeholder-engagement>

الموارد والمصادر

- ملف جمع بيانات المصادقة - [إشراك أصحاب المصلحة](#)
- ملف جمع بيانات المصادقة - [الشفافية](#)
- ملف جمع بيانات المصادقة - [النتائج والأثر](#)

الملحق أ: تقييم المتطلب 1.3 بشأن مشاركة المجتمع المدني

المنهجية

نظرًا للمخاوف التي أثارها أصحاب المصلحة بشأن البيئة المواتية لمشاركة المجتمع المدني في إطار مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، قام فريق المصادقة التابع للأمانة الدولية بإجراء تقييم شامل لمدى التزام العراق ببروتوكول مبادرة الشفافية: مشاركة المجتمع المدني.⁴⁴

يرتكز هذا التقييم على دليل المصادقة، الذي يتضمن أسئلة إرشادية وأدلة ذات صلة تُؤخذ بعين الاعتبار في الحالات التي تُثار فيها مخاوف حول الانتهاكات المحتملة لبروتوكول مشاركة المجتمع المدني.⁴⁵ ولإضفاء سياق شامل، يُقدّم التقييم لمحة عامة عن البيئة المواتية الأوسع لمشاركة المجتمع المدني في قطاع الصناعات الاستخراجية في العراق. يهدف التقييم إلى تحديد ما إذا كانت هناك قيود قانونية أو عملية ضمن البيئة المواتية قد حدّت فعلياً من قدرة المجتمع المدني على المشاركة في مبادرة الشفافية خلال الفترة قيد المراجعة. ويتركز التقييم بشكل خاص على المجالات التي أثّرت فيها مخاوف بشأن الالتزام ببروتوكول المجتمع المدني.

تم إطلاق دعوة لتقديم آراء أصحاب المصلحة حول التقدم المُحرز في تنفيذ مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية في 1 أبريل/نيسان 2024، وذلك وفقاً لإجراءات المصادقة. ويستند التقييم إلى المعلومات الواردة في الردود على هذه الدعوة، وملف مشاركة أصحاب المصلحة، بالإضافة إلى المشاورات المباشرة مع أصحاب المصلحة.

نظرة عامة على البيئة الأوسع لمشاركة المجتمع المدني

كانت الفترة التي أعقبت عملية المصادقة الأخيرة في أكتوبر/تشرين الأول 2019 مضطربة على الصعيدين الاجتماعي والسياسي. بدأت هذه **الاضطرابات** مع اندلاع حركة احتجاج تشرين في أكتوبر/تشرين الأول 2019، التي ركّزت على قضايا مثل ارتفاع معدلات البطالة، ونقص الخدمات الأساسية، واتهامات بالفساد الحكومي، لا سيما في قطاع النفط والغاز. ولم يتم احتواء هذه الاحتجاجات، التي شملت مظاهرات واسعة في الشوارع، إلا بعد فرض قيود على التنقل نتيجة لجائحة كوفيد-19 في عام 2020. وفقاً لتقرير وزارة الخارجية الأمريكية لعام 2022 حول ممارسات حقوق الإنسان في العراق، أسفرت الاحتجاجات عن مقتل 500 مدني وإصابة 20 ألف آخرين. كما نشر مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان **تقريراً** في أغسطس/آب 2020 وثّق انتهاكات حقوق الإنسان خلال المظاهرات التي وقعت بين أكتوبر/تشرين الأول 2019 وأبريل/نيسان 2020. استجابةً لجائحة كوفيد-19، فرضت الحكومة قيوداً **شملت** حظر الاجتماعات العامة والتنقل بين المناطق، مما أثر على الحراك الاجتماعي. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2021، أجريت انتخابات برلمانية بعد أشهر من الحملات الانتخابية المشحونة، لكن النتائج أفضت إلى فترة طويلة من المفاوضات بين الأحزاب السياسية، التي لم تُختتم إلا في أكتوبر/تشرين الأول 2022 **بتشكيل** حكومة جديدة.

شهد عام 2022 حالة من الجمود السياسي تخللتها **اشتباكات عنيفة** بين ميليشيات شيعية متنافسة، واعتُبرت أخطر أزمة أمنية في العراق منذ القضاء على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا عام 2017، وأسفرت عن مقتل 22 شخصاً وفقاً لتقرير **"الحرية في العالم"** لعام 2023. وخلال هذه الفترة، تعرّض رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي **لمحاولة** اغتيال في نوفمبر/تشرين الثاني 2021، مما زاد من تعقيد المشهد السياسي والأمني في البلاد.

لقد شهد القضاء المدني في العراق تدهوراً منذ التقييم الأخير، وفقاً لمُعظم التقييمات الدولية. وظل ترتيب العراق في مؤشر الحرية في العالم ثابتاً نسبياً باعتباره "غير حر" طوال هذه الفترة، حيث انخفض بشكل طفيف من 100/31 في عام 2020 إلى 100/29 في الفترة بين 2021 و2023، قبل أن يرتفع قليلاً إلى 100/30 في عام 2024. كما تم تخفيض تصنيف **سيفيكوس** للمساحة المدنية في العراق من "مجموعة" إلى "مغلقة" في عام 2020، ولا يزال هذا التصنيف مستمراً حتى عام 2024. ومن جانب آخر، انخفض تصنيف منظمة مراسلون بلا حدود (RSF) لحرية وسائل الإعلام في العراق بشكل مستمر، حيث تراجع من 180/162 في عام 2020 إلى 180/169 في عام 2024. وتشير التقارير السنوية الصادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية حول ممارسات حقوق الإنسان في العراق في الأعوام 2020 و2021 و2022 و2023، إلى انتهاكات مُستمرة لحقوق الإنسان، مع تدهور ملحوظ في الوضع في عام 2023. يعود هذا التدهور منذ عام 2020 إلى الوضع السياسي والأمني العام، بالإضافة إلى بعض الإصلاحات القانونية والتنظيمية المحدودة، فضلاً عن ممارسات إنفاذ القانون. وثقت منظمات غير حكومية مثل **"مراسلون بلا حدود"** عمليات قتل وتهديدات ضد الصحفيين من قبل جهات غير حكومية، مثل الجماعات الجهادية والميليشيات. كما وثقت **مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان** ظاهرة "الإفلات من العقاب" فيما يتعلق بالقتل والاختفاء القسري الذي ترتكبه جهات غير حكومية.

⁴⁴ <https://eiti.org/document/eiti-protocol-participation-of-civil-society>.

⁴⁵ <https://eiti.org/document/2021-eiti-validation-guide>.

منذ اندلاع الاحتجاجات ضد الفساد في أكتوبر/تشرين الأول 2019، أصبحت بيئة التعبير عن المجتمع المدني وعمله وتكوين الجمعيات أكثر تحدياً في مواجهة حملات القمع من قبل السلطات، وفقاً لتصنيفات الفضاء المدني. أفاد العديد من أصحاب المصلحة أن المسؤولين الحكوميين اتخذوا موقفاً أكثر صرامة تجاه المجتمع المدني منذ عام 2019 لأنهم قرروا مُعظم نشاط المجتمع المدني بالمحتجين في 2019-2020، وفقاً لتقارير المانحين التي قدمتها تحالفات المجتمع المدني الدولية. أثرت استجابة الحكومة لجائحة كورونا على تنفيذ بعض أنشطة المجتمع المدني التي تتطلب تفاعلات مباشرة مع العموم وأصحاب المصلحة الآخرين، مثل اجتماعات المدينة والتفاعلات على مستوى المجتمع وحملات التوعية. بالإضافة إلى ذلك، تبنّت الكيانات الحكومية والشركات سياسات "العمل من المنزل" الخاصة بها والتي أدت إلى إبطاء التفاعلات في 2020-2022.

منذ تولي رئيس الوزراء محمد شياع السوداني منصبه في أكتوبر/تشرين الأول 2022، قَدّمت إدارته برنامجاً وزارياً يضع مكافحة الفساد في مقدمة الأولويات، ويشمل أيضاً أحكاماً تهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان وتمكين المرأة. ورغم هذه التحسينات التدريجية، تُشير معظم تقييمات الفضاء المدني الدولية في العراق إلى القيود المُستمرة التي تواجه الفضاء المدني، بما في ذلك التحديات المتعلقة بحرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات والتجمع. ومن بين أبرز هذه التحديات استهداف النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان. كما يسلط [تقرير](#) الاتحاد الأوروبي السنوي لعام 2023 حول حقوق الإنسان والديمقراطية في العالم الضوء على الصعوبات التي تُواجهها منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في ممارسة أنشطتها بحرية، بما في ذلك في إقليم كردستان العراق.

حقّ التعبير

حرية التعبير والصحافة وحرية الاتصال مضمونة في الدستور العراقي (المواد 37-40). ومع ذلك، أُبديت منظمات غير حكومية دولية مثل "[مراسلون بلا حدود](#)" قلقها من أن تطبيق العديد من القوانين يبدو أنه يتعارض مع هذه الضمانات الدستورية، مثل استخدام قوانين التشهير الجنائي ضد الصحفيين الاستقصائيين. وأشار تقرير وزارة الخارجية الأمريكية لعام 2023 حول ممارسات حقوق الإنسان في العراق إلى أن أكبر قيد على حرية التعبير هو الرقابة الذاتية التي تُمارسها وسائل الإعلام والصحفيون "بسبب الخوف المعقول من الانتقام من قبل الحكومة، الأحزاب السياسية، القوى العرقية والطائفية، الميليشيات، الجماعات الإرهابية، المتطرفين العنيفين أو العصابات الإجرامية"، وهو ما يتماشى مع نتائج تصنيفات المجتمع المدني مثل تقرير "[الحرية في العالم 2023](#)". ومع ذلك، تظل هذه القيود كما كانت في السنوات السابقة، والتي تم فحصها في المصادقة السابقة، حيث صنفت "[مراسلون بلا حدود](#)" العراق على أنه "البلد الأكثر دموية في العالم للصحفيين". كما وثّقت "[مراسلون بلا حدود](#)" و"[الحرية في العالم 2023](#)" العديد من حالات الاعتقالات التعسفية للصحفيين.

في الآونة الأخيرة، أعلنت وزارة الداخلية عن قواعد جديدة لوسائل التواصل الاجتماعي، مع إطلاق منصة جديدة للعموم للإبلاغ عن أي محتوى "ينتهك الآداب العامة، ويحتوي على رسائل سلبية وغير لائقة، ويُقوض الاستقرار الاجتماعي". وقد تمّت مقاضاة ما لا يقل عن 20 فرداً بموجب هذه القواعد الجديدة في النصف الأول من عام 2023 وحده، وفقاً لمنظمة العفو الدولية ووزارة الخارجية الأمريكية. كما كانت هناك دعوة من المجتمع المدني لتعديل أحكام القانون الجنائي التي تُغطي التشهير والقذف والتجديف (ازدراء الأديان)، بما في ذلك إهانة قادة الحكومة، وذلك وفقاً لتقرير وزارة الخارجية الأمريكية لعام 2023 حول ممارسات حقوق الإنسان في العراق. وكانت هناك حالات بارزة بشكل خاص، مثل الحكم الذي أصدرته محكمة حلبجة ضد رئيس منظمة هالويست غير الحكومية الكردية العراقية (التي تركز على مراقبة أداء القطاع العام)، حيث قضت المحكمة بسجنه لمدة ستة أشهر بتهمة التشهير بعد أن أبلغت المنظمة عن الفساد في المديرية العامة للصحة في حلبجة، وفقاً لتقرير وزارة الخارجية الأمريكية لعام 2023.

لا تُوجد حالات موثقة لقضايا التشهير ضد أي مُمثل للمجتمع المدني مشارك في عملية مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، سواءً في مجلس أصحاب المصلحة المتعددين أو في الدائرة الانتخابية الأوسع، حسب فهم الأمانة الدولية. بل توجد أدلة على تعبير المجتمع المدني عن قضايا تتعلق بمعيار مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، بما في ذلك وجهات نظر انتقادية لإدارة الحكومة للقطاع، كما هو الحال في [تقرير](#) مركز البيان للتخطيط والدراسات في يناير/كانون الثاني 2024 حول قطاع النفط، أو [مقال](#) تناول سوء الصحة العامة للمواطنين في المناطق الغنية بالنفط الذين يُفتقرون إلى الوصول إلى الخدمات الصحية المناسبة في يوليو/تموز 2024.

لا يُوجد دليل يُذكر على أن أعضاء المجتمع المدني يُقترحون أن تناقش مجموعة وزراء خارجية مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق قضايا الفساد في الصناعات الاستخراجية، مثل [الإدانات](#) التي صدرت في المملكة المتحدة في عام 2020 لتجار شركة أونا أوائل بتهمة رشوة شركة نفط الجنوب ومسؤولي وزارة النفط في العراق بعد تحقيق أجراه مكتب مكافحة الاحتيال الخطير في المملكة المتحدة. ذكرت الحكومة أن دور هيئة النزاهة هو متابعة مزاعم الفساد، وأن هناك مذكرة تفاهم قائمة بين هيئة النزاهة ووزارة النفط تُوضح تعاونهما.

في مذكرة قدّمها أعضاء المجتمع المدني بشأن الالتزام ببروتوكول المجتمع المدني، أشاروا إلى أنهم لم يواجهوا أي قيود على حرية التعبير. ولم تجد الأمانة الدولية أدلة على وجود نمط من القيود الحكومية على حرية التعبير للمجتمع المدني فيما يتعلق بحكومة الصناعات الاستخراجية أو عملية مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية. هناك نقاش عام حيوي في العراق مع العديد من الآراء الانتقادية لإدارة الحكومة لقطاع النفط والغاز. ويبدو أن مُمثلي المجتمع المدني المشاركين في عملية مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية يعبرون عن آراء تنتقد الحكومة، سواءً في اجتماعات مجلس أصحاب المصلحة المتعددين أو في المجال العام. ويبدو أن الافتقار إلى مناقشات منظمات المجتمع المدني بشأن شؤون الفساد في قطاع النفط والغاز في منتديات مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية مرتبط أكثر بقيود القدرات أكثر من أي مخاوف من انتقام الحكومة أو بسبب أي رقابة ذاتية. أشار المجتمع المدني في تقرير بديل، نوقش بإيجاز مع مجلس أصحاب المصلحة المتعددين، إلى أن القيود الرئيسية كانت بسبب الافتقار إلى الدعم المالي من جانب الأمانة الوطنية.

إدارة العمليات

لا تزال الحريات في تشكيل الجمعيات والأحزاب السياسية والانضمام إليها مضمونة في الدستور العراقي، مع وجود استثناءات تشريعية محددة لا تتعلق بالصناعات الاستخراجية. لم تطرأ تغييرات كبيرة على مُتطلبات تسجيل المنظمات غير الحكومية منذ عملية المصادقة السابقة، حيث تواصل إدارة المنظمات غير الحكومية الفيدرالية مسؤوليتها في تسجيل المنظمات غير الحكومية. وثقت وزارة الخارجية الأمريكية العديد من التأخيرات الإدارية وإساءة استخدام المنصب في تقاريرها السنوية حول ممارسات حقوق الإنسان في العراق، بما في ذلك تقرير عام 2023. ومع ذلك، يَصِفُ تقييم [الحرية في العالم](#) لعام 2023 العراق بأنه يتمتع ببيئة تنظيمية "مضيافة نسبيًا" لمنظمات المجتمع المدني، رغم أن تسجيل المنظمات غير الحكومية الدولية يُعد عملية مرهقة. يبدو أن جميع منظمات المجتمع المدني المشاركة في عملية مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق مُسجلة بشكل صحيح لدى إدارة المنظمات غير الحكومية الفيدرالية، باستثناء تحالف "انشر ما تدفعه" في العراق، الذي لم يتم تسجيله كمنظمة غير حكومية نظرًا لأنه ائتلاف من منظمات غير حكومية مُسجلة بشكل صحيح. ومع ذلك، فقد كان هذا هو الوضع منذ تأسيس "انشر ما تدفعه" في العراق في عام 2011.

قامت الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان أحيانًا بتقييد وتعطيل الوصول إلى الإنترنت في بعض مناطق البلاد خلال الفترة قيد الاستعراض، خاصة في فترات الاحتجاجات. هناك تقارير موثوقة تُشير إلى مراقبة حكومية غير قانونية للاتصالات الخاصة، وفقًا لتقرير وزارة الخارجية الأمريكية لعام 2023 حول ممارسات حقوق الإنسان في العراق. ومع ذلك، لا توجد مؤشرات على أن منظمات المجتمع المدني المشاركة في عملية مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية كانت لديها أي مخاوف بشأن مراقبة الدولة للاتصالات الخاصة. كما أن هذه المنظمات لم تواجه انقطاعات في الإنترنت تتجاوز تلك التي تُؤثر على البلاد بشكل عام.

لا يبدو أن هناك أي نمط من القيود الحكومية على وصول منظمات المجتمع المدني إلى التمويل منذ المصادقة السابقة. ومع ذلك، تواصل المنظمات غير الحكومية العراقية الاعتماد بشكل رئيسي على مصادر التمويل الأجنبية، مع القليل من التمويل المحلي أو عدم وجوده، وفقًا لمقال نُشر في نوفمبر/تشرين الثاني 2023 حول تمويل المجتمع المدني العراقي على [موقع](#) معهد واشنطن. تم تمويل تحالف المجتمع المدني المشارك في مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية بشكل أفضل بكثير في الفترة قيد المراجعة مقارنة بعمليات المصادقة السابقة. استفادت "انشر ما تدفعه" (PWYP) العراق من [منحة](#) إقليمية مدتها ثلاث سنوات من الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي (نوراد) و"انشر ما تدفعه" الدولية، والتي تُغطي الدعم لتحالفات المجتمع المدني في العراق وكينيا ولبنان خلال الفترة 2020-2022. يهدف مشروع "انشر ما تدفعه" في العراق إلى زيادة الشفافية والمساءلة في قطاع البترول من خلال تعزيز قدرة تحالف المجتمع المدني على المشاركة في جميع جوانب عملية مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، مع التركيز بشكل خاص على الإفصاح عن العقود والإشراف على الإيرادات المالية بما في ذلك التحويلات شبه الوطنية والميزانية الحكومية. بعد انتهاء هذا التمويل المهم لتحالف العراق في بداية عام 2023، كان التحالف العراقي للشفافية في الصناعات الاستخراجية يبحث عن مصادر جديدة للدعم لمشاركته في مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية. قد تكون هناك فرص لمنظمات المجتمع المدني المشاركة في مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لاستكشاف فرص جديدة للدعم الفني والمالي مع الجهات الفاعلة غير التقليدية، على سبيل المثال مع [Counterpart International](#)، التي أطلقت شراكة لمدة خمس سنوات مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في مايو 2024 لتعزيز منظمات المجتمع المدني لخدمة دوائرها الانتخابية بشكل أفضل من خلال شبكة من الشركاء المحليين.

الجمعيات والتنظّم

لا تزال حرية التجمّع والتظاهر السلمي مضمونة بموجب الدستور العراقي، الذي يُنص على أن هذه الحريات تُنظمها القوانين. وأكد

تقرير وزارة الخارجية الأمريكية لعام 2023 حول ممارسات حقوق الإنسان في العراق أن السلطات تمنح عمومًا تصاريح للمظاهرات العامة للطلبات المؤهلة. ومع ذلك، أثارت العديد من التصنيفات الدولية للمجال المدني مثل تقرير "الحرية في العالم" لعام 2023 مخاوف بشأن الاعتقالات المتكررة والعنف ضد المتظاهرين، خاصة خلال احتجاجات 2019-2020، على الرغم من استمرار هذا الاتجاه مع مئات من عمليات القتل المزعومة انتقامًا للمشاركة في الاحتجاجات، بما في ذلك من قبل قوات الأمن العراقية.

في هذا السياق، قام ائتلاف المجتمع المدني بتوسيع عضويته ليشمل المزيد من ممثلي المجتمعات في المناطق المنتجة للنفط منذ المصادقة السابقة. في العام الأول من المشروع المدعوم من الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي (نوراد)، زاد التحالف العراقي للشفافية في الصناعات الاستخراجية (مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية - انشر ما تدفعه العراق) عدد أعضائه من 50 في عام 2020 إلى 62 في عام 2021، مما أدى إلى زيادة تمثيل النساء من حوالي 10% إلى 32% في تلك الفترة وفقًا لـ (انشر ما تدفعه). استخدمت IATEI البرنامج لتنفيذ الإصلاحات المؤسسية في الفترة 2020-2022، بما في ذلك تعديل قواعد إجراءاته، وتوسيع مجلس إدارته ليشمل ممثلين من جميع مناطق العراق، وإدخال ممارسات أكثر شفافية في صنع القرار والإدارة المالية وممارسات المحاسبة. سمح برنامج "انشر ما تدفعه" لـ IATEI بعقد اجتماعات عامة سنوية طال انتظارها، حيث حضرها 164 شخصًا في عام 2020 و 144 شخصًا في عام 2021. كما أن هناك فصيلًا ثانيًا من أعضاء المجتمع المدني ممثلًا في مجلس أصحاب المصلحة المتعددين، بقيادة مؤسسة النهريين لدعم الشفافية والنزاهة، وهي منصة مخصصة لمكافحة الفساد.

في الممارسة العملية، تنسق دائرة "انشر ما تدفعه" نشاط من خلال مجموعاتها على تطبيق واتساب، وغالبًا ما تُنشئ مجموعات جديدة لمجالات عمل محددة. ومع ذلك، يتواجد عادةً من 5 إلى 10 منظمات مجتمع مدني نشطة في هذه المجموعة، مما يُشير إلى الحاجة إلى بناء القدرات اللازمة للمشاركة الفعلية من نسبة أكبر من أعضاء التحالف. لا يوجد تنسيق بين تحالف "انشر ما تدفعه" وشبكة مكافحة الفساد. ومن غير الواضح تمامًا سبب الانفصال بين المجموعتين. لم يتم التوقيع على التقرير الموازي من قبل منصة مكافحة الفساد، ولكن طُلب منها تقديم مدخلات.

الانخراط والمشاركة

قدّم مشروع "انشر ما تدفعه" المدعوم من الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي (نوراد) في العراق دفعة كبيرة لانخراط المجتمع المدني في عملية مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية خلال الفترة 2020-2022. دعم البرنامج الإصلاحات في تحالف المجتمع المدني المعني بشفافية الصناعات الاستخراجية (ITAEI) بما في ذلك التوسع في جذب أعضاء جدد والمشاركة الفاعلة في جميع جوانب عملية مبادرة الشفافية، بما في ذلك التوعية ونشر تقارير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعامي 2018 و 2019-2020. بالإضافة إلى زيادة عدد الأعضاء من 50 إلى 62 في عام 2021، عمل تحالف ITAEI أيضًا على تدريب أعضاء شباب جدد، بما في ذلك الدكتورة نور الهدى منتظر حسن، وهي عضوة شابة تم انتخابها لتمثيل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المجلس العالمي لمبادرة "انشر ما تدفعه" في الجمعية العالمية الخامسة في يونيو/حزيران 2022، على منصة تعزيز أصوات الشباب والنساء.

عقد تحالف ITAEI سلسلة من أربع ورش عمل في أربيل والسليمانية وبغداد والبصرة في عام 2021. كانت الورشتان في السليمانية وأربيل تهدفان جزئيًا إلى توسيع عضوية التحالف في إقليم كردستان العراق، إلى جانب تنظيم ندوات بناء القدرات حول قضايا ذات أولوية مثل الإفصاح عن العقود وشفافية الملكية النفعية والتحول في مجال الطاقة وغيرها. كما كانت ورش العمل فرصة لنشر النتائج الرئيسية من تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2018. في عام 2022، عقد التحالف ثلاث ورش عمل أخرى حول هذه القضايا ذات الأولوية، مع نتائج من تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية 2019-2020.

استمر المُتدربون الذين شاركوا في ورش عمل ITAEI في تنظيم ورش عمل خاصة بهم (تعتمد على المُتطوعين) وكتابة مقالات، مثل "آخر برميل نَفط يَغادر البصرة" في يونيو/حزيران 2021، مستفيدين من التدريب الذي تلقوه في ورش عمل ITAEI. كما قام أحد المتدربين بإنتاج فيلم وثائقي عن عملية مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، وتم نشره على وسائل التواصل الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، نظمت مؤسسة النهريين لدعم الشفافية والنزاهة ورش عمل في المحافظات المنتجة للنفط لنشر نتائج تقارير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، وفقًا لمقال نُشر على موقع ائتلاف المجتمع المدني التابع لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، رغم وجود قلة من التفاصيل المتاحة على الإنترنت حول هذه الفعاليات.

سُمح برنامج "انشر ما تدفعه" لـ ITAEI بأن تُصبح أكثر مشاركة بشكل ملحوظ في مجموعة وزراء الخارجية في العراق. وشمل ذلك تقديم تعليقات واقتراحات ملموسة للمساعدة في تحسين تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية 2019-2020 قبل الانتهاء منه. كما تضمنت حملة مناصرة لمنع تنفيذ الأمر الديواني رقم 6 الصادر في ديسمبر/كانون الأول 2020 بشأن إعادة هيكلة

مجموعة وزراء الخارجية، بما في ذلك تمثيل المجتمع المدني في مجموعة وزراء الخارجية. وقد فسّر تحالف ITAEI هذا على أنه محاولة لتقليص تمثيل المجتمع المدني الحقيقي (أي غير النقابي) إلى مقعد واحد بحكم الأمر الواقع في مجموعة وزراء الخارجية. وشملت حملة المناصرة في أوائل عام 2021 التواصل مع أعضاء مجلس رئيس الوزراء، والتصعيد الدولي مع بيان صحفي صادر عن "انشر ما تدفعه الدولية" في يناير/كانون الثاني 2021 يُصنف إصلاح مجموعة وزراء الخارجية على أنه محاولة حكومية للحد من مشاركة المجتمع المدني في مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية. وفي النهاية، توصلت مجموعة وزراء الخارجية إلى حل وسط بشأن تمثيل المجتمع المدني في مجموعة وزراء الخارجية (انظر المتطلب 1.4).

في حين استأنف ائتلاف المجتمع المدني مشاركته بشكل كبير في عملية مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية في الفترة 2020-2022، إلا أن هناك توثيقاً أقل بكثير للأنشطة أو المخرجات من المجتمع المدني بشأن قضايا شفافية الصناعات الاستخراجية منذ عام 2023، بعد انتهاء برنامج "انشر ما تدفعه" /الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي (نوراد). وفي حين يُشير ائتلاف "انشر ما تدفعه" بشكل أساسي إلى القيود المالية باعتبارها العامل المحدد الرئيسي، فقد لاحظت كل من منصة مكافحة الفساد وائتلاف "انشر ما تدفعه" أنه كانت هناك فرص قليلة جدًا لنشر تقرير عام 2021 بعد نشره في ديسمبر/كانون الأول 2023، حيث لم تنظم الأمانة الوطنية أي فعاليات.

وفي نموذج مشاركة المجتمع المدني الذي قدمه للتحقق من إثبات صحته، يُؤكد المجتمع المدني أن الافتقار إلى المشاركة والأنشطة في الأشهر الأخيرة من المجتمع المدني يرجع إما إلى نقص تمويل الأنشطة من خلال مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية حيث يمكن للمجتمع المدني المشاركة، أو نقص موظفي الاتصالات أو العلاقات الإعلامية في الأمانة الوطنية. كما توجد مزايم بأن الأمانة الوطنية لا تدعم إجراء ورش عمل مع الصحفيين أو الجامعات. كما يذكرون أن الافتقار إلى الأنشطة في السنوات الماضية أدى إلى تراجع الخبرة المكتسبة سابقاً. وقد حدث هذا في ظل استمرار الضغوط المالية على تنفيذ مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، فضلاً عن انخفاض عدد موظفي الأمانة العامة بشكل كبير وقت إطلاق التقرير.

ورغم أن مشاركة المجتمع المدني في عملية مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية قد تجددت في الفترة من 2020 إلى 2022، فإن الاعتماد على مشاريع الجهات المانحة جعل هذه المشاركة غير مستدامة على المدى الطويل. ومع ذلك، تشير الأمانة العامة إلى أن مساهمة المجتمع المدني في تطوير خطة العمل للفترة 2024-2025 كانت تشاورية بشكل كبير، حيث عكس المجتمع المدني أولوياته في الخطة. ومن هنا، في حين تعترف الأمانة العامة بالجهود المبذولة لإعادة المشاركة في الجزء السابق من الفترة قيد الاستعراض، فإنها تلاحظ وجود نقاط ضعف قائمة في مشاركة المجتمع المدني، خصوصاً في تمثيل المزيد من المنظمات المحلية.

الوصول إلى صناعة القرار العام

هناك بعض الأدلة، وإن كانت محدودة، على أن المجتمع المدني استطاع استغلال مشاركته في عملية مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية للوصول إلى صنع القرار العام. على الرغم من أن كبار المسؤولين الحكوميين مثل رئيس مجلس أصحاب المصلحة المتعددين ونائب رئيس الوزراء ووزير النفط حَيَّان عبد الغني السَّوَّاد لم يحضروا اجتماعات مجلس أصحاب المصلحة المتعددين إلا نادراً، إلا أن المجتمع المدني يبدو أنه تمكّن من الحصول على دعمه في إرسال خطاب إلى وزارة النفط والشركات الوطنية والدولية في سبتمبر/أيلول 2023، موجّهاً إياهم للامتثال لسياسة الحكومة بشأن إفصاح العقود ونشر البيانات المالية لشركات النفط والغاز الحكومية، وهي من المطالب الرئيسية للمجتمع المدني. باستخدام ارتباطهم بمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، تمكن المجتمع المدني أيضاً من استغلال منتدى العراق الاقتصادي الرابع والخامس في عامي 2020 و2021 لضمان وصول حملات المناصرة الخاصة بهم إلى كبار المسؤولين الحكوميين مثل رئيس الوزراء. كما سعى بعض أعضاء مجلس أصحاب المصلحة المتعددين مثل مؤسسة النهريين إلى دمج عملهم في مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية مع جهود أخرى مثل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2021-2024، وفقاً لموقع الويب الخاص بالائتلاف المُكون من 350 منظمة مجتمع مدني العاملين في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC).

ومع ذلك، هناك فرص أمام المجتمع المدني لاستخدام عملية مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية بشكل أكبر للتأثير على صنع القرار العام وتحقيق الأهداف الرئيسية للمنظمة. سجلات اجتماعات مجلس أصحاب المصلحة المتعددين لا تُشير إلى أن المجتمع المدني قد طرح قضايا تتعلق بالفضائح الأخيرة في قطاع النفط والغاز، أو قدّم اقتراحات بشأن إفصاحات إضافية قد تساعد في تحديد مثل هذه الممارسات في المستقبل. هناك فرصة، من خلال بناء قدرات تحالف المجتمع المدني، للاستفادة بشكل أكبر من بيانات مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية للعراق على مدار 13 عاماً، وذلك لدعم النقاش العام وصنع السياسات بشأن حوكمة صناعة النفط والغاز. خلال المشاورات والتقارير الموازي، أشار المجتمع المدني إلى أن عدم المشاركة يعود إلى القيود المالية.

التقييم

يُشير تقييم الأمانة العامة إلى أن المُتطلب 1.3 قد تم استيفاءه في الغالب، وهو ما يعكس تراجعًا مقارنة بالمصادقة السابقة.

على الرغم من تدهور بيئة الفضاء المدني الأوسع، لا تُوجد مؤشرات على وجود نمط من القيود الحكومية على المُجتمع المدني المنخرط في عملية مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، سواءً كان ذلك على مستوى تمثيلهم المباشر في مجلس أصحاب المصلحة المتعددين أو ضمن أعضاء الدائرة الانتخابية الأوسع التي تضم 62 عضوًا. لقد شهدت مشاركة المُجتمع المدني تعزيزًا كبيرًا في الفترة من 2020 إلى 2022، بفضل الدعم المُقدم من منحة "انشر ما تدفعه" الدولية عبر الوكالة النرويجية للتنمية. ومع ذلك، واجهت هذه المشاركة المتجددة تحديات كبيرة فيما يتعلق بالاستدامة اعتبارًا من عام 2023، نظرًا لعدم وجود آليات مؤسسية لدعم التنفيذ في غياب التمويل المُخصص، وهو ما تفاقم بسبب نقص التمويل لورش العمل المشتركة المحتملة أو أنشطة النشر من خلال مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية نتيجة لتوقف التمويل الحكومي في عام 2019.

في حين يُشير تقييم الأمانة العامة إلى عدم وجود انتهاكات لبروتوكول مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية: فإن محدودية مشاركة المُجتمع المدني في الفترة قيد المراجعة، ونقاط الضعف في مشاركة دائرة المُجتمع المدني الأوسع في عملية مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، بالإضافة إلى القيود في التنفيذ العام لمبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق بسبب قيود التمويل، قد أعاقت المُجتمع المدني من الاستفادة بشكل أكثر فعالية من مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لدعم تحقيق أهدافه.